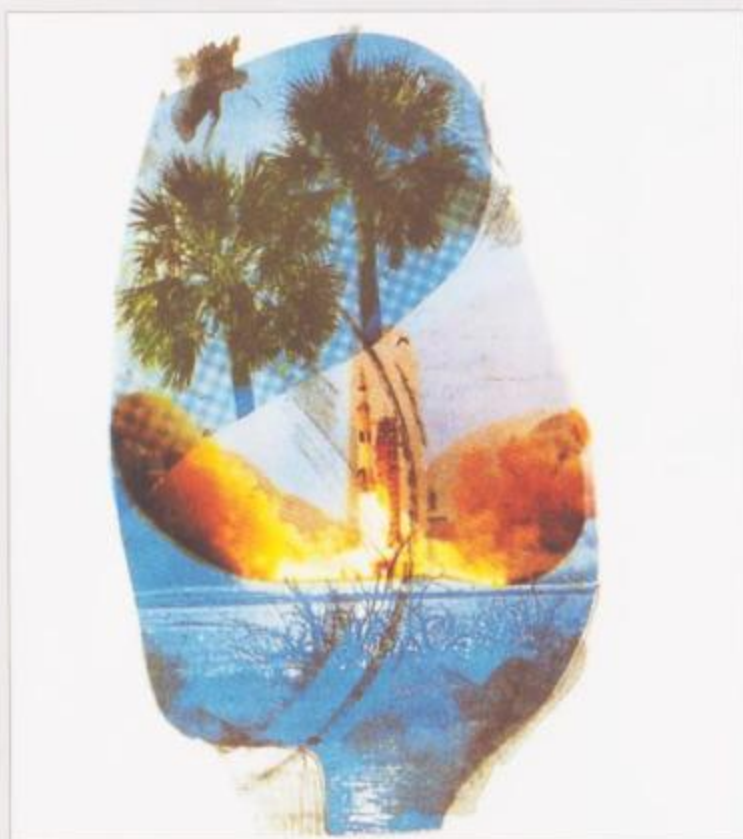


أولريش بك

هذا العالم الجديد!

رؤية مجتمع المواطنة العالمية



ترجمة: د. أبو العيد دودو

منشورات الجمل

أولريش بك

هذا العالم الجديد!

رؤية مجتمع المواطنة العالمية

ترجمة د. أبو العيد دودو

منشورات الجمل

نموذج عمل المواطنين برزلة الغرب. مشهدان، مدخل

النتيجة غير المرغوب فيها للطوباوية الليبرالية الجديدة المتصلة بالسوق الحرة هي برزلة العالم. ذلك أن الواقع الأجدر بالاعتبار للتطور الراهن المتوقع للعمل في المجتمع العالمي ليس فقط البطالة المرتفعة في البلدان الأوربية أو ما يسمى بمعجزة خلق فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية أو الانتقال من مجتمع العمل إلى مجتمع العلم، بمعنى مضمون وجه العمل الإعلامي المستقبلي من حيث المحتوى. فالشمس البارز هو التشابه الجديد لجوانب التطور في عمل الكسب فيما يسمى بالعالم الأول وما يسمى بالعالم الثالث. إنه دخول المؤقت، المقطع، النديفي، وغير الرسمي في القلاع الغربية لمجتمع عمل الوقت الكامل. وبذلك يمتد في مركز الغرب البساط الثقافي الاجتماعي المرقع، الذي يعني التنوع، وانعدام الرؤية، وعدم الاستقرار في أشكال العمل والسيرة والحياة بالجنوب.

الاقتصاد السياسي لعدم الاستقرار

في بلد نصف مصنّع مثل البرازيل لا يمثل المستخدمون المرتبطون بالأجر والراتب في وضع يقوم على قواعد من عمل الوقت الكامل سوى أقلية من الناشطين اقتصادياً، بينما تعمل الأكثرية وفقاً لشروط عمل الكسب المؤقت. الناس باعة، وتجار صغار، وعمال جوالون، يقبلون على العمل بصفتهم خدماً من كل نوع أو هم "بدو - العمل الرُحَل"، يتنقلون بين ميادين مختلفة من النشاط والعمل والتعلم هنا وهناك. وكما يظهر لنا التطور، الذي بدأ فيما يسمى بالمجتمعات "المتقدمة صناعياً"، وهي التي يجري فيها عمل الوقت الكامل، لا يشكل "النشاط المتعدد" البدوي - وهو ما يميز حتى الآن عمل النساء في الغرب - "عظمة باقية مما قبل الحداثة"، وإنما يشكل نوعاً من التطور لمجتمعات العمل الغربية المتأخرة، التي

ولد أولريش بك عام ١٩٤٤، يُدير معهد العلوم الاجتماعية في جامعة ميونيخ، ويدرس في ذات الوقت في London School of Economics. من مؤلفاته بالألمانية: أطفال الحرية (١٩٩٧)، مستقبل العمل والديمقراطية (١٩٩٨). عضواً في لجنة حكومية تهتم بشؤون المستقبل تابعة لمقاطعتي بافاريا وزاكسن الألمانية. صدر له عن منشورات الجمل: ما هي العولمة؟ ترجمة: أبو العيد نوبو، ١٩٩٩.

ولد أبو العيد نوبو عام ١٩٣٤ في دوار تمنجر بالجزائر. أتم دراساته الجامعية في الجزائر، تونس، بغداد وفيينا. مارس التدريس في العديد من الجامعات العربية والأوروبية. له العديد من المؤلفات النظرية والترجمات، منها: الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (١٩٧٥): بريشت: بانن، مسرحية (١٩٧٦): ستيغان تسافينغ: الهروب إلى الله، مسرحية (١٩٧٦)، وصدر له عن منشورات الجمل: غوته: مختارات شعرية ونثرية (١٩٩٩): أولريش بك: ما هي العولمة؟ (١٩٩٩): غونتر غراس: القط والفار (٢٠٠١).

أولريش بك: هذا العالم الجديد! رؤية مجتمع المواطنة العالمية

ترجمة د. أبو العيد نوبو

كافة حقوق النشر والترجمة والاقتباس، الطبعة الأولى

محفوظة لمنشورات الجمل، كولونيا ٢٠٠١

حسب اتفاق خاص مع الناشر الألماني

Ulrich Beck: Schöne Neue Arbeitswelt

© Suhrkamp Verlag Frankfurt am Main 1999

© Al-Kamel Verlag 2001

Postfach 210149 . 50527 Köln . Germany

Tel: 0221 756982 . Fax: 0221 7526763

E-Mail: KAlmaaly@aol.com

ينتهي فيها عمل الوقت الكامل الجذاب نو الراتب الجيد والكفاية العالية.

يرمز التطور في ألمانيا إلى التطور في المجتمعات الغربية الأخرى. ففي الستينيات لم يكن ينتمي إلى هذه الفئة سوى عشر العمال، الذين كانوا يعملون لبعض الوقت، ثم أصبح في السبعينيات خمسا، وفي الثمانينيات ربعا. وفي التسعينيات ثلثا. فإذا ما استمر هذا التطور السريع، وهناك الكثير مما يؤكد ذلك، فلن يحصل بعد عشر سنوات على عمل الوقت الكامل إلا كل عامل ثان، في حين يعمل النصف الآخر "برازيليا".

هنا يبرز ما يجب أن يفهم وطور في إطار الاقتصاد السياسي لعدم الاستقرار، أو الاقتصاد السياسي لمجتمع الخطر العالمي:

١- في الاقتصاد السياسي لعدم الاستقرار يتم التعبير عن تلاعب السلطة وانهيار القوى بين المثلين

السياسيين الإقليميين الثابتين (الحكومات، البرلمانات، النقابات) والممثلين الاقتصاديين غير المرتبطين بإثليما (القوى الرأسمالية والمالية والتجارية)

٢- يضاف إلى هذا الانطباع، الذي له ما يبرره، أن مجال العمل بالنسبة إلى الدول يتقلص ليصبح معضلة، فإما دفع ثمن الفقر المتزايد بالبطالة المرتفعة (كما هو الأمر في معظم الدول الأوربية) أو قبول الفقر البارز بقليل من البطالة (كما هو الأمر في الولايات المتحدة)

٣- يرتبط هذا باقتراب مجتمع الكسب من نهايته، كلما ازداد تعويض الناس باستعمال التقنيات الذكية. فالبطالة المتزايدة لن يكون من الممكن العودة بها لفترة طويلة إلى الأزمان الاقتصادية، وإنما إلى رأسمالية متطورة من الناحية التقنية. وهذا يعني أن الآلية السياسية الاقتصادية القديمة قد فشلت، وعمل الكسب كله قد وقع تحت طائلة التعويض الخطر الذي لا يزال التحفظ بشأنه قائما.

٤- الاقتصاد السياسي لعدم الاستقرار يصف بذلك ما للعبة الدومينو من أثر. كل ما كان في الأزمنة الطيبة يكمل ويقوى بعضه بعضا بصورة متبادلة. العمل وقتا كاملا، والمعاشات المضمونة، والارتفاع الكبير في الضرائب، وانفساح مجال السياسة الحكومية، يشكل أحدها الخطر على الآخر: فيصبح عمل الكسب

مقتصرا على بعض الوقت؛ وتنهار أسس الدولة الاجتماعية وتدهور السيرة العادية ويبرمج ويفقر تقدم السن بصورة مسبقة، ولا يمكن تمويل الإقبال المتزايد على المعونات الاجتماعية من صناديق البلديات.

٥- ويتناسب مع ذلك أن تنتقل إستراتيجيات الدفاع إلى الهجوم. فنقاضى "المرونة" في كل مكان. أو بعبارة أخرى: يحق لـ "صاحب العمل" أن يسرح العامل بشكل أسهل. "المرونة" تعني أيضا: توزيع أخطار الدولة والاقتصاد على الأفراد. وتصبح فرص العمل المتوفرة قصيرة الأجل، يمكن تسريحها بسهولة، بمعنى "ممكن تجديدها". و"المرونة" تعني في النهاية: "افرح، لقد أصبح علمك ومقدرتك قديمين، ولا أحد يستطيع أن يقول لك، ماذا يجب عليك أن تتعلمه، حتى تكون هناك حاجة إليك في المستقبل".

والنتيجة هي: كلما زاد "عدم تدخل الدولة" وزادت "المرونة" في علاقات العمل، ازدادت سرعة تغير مجتمع العمل إلى مجتمع الخطر تغيرا، لا يمكن تقديره لا بالنسبة إلى مسيرة حياة الفرد ولا بالنسبة إلى الدولة والسياسة؛ ومن المهم جدا في الوقت ذاته أن يُحَل لفر خطر^١ الاقتصاد السياسي في نتائجه المتناقضة بالنسبة إلى الاقتصاد والسياسة والمجتمع. هناك شيء، واضح على أية حال: هو أن عدم الاستقرار المستوطن هو العلامة، التي تتميز في المستقبل عالم الحياة وأساس الحياة بالنسبة إلى أغلبية الناس، حتى بالنسبة إلى الطبقة الوسطى، التي يبدو عليها الثراء.

تحت تأثير الاقتصاد السياسي لعدم الاستقرار تتغير إذن الصورة، التي يظهر بها المجتمع، بشكل مؤثر. ففي المناطق الضيقة تتجه الأنظار إلى الصراحة المنطرفة: في أعلى العلو وفي أسفل الأسفل، الذي لم يعد في الواقع الأسفل، بل أصبح الخارج. وبين ذلك تتطور المبهمات وتختلط وتتداخل. فيعيش الناس أكثر فاكثر بين فئات من الفقراء والأغنياء.

ولكن هذه الحيوات بين الفئات في "بنية اجتماعية" لما هو مبهم يمكن حقا تحديدها، وإعادة بنائها. فالأمر يتعلق ببناء على هذا المبهمات الواضحة. فالاقتصاد السياسي لهذا المبهم لا يخلق. خلافا للمجتمع العمالي والبرجوازي.

ثقافة لا.. ولا، وإنما يخلق ثقافة سواء.. أو، وهو ما يعني بداية: فوق وتحت لم يعد يستقطب بوضوح، وإنما يتداخل ويصهر بشكل جديد في نوع من مظهر الثروة أو مظهر الفقر أو ثروة لفترة معينة وكذلك اختيار أشكال الحياة المتلائمة مع ذلك. وهو ما يعني في النتيجة: أن عدم الاستقرار يكاد يسود كل أوضاع المجتمع. ويتناسب مع معنى العلم ورأس المال حدوث تصدعات في المجتمعات، حتى إنه لمن الممكن أن يؤدي إلى انهيار جماعي لمجموعة من البلدان بكاملها. قد يتم تجاوز ذلك عن طريق مجاز "فردية صاحب العمل النشط"، بشكل رمزي استدلالي، ولكن ذلك لن يخذنا طويلا عن حقيقة انهيار أسس الدولة الاجتماعية، التي يكثر التنويه بها، ومعها الديمقراطية اليومية اليقظة، أي الصورة الذاتية على العموم لمجتمع عمل المواطنين القائم على "الحل الوسط الطبقي المؤسسي"^(١)

تبدأ تجربة اليورو إذن بالصياغ الحثوم للعمل الكامل بمعناه الكلاسيكي في لحظة تاريخية، تصبح فيها الهوية ومشروع أوروبا السياسي لما بعد الحرب، في متناول اليد. فعندما تسعى الرأسمالية الشاملة في بلدان الغرب إلى حل نواة القيم المتصلة بمجتمع العمل، يتحطم ذلك التحالف التاريخي بين الرأسمالية والدولة الاجتماعية والديموقراطية. ولا يتخذ عن أحد: رأسمالية، الملك، التي لا تستهدف غير الربح والعاملين، أي إزاحة الدولة (الاجتماعية) والديموقراطية، تتخلى عن شرعيتها. والطوباوية الليبرالية الجديدة هي شكل من أشكال الأمية الديمقراطية. والسوق لا تحمل تماما ثيريرها في ذاتها. وهذه الطريقة الاقتصادية ليست قادرة على الحياة إلا من خلال التداول الفعال للثلاثين المادي، والحقوق الاجتماعية والديموقراطية، أي الدولة الديمقراطية. ومن يعتمد على السوق الحرة فقط، يدمر ديموقراطيه هذه الطريقة الاقتصادية. والاضطرابات التي سادت الأسواق الدولية المالية في آسيا وروسيا وأمريكا الجنوبية في خريف ١٩٩٨ تقدم لنا مثلا تقريبا على ذلك.

لا أحد يجعل اليوم الرأسمالية موضع تساؤل. وهل هناك من يجرو على ذلك أيضا؟ فالخضم القادر على مناهضة الرأسمالية هو الرأسمالية.. التي لا تريد لنفسها - بعد - غير الربح. والأخبار السيئة في سوق العمل تعتبر بمثابة أخبار

الفوز في وول ستريت. والحسابات الواقة خلف ذلك بسيطة: عندما تنخفض تكاليف العمل، يرتفع الربح.

لكن ذلك لا يعني أن الرأسمالية المتقدمة تقنيا تحطم حواجز الدولة الوطنية ويزداد إنتاجها بصورة أكثر كلما ازدادت قلة العمل، وإنما هي توقف المبادرات السياسية الرامية إلى خلق نموذج اجتماعي أوروبي وعقد اجتماعي أوروبي وتنزع عنه شرعيته. فمن يفكر اليوم في البطالة، لا ينبغي له أن يظل أسير المفاهيم القديمة للنزاع حول "سوق العمل الثانية"، وتخفيض تكاليف الأجرة، أو "حصمة الدولة"، وإنما يجب عليه أن يسأل: كيف تغدو الديمقراطية ممكنة وراء مجتمع عمل الوقت الكامل؟ إن ما يبدو نهاية وانهايار، يجب أن يتحول إلى وقت للمؤسسين، يضعون فيه أفكارا ونماذج جديدة، تفتح الدولة والاقتصاد والمجتمع على القرن الواحد والعشرين.

الحق في انقطاع نشاط الكسب

يبرهن "المتقاتل المتشائم" أندري غورتس André Gorz ما يلي: "عندما تغدو كل الصفات غير مفيدة، لا يبقى حينئذ سوى الاعتراف بـ "الأزمة" وجعلها أساس الحالة السوية الجديدة". ويكتب مكتشفا في تعاسة الحاضر عن خيار لتطور اجتماعي، يوفق من جديد بين الأمن والحرية للجميع على التوالي: "إننا نترك مجتمع العمل من غير أن نبحت عن ملاحم مجتمع جديد. نحن نعلم، ونحس، ونذكر أنه من الممكن أن نصبح عاطلين، من الممكن أن نكون عمالا في الحد الأدنى، وعمالا لبعض الوقت، باحثين عن فرص العمل، وعمالا مؤقتين. ولكن ما يعرفه كل واحد منا نحن الأفراد، لم يصل بعد إلى إدراك حقيقتنا الجديدة المشتركة". إنه يمين الصدوق، الذي يقول: طوباوية السوق الحرة ليست هي الحل، وإنما هي سبب المشكل الجوهري: ثم: إن مؤلدا جديدا للنمو لن يبعث مجتمع عمل الوقت الكامل الطيب القديم إلى الحياة، وإن المرء ليستطيع رسم أهداف وطرق لنموذج مجتمع جديد والسير فيها. ويضع أندري غورتس مخططا لتغيير المنظور، فيقلب نقص العمل ويفهمه على أساس أنه رفاهية الوقت، ويكشف في نقص النمو دعوة

إلى القيام بالنشاط الذاتي الخاص.

اقترح أن نتقدم إلى الأمام خطوة أخرى حاسمة: إن نقض مجتمع العمل هو تقوية المجتمع السياسي للأفراد، لمجتمع المواطنين النشط في عين المكان، ولديموقراطية المواطنين المحلية وعبر الحدود في آن واحد بأوروبا. ومجتمع المواطنين النشيطين هذا، الذي ينفصل عن حاوية الدولة الوطنية ويتم انتظام فعالياته في عين المكان وعبر الحدود، يمكنه أن يجد في الامتانة الصغيرة إجابات عن تحديات الحداثة الثانية ويعمل على تطويرها. أكثر مما هنالك من فردية وعولمة، وتقلص في عمل الكسب، وحوادث الأزمات البيئية. وبهذه الطريقة تتسم الديموقراطية والهوية البلدية بالحياة. وإن حدث ذلك في الغالب بشكل مفعم بالنزاع، في مشاريع البلدية (المبادرات البيئية، تقويم ٢٠١٠، والعمل مع المشردين، والمراكز المسرحية، والجدالية، والثقافية).

والرؤية، التي تحل فيها تدريجياً إمكانية سيادة الوقت والحرية السياسية الممكن تجربتها في شبكات النشاطات المنظمة ذاتياً محل مجتمع مترکز وراسخ في عمل الكسب، ترى نفسها تتناسب مع ذلك معرضة لعدد كبير من الأسئلة والمواقف المحرجة: كيف يتم تنظيم الأعمال العفوية؛ ليست هي إيديولوجية تعفي الدولة، خصوصاً الدولة الوطنية، من مسئولية ضمان الرزق لمواطنيها؟

المجتمع المدني والديمقراطية المباشرة يفترضان أن يكون في وسع المواطنين إظهار القدرة على الالتزام والعمل به، ألم يتم بذلك إقصاء أولئك الذين لا يستطيعون المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية، لأنهم واقعون تحت الضغط الاقتصادي أوفي الحضيض منه ومبعدون ثقافياً؟ ألا تتبع فكرة ديموقراطية المواطنين إذن من مثالية الطبقة الوسطى؟ ثم: ألا يفتتح بهذه الطريقة قطاع للأجر الرخيص غير المنتج، يساعد على إلغاء عمل الكسب المنتظم؟

ولا ينبغي إضافة إلى ذلك أن تؤدي هذه الرؤية الراضية للأمل الخاطي في رجوع مجتمع عمل الوقت الكامل لا إلى تصدع طبقي جديد بين عمل الكسب من جهة وبين المواطنين العاملين والعاملات من جهة أخرى ولا إلى إبعاد النساء عن عمل الكسب وتكريس عملهن المزوج بين عمل الكسب وعمل البيت. وبهذا المعنى فإن إحياء الديموقراطية البلدية يرتبط بالشرط الآتية لتوزيع العمل في المجتمع

المتعدد النشاطات:

- ١- تقليص العمل في ميدان عمل الوقت الكامل بالنسبة إلى الجميع.
- ٢- نبغي لكل واحد وواحدة، من الرجال والنساء، أن يكون له أو لها رجل في عمل الكسب كلما كانت لهما رغبة في ذلك.
- ٣- يتم الاعتراف بعمل الآباء والأمهات، وبالعامل مع أطفالهم، اجتماعياً مثلما يعترف بالعمل الفني والثقافي والسياسي، بحيث يسمح لكلاهما مثلاً بالحق في المعاش والضمان الاجتماعي.
- ٤- الالتزام بالوقت ذاته في عمل الكسب وعمل المواطنين يفترض بذلك إعادة توزيع الواجبات العائلية بين الرجال والنساء. بذلك يتجسد السؤال: كيف سيكون مجتمع المواطنين السياسي وفيما بعد الوطني في آن واحد ممكناً في أوروبا؟ جوابي هو: لن يكون ذلك إلا إذا تم تحويل الوقت الجديد في أشكال التشغيل إلى حق في عمل الكسب المنقطع، وحق في اختيار الوقت الممكن، وحق في سيادة عمل الوقت الجديد في إطار شروط تتصل بالتعريف، إذ يمكن عندئذ نشأة أمكنة جديدة شاغرة تتناسب مع العمل والحياة والعمل السياسي وضمانها. بذلك يخول لكل إنسان أن يشكل حياته خلال فترة تستغرق سنة أو عدة سنوات في تحوله من الأسرة، والعمل، والراحة، والالتزام السياسي بصورة ذاتية بحيث تتلام مع حقوق الآخرين ومطالبهم.

الوجه الأخر المعكوس من الحنين إلى عمل الوقت الكامل هو الحصن الأخير، الذي ينبغي أن يتم الدفاع عنه بالأسنان والأظفار، وهذا حتى لا تبرز الأسئلة الكبيرة الملحة للحداثة الثانية من غير أجوبة عنها: كيف يمكن أن تغير حدود النمو في أشكال الحياة والعمل المكنة؟ كيف تصبح أوروبا سياسية ممكنة، ويصبح دستور ومجتمع أوروبيان ممكنين، بحيث يسمح كل هذا بوضع أبجدية جديدة للفكرة الأوروبية عن الديموقراطية بالنسبة إلى عصرنا الكوني؟ ما هي الأجوبة، التي تجدها البلدان فيما بين حماية الإنتاج الوطني والأملبالإزاء الهجرة الممكنة للشعوب من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية؟ وكيف يصبح الحب والحياة ممكنين بعد ثورة الجنسين؟ ما ذا تعني العدالة الشاملة، أو بعبارة أكثر تواضعاً:

كيف يصبح هذا سؤالاً حيويًا بالنسبة إلى المناقشة السياسية عبر الحدود؟ إن التحديات لتبدو كبيرة ومخيفة جدًا. ومع ذلك لا بد من مراعاة ما يلي: عندما يصبح ضياع عمل الطبقة الوسطى الجديدة خطرًا على المجتمع والديمقراطية، يكون حينئذٍ من الممكن أن تشكل هذه الأسئلة الطبقة الوسطى الجديدة لبناء مجتمع المواطنة العالية محليًا وعبر الحدود في آن واحد.

بعبارة أخرى: الفرضية المضادة لمجتمع العمل ليست مجتمع أوقات الفراغ أو مجتمع الراحة. فهذان المجتمعان يظلان، بالاستعمال السليبي، حبيسين لقيمة استعمار العمل. فمجتمع المواطنة السياسي المستعمل سياسيًا، والعامل بذاته، والواعي بذاته، هو مجتمع ثقافة عمل - ذلك - بنفسك - Do-it-yourself-Kultur، التي تطور مفهوم ما هو سياسي وتختبره وتحققه.

منهج له خطره

مارسيل بروسه على حق: رحلة الاستكشاف الحقيقية لا تكمن في اكتشاف بلدان جديدة، وإنما في رؤية الحقيقة بعيون جديدة. وهذا يؤثر مشكلة منهجية بالنسبة إلى الاختصاصي في علم الاجتماع وهي كيف تكون دراسة عن مستقبل العمل، الذي يقطع صلته الذاتية بالمفاهيم الأساسية لمجتمع العمل، ممكنة على أساس من البيانات والبراهين العلمية؟ يستطيع المرء أن يجيب عن هذا السؤال بطرح السؤال الآتي: كيف يمكن أن يحل حاضر المجتمعات المجزأة والمعولة ويفهم دون سيناريوهات مستقبلية مناسبة؟

إن التحليلات التقليدية لمجتمعات العمل، التي لا تطرح بدائل مستقبلية، تجيب مع ذلك على هذه الأسئلة، بمعنى تمديد مجتمع العمل العادي وبيدياتها بالذاتية والاجتماعية والثقافية نحو المستقبل. وهناك على العموم بحوث وبراهين تقدم مفترضة في صمت أن نمونجي الماضي والحاضر يصلحان أن يكونا نمونجي المستقبل أيضًا: وهما يتصلان بمجتمع العمل، ومجتمع عمل الوقت الكامل، وما لهما من أفكار أساسية، ومؤسسات وتنظيمات في مجال الاقتصاد والسياسة ومن هويات ثقافية أيضًا. كل بحث تفصيلي عن مجتمعات العمل المتأخرة يقوم بناءً على هذا، ولو تم ذلك بنوع من الشدة، على عقائدية خفية، تدعي ببساطة رؤيتها

المستقبل على أساس من هذه الاستمرارية، ولكنها لا تبرر هذا تجريبيًا ونظرًا وسياسيًا لا في صراعها من أجل سيناريوهات البدائل المستقبلية ولا في العمل ضدها.

لئن كانت العلوم الاجتماعية، ومنها العلوم الاقتصادية، تواجه نفس المصاعب ونفس الأسئلة، فإن هذه لا تجيب عنها. إن قراءة مستقبل الاتجاهات والبيانات العامة الراهنة معقدة مثل قراءة الفئجان. ويقوم أساس هذه الصعوبات في أننا، ونحن في غمرة الشروط المحتملة لحدوث تغير أساسي في مجتمع العمل في حاجة إلى أطر مفهومية جديدة، حتى لا تطرح الحقائق الجديدة على بساط الأمر العادي بصفتها شواذ، وإنما يتم وصفها في كل مرة بأنها أشياء جديدة، لها خصوصيات، تتطلب منا الاعتراف بها. وهذا ما سستم محاولته هاهنا: وبذلك تكون هذه الدراسة متممة إلى فئة "الخيالي - غير الوهمي"⁽¹⁾ والبرهنة غير خيالية nonfiction لأنها تعود بالوصف على الحاضر وعلى الوضع المستقبلي أيضًا، وذلك في كل ما يمكن التفكير فيه وتوفيره من براهين، وبيانات، وتصورات، ونماذج. وهي خيالية، لأنها تضع مقابل الخلود الذاتي لمجتمع العمل، من حيث الواقع الجنيني، الصورة المعاكسة لما بعد مجتمع العمل، وهو مجتمع مواطنة سياسية يوجد اليوم وتتم ملاحظته بمعناه الجديد عبر المحلي وعبر الحدودي من خلال آثاره وملامحه الأساسية، والقراء أنفسهم أن يحكموا في النهاية على ما إذا كانت هذه الصورة المرسومة معقولة، غير معقولة، خيالية، واقعية أو هي كل ذلك في آن واحد.⁽²⁾

السؤال عن نقيض مجتمع العمل

كل الأسئلة، التي تتصل بصورة المستقبل، يجب الوصول بها إلى القمة، ليس رغبة في التطرف، وإنما لكسر مظهر ما هو عادي وطبيعي ورائم، يتحصن به الوضع - الراهن حتى يحول دون جعله موضع تساؤل. فالحاضر في حاجة إلى نقيض ليوضح إلى أي مدى يصل بعد حقه في السيادة، وأين يبدأ شيء آخر. ولكن ما هو نقيض ذلك، ما هو نقيض مجتمع العمل؟

يقال إن عمل الكسب سيختفي، إلا أن عمل الأسرة، عمل الآباء والأمهات، والعمل البيئي الصناعي من أجل المصلحة العامة أو ذلك العمل، الذي يريد المرء أن يقوم به فعلا، سيحل محله فيما يرى الكثير من الباحثين. ويتضح مدى انحصار العمل في الحدائق الأوربية الثانية واختلاطه بوجود الإنسان وخلقته وصورته الذاتية في أن العمل في الدائرة الثقافية الغربية قد أصبح المصدر الوحيد، والمعيار الوحيد المعترف لتقويم الإنسان ونشاطاته. ولا يعتبر ذا قيمة إلا ما يتضح على أنه عمل، يستحق أن يعرف ويحظى بالاعتراف: يبدو أن نقيض مجتمع العمل قد تخلى عن أداء واجبه.

لقد أصبح العمل ذا قدرة كبيرة، حتى إنه لم يعد هناك في الحقيقة مفهوم مناقض للعمل. ونتيجة ذلك أن كل محاولات الخروج من دائرة - القيمة الشمولية للعمل، تصبح مثارا للسخرية. ذلك أن مجتمعا بدون عمل هو، فيما يبدو، مجتمع بدون وسط، مجتمع قد ضاع منه على العموم، في حياة الناس اليومية مثلما هو الحال في السياسة، والاقتصاد، والقانون الخ، المركز الموجه والتنظيمات المتساوية الأهمية. ولهذا السبب بالذات يجب أن تظهر رؤية، تستحق هذا الاسم، من نفوذ العمل هذا وتبدأ باختراق محرم السؤال عن نقيض مجتمع العمل.

والهمة المتعلقة بتخطيط مستقبل العمل، تكمن على هذا الأساس في توجيه النظرة الحادة إلى مستقبل ما وراء مجتمع العمل. وبذلك يتم بشكل منظم الجواب عن سؤال إلى أي مدى بعد نعيش أو لم نعد نعيش في مجتمع عمل عادي.

من الناحية التاريخية يمكن التفريق بين ثلاث مراحل أو بالأحرى بين ثلاثة

نماذج تتصل بعلاقة العمل بالحرية، والعمل والفعل السياسي: أولا المدينة الدولة اليونانية، ثانيا ديموقراطية العمل في الحدائق الأولى، اللتان تعود أفكارهما إلى فترات طويلة، ولكن تحقيقهما في أوروبا لم يتم في النهاية إلا فيما بعد الحرب العالمية الثانية؛ أما ثالثا فإن الأمر يتعلق أيضا بالسؤال عن الكيفية، التي تصبح بها الحرية والسياسة وراء مجتمع العمل ممكنتين. وهما نحن نقدم فيما يلي مخططا أوليا قصيرا، يكاد يكون معيبا، ليس له سوى هدف واحد: هو توضيح التغيير الجذري للقيم عبر مراحل انتقاله من العصور القديمة إلى العصر الحديث.

المدينة الدولة اليونانية. أو: العبودية بالعمل (من خلال العمل)

كانت الحرية في اليونان القديمة وفي رومة تحدد في آخر الأمر، بل بصورة خاصة، عن طريق التحرر من العمل. بل لم يكن يعتبر عضواً في المجتمع. كان المجتمع على امرأة، لم يكن عبداً فقط، بل لم يكن يعتبر عضواً في المجتمع. كان المجتمع على العكس من ذلك قد وجد ونشأ في العمل السياسي. وعلى هذا فإن مملكة "أوقات الفراغ" لم تبدأ إذن وراء العمل، إذ حدد المجتمع نفسه بصفته العالم المضاد للعمل، وتم ملؤه بغير التبادل العام والراحة والفعل السياسي. على أن المدينة الدولة كانت تفترض مملكة للضرورة عديمة الشكوى في صورة مجتمع للرق وقمع للمرأة لا يعرف الإنسانية. وهنا انبثت حرية القليلين على عبودية الكثيرين، بل على إقصائهم عن المجتمع.

ديموقراطية العمل الحديثة. أو: الحرية بالعمل

لئن كان العمل آنذاك قد أقصى الناس عن المجتمع، فإن العمل اليوم يكاد يصبح نواة للتكامل والقيمة لا بدليل له في المجتمعات الحديثة.⁽¹⁾

لقد قلب السلم الهرمي القديم بين النشاطات "الدنيا" و"العليا"، بين المنشآت النافعة أو الضرورية وبين الفردية المفعمة بالمعنى، الحرة النشيطة (التي يتم التعبير عنها في اللغات الأوربية بمفاهيم مزدوجة مثل M ponos-ergon, labor opus, labour-work, Muehe-Werk عند الدخول في الحدائق، قلب

على قدميه أو على رأسه حسب زاوية النظر. وبهذا المعنى فإن الحدأة تمثل ثورة حقيقية. فمن الآن فصاعداً سيحدد الإنسان بما كان يعانيه في العصور القديمة من إقصاء عن المجتمع: يعمل من أجل الكسب. وقد تم هذا التغيير المتطرف في تقويم العمل في موكب انتصار الإصلاح والثورة البرجوازية والاقتصاد السياسي.

لقد اشتقت كلمة "الصناعة" التي أعطت اسمها للمرحلة في مفهوم "المجتمع الصناعي" اشتقت، ويمكننا أن نقرأ عنها عند سان - سيمون Saint - Simon، وهو مبدعها، من industria، وتعني المجتمع "النشط". كان مفهوم المرحلة من هذه الناحية مفهوماً فضائلياً، تصدى لمقاومة سيادة الأشراف العقيمة. لقد بدأ إنسان العمل يظهر إنسان الراحة بعنصر الشربير ويكرس نفسه لإيديولوجية النمو، فأدى هذا بدوره إلى الدخول في قصص التفكير في إمبراطورية الضرورة.

"عمل لكي يجدد الشيطان دائماً مشغولاً"، وهذا يتناسب مع ما جاء في خطبة لهيرونيوموس Hieronymus ملازمة لذلك. ومع موكب انتصار مجتمع العمل البرجوازي ازداد عدم الثقة في حياة البطالة والكسل. على أن تحقيق أخلاق العمل البرجوازية لا ينبغي أن تخلط بعمل الوقت الكامل. كانت نسبة البطالة المرتفعة أو نقص التشغيل من الناحية التاريخية هي الحالة العادية.⁽⁷⁾ ففي حوالي 1800 كان هناك على التقريب الربع من السكان العاملين، وهو ما يسمى بالطبقة الدنيا، بدون مصدر منتظم أو مضمون للدخل. وكان حوالي النصف من وقت العمل عند الأجراء بدون مقابل، وكان ما يقرب من خمس الفارين على العمل يطوفون البلاد شحانين أو مشردين، ومن بينهم اللصوص وقطاع الطرق.

لقد قدم إيفان إيليش Ivan Illich في دراساته التاريخية الدليل على أن رفع قيمة العمل من قبل البرجوازية كان مطابقاً لاخترع مزدوج: فيه تصبح تهية العمل المدفوع الأجر أداة حاسمة لمحاربة الفقر وربط الناس بالنظام الاجتماعي في آن واحد. فمجتمع العمل يعني بناء على هذا مجتمع النظام. وهناك أمر لا يزال له اعتباره إلى يومنا هذا، وهو أن من يوجد العمل، يزيل الفقر، وإدمان المخدرات، وارتكاب الجرائم وغيرها. ذلك أن إيقاع العمل اليومي، ومبداه، وقيمه، وتفهمه

المسئولية الذاتية والتعاون، كل ذلك يتطابق مع المطالبة بالسيادة، بمعنى سيادة أصحاب مجتمع العمل حبال عملهم وموظفيهم. لقد بقيت المطالبة بالنظام في مجتمع العمل، بل رفعت قيمتها وجنسنت فأصبحت هي الهوية المتصلة يعلم سلالات الإنسان، الذي لا يكون هويته وشخصيته في النهاية إلا من خلال عملها أصبحت اللغة الإنجليزية. فقط من يعمل، ياكل. يحق له أن ياكل، وخلق العمل، هو الذي يبني وجود الإنسان: فقط من يعمل، هو الإنسان.

البطالة ونقص التشغيل، أو بعبارة حديثة أكثر جمالاً: كانت أشكال العمل والدخل الملونة، الخفيفة المتقطعة، حالة عادية من وجهة النظر التاريخية، والأكثر من ذلك أنه لم تكن هناك بطالة، لأنه لم يكن هناك معيار للعمل. وكانت الأقلية هي التي لها مكان ثابت مضمون في المجتمع، وكان الصعود والنزول الاستثناء، أما الفقر واليأس فكانا من "قضاء الله وقدره" بالنسبة إلى القسم الأكبر من السكان. وكان الأجراء، والمسولون، والمجرمون يكونون أشكالاً من الكيانات، كان تمييز بعضها عن البعض الآخر صعباً في أغلب الأحيان، وكانت هذه الأشغال هي مصدر الرزق الوحيد بالنسبة إلى عدد كبير من السكان.

لقد ولدت فكرة الديمقراطية في أوروبا وفي الولايات المتحدة بصفتها ديمقراطية العمل. بمعنى أن الديمقراطية الحية تتطلب المشاركة الحية في عمل الكسب. لقد تم التفكير في المواطن على أنه مواطن العمل كان هذا على أية حال هو المشروع السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، الذي تجل في التعبير عن التجربة الكارثية مع الفاشية ومع صورتها المقلوبة الشيوعية. كان على مواطن العمل أن يكسب ماله بهذه الطريقة أو تلك ليفعم حقوق الحرية السياسية بالحياة. ولم يكن عمل الكسب يبني دائماً الحياة الخاصة فحسب، وإنما كان يبني أيضاً الحياة السياسية. بناء على ذلك فإن الأمر لم يكن يتعلق بملابيين العاطلين عن العمل "فقط"، كما أنه لم يكن يتعلق بالدولة الاجتماعية أو بمنع الفقر والإقصاء فحسب، وإنما كان يتعلق بمستقبل الحرية السياسية والديمقراطية في أوروبا.

إن الربط الغربي بين الرأسمالية والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية ليس من باب "عمل البر والإحسان"، الذي يسعى المرء إلى توفيره عندما تضيق به الأمور. فالأرجح أن الرأسمالية، التي يتم التلاعب بها اجتماعياً،

إنما هي عمل يندرج تحت التنوير التطبيقي. فهو يقوم على إدراك أن أولئك الناس، الذين لهم سكن ومكان عمل مضمون ولهم بذلك مستقبل مادي، هم وحدهم المواطنين أو هم الذين سيصبحون مواطنين، يتبنون الديمقراطية ويمنحونها الحياة. والحقيقة البسيطة تقول: لا حرية سياسية بدون أمن مادي. إذن ليست هناك ديمقراطية، هناك إذن تهديد للجمع عن طريق الأنظمة والإيديولوجيات الشمولية القديمة والحديثة.

مستقبل العمل والفعل السياسي

الظاهر أن مجتمع العمل يصل إلى حدوده تقنياً وبيئياً. على أن هناك مفارقة تبرز فجأة، كانت في السابق تحدد تطور مجتمع العمل: كان العمل قد جعل وسط المجتمع، الجميع يتمركزون حول العمل ويتوجهون به من جهة؛ وتمت محاولة كل شيء من جهة أخرى من أجل أن يتبخر العمل قدر الإمكان. فالإنتاجية، التي تستحق هذا الاسم، كانت تعني هي الأخرى دائماً إلغاء عمل الإنسان. ولئن تم بهذه الطريقة خلق فعالية وجعلها قادرة على الاستقلال بذاتها، بحيث تفقد فيها الحياة النشيطة *vita activa*. إن لم تكن زائدة عن اللزوم، أهميتها المركزية، فإن ذلك يمكن في المنطق المتناقض للمجتمع المتمركز حول العمل.

عندما طرح على يورغن دورمان Juergen Dormann، مدير شركة هوكست المساهمة بـ Hoechst هذا السؤال على التقريب: "إن أردت شركتكم أن توسع حجم معاملاتها عن طريق منتجات جديدة، فهل يعني هذا أيضاً خلق أماكن عمل جديدة؟" أجاب "لا". وحين سئل أيضاً: "إذا لم يتم إنشاء أمكنة عمل جديدة في صناعة الأدوية، في فرع يتوفر على تقنية عالية، فإين يتم إنشاؤها إذن؟" رد دورمان: "هذا سؤال جيد"، ثم أضاف قائلاً: "لا أشارك بعد في هذا الرياء، الذي يزدهر في كل مكان. هدفنا هو الاحتفاظ بالوضع الراهن للتشغيل. ويجب علينا إضافة إلى ذلك أن نكون ناجحين للغاية".

من الواضح أن استعمال معارف جديدة وعلم جديد، أو علم مركب تركيبياً جديداً على الأقل، قد بلغ قفراً معيناً من الكثافة والسرعة، تجعله شبيهاً باستعمال مورد جديد.

تملأ بدأ الإنسان، عند انتقاله من مجتمع الصيد والجمع إلى المجتمع الزراعي، يدرك أن الأرض، التي كان يجول فيها منذ العصور القديمة، مورد من الموارد، وبدأت المتحجرات المحتوية على الطاقة منذ ملايين السنين تلعب دوراً جديداً تمام الجودة عند انتقاله من المجتمع الفلاحي إلى المجتمع الصناعي، كذلك صار للعلم الإنساني وفقاً لشروط نشأته وتشابكه ومجال معاملاته المتغيرة خاصية جديدة. صحيح أن الإنسان كان دائماً يسهل العمل على نفسه عن طريق العلم، إلا أن ذلك كان مجرد عامل مساعد لا غير. فقد حل العلم الآن محل الإنسان العامل، فأصبح الإنسان في خدمته. فانعكست علاقة العمل المتوفر في شكل الإنسان بالعمل المتوفر في شكل العلم. واستولى العلم بسرعة داخل العقول الإنسانية وخارجها على أجزاء متنامية من خلق القيمة.⁽⁴⁾

يتسلل عدم الارتياح إلى النفوس، لأن الضمير الأخلاقي للعمل، الذي ساعد على انتصار الرأسمالية، قد قام على تصور غير كاف للإنتاج الآلي والأسوأ من ذلك أن الخوف من الحرية يتجلى في المحاولة المتأخرة، التي قام بها مجتمع العمل من أجل استعادة الفردوس الضائع لعمل الوقت الكامل، وإنه لن الممكن ملاحظة ذلك بشكل عام، فهناك في كل مكان شروع في البحث عن أشكال الإنتاج المكثف في مجال العمل والخدمات. على أن العين لا تقع إلا على قلة الإنتاجية في الفروع المنتجة وكذلك على ما يسمى بالخدمات "البسيطة" مثل التنظيف، والإشراف على الكلاب، ورعاية الأطفال والتجول بهم، والتسوق، والنشاطات الأخرى المتصلة بالخدم والخدمات، التي كان يقوم بها حتى الآن، في أوروبا على أية حال، أعضاء الأسرة. وهذا يعني أن الخوف من الحرية يمتد إلى سياسة تخفيض الإنتاجية الحمائية والدعوة إلى الخدمات البسيطة، التي تتميز بإنتاجية قليلة وأجور منخفضة، تتحدث بهذه اللغة على أنه من المؤكد أن لتصور مجتمع العمل المتأخر دوراً في أن نمونجه النظامي وأخلاقه الأرستقراطية تعتبر من الناحية التاريخية قديمة قدم أخلاق الفرسان أو الأخلاق الطبقيّة المتصلة بالأعمال اليدوية.

وهناك في الوقت نفسه نموذج جديد لمكافحة البطالة يلوح في ألمانيا، وهو ينبعث من منابع مختلفة للاتجاه الليبرالي والأخضر والبلدي. وتمثل الفكرة الأساسية لهذا المشروع في مفهوم مجتمع من النشاط الثنائي (أو الجمعي)، والأمر لا يتعلق

الانتقال من الحدائة الأولى إلى الثانية. خمسة تحديات

الحدائة الثانية كلمة سحرية، تفتح أبوابا جديدة لمناطق التفكير. ففي كل مكان لعل الأسئلة البركانيّة الكبرى، التي تبدو منطوقة: عندما ينتهي مجتمع عمل الوقت الكامل، يجب الاعتراف في نهاية الأمر بانهايا المعاشات، الذي يتجلى في عدم التوازن بين من يقل عددهم من العمال ومن يزداد عددهم من العجائز المعمرين طويلا. سيضمحل عالم الأفكار عن السيادة الوطنية ومعها سيادة الرأسمالية، التي الفت الرفاهية في أوروبا ما بعد الحرب. ووصف هذه التركيبة المؤسسية الملاحظة من خلال نظرة إلى أوروبا ما بعد الحرب. ووصف هذه التركيبة المؤسسية لا تزال غير حادة بعد، يعني بادئ ذي بدء تجنب "الانعكاس الحمائي"، الذي شل أوروبا ثقافيا وسياسيا بعد انهيار القطب الثنائي للنظام العالمي. ليس هناك من سبب يدعو إلى تعميم حلم النوام القصير للتقدم الاقتصادي المتصل بنظام اجتماعي مستقر تقريبا في عصر التعادل الذي يشمل الوضع النهائي لتاريخ المجتمع: أنظمة المفاوضات الجمعية الجديدة السانرة، والأشكال المصنعية من حيث العمل والإنتاج، والأحزاب الشعبية المتجزئة اجتماعيا وثقافيا، وأنظمة الضمان الاجتماعي العاملة بصدق، والأسر الصغيرة المقسمة بشكل تقليدي للعمل بين الرجال والنساء، وعلاقات العمل العادية بسيرة الكسب الموحد، تصبح اليوم في موكب "التحديث الانعكاسي" في "أوضاع ما بعد الوطني" (بورغن هابرماس (Juergen Habermas) موضع تساؤل.

والواقع أن التحول من الحدائة الأولى. وقد حددت عن طريق نموذج الحياة الجماعي، عمل الوقت الكامل، والدولة لوطنية والدولة الاجتماعية، والطبيعة المستغلة المنطقية ببطء. إلى الحدائة الثانية. وقد حددت عن طريق الأزمات البيئية، وتقلص عمل الكسب، والفردية، والعولمة، والثورة الجنسية. معقد بشكل مضاعف. وذلك لأن أفكار التحول الأساسية الوطيدة (المتساوية الأهمية) تتغير من جهة، ولأن التحدي المركزي للحدائة الثانية. علميا واقتصاديا. يكمن من جهة أخرى في أن على المجتمعات في الوقت نفسه أن تستجيب لهذا التحول على جميع

باستعادة عمل الوقت الكامل بمعناه التقليدي، الذي يتم فيه التمكن من الحرية والعمل السياسي والديموقراطية عن طريق عمل الكسب والسيطرة عليها وتحديدها، بل يتعلق الأمر. كما عبر عن ذلك اندري غوتس. بفتح أمكنة استقلالية أكبر إلى جانب مركب الأجهزة وفوقها، تتخلص من المنطق الاجتماعي وتقاومه وتسمح بتطوير لا محدود للوجود الفردي⁽³⁾ ويتم هنا تحديد ما هو. أيضا. ممكن بصفته هدفا: فتح أمكنة تطور جديدة إلى جانب إمبراطورية لضرورة الحرية وضمانها، يمكن أن يتطور فيها نوع من النشاطات. عمل الأسرة، عمل المواطن العام.

وما دام يفهم من ذلك مجرد إعادة تقسيم النقص. حسب شعار: تقدموا نحو موقد المطبخ أيها الرجال! فإنه ليظهر هنا فعلا أصل رؤية مفادها أن: نهاية مجتمع العمل، وجو الانهيار والاكنتاب، اللذان يظهران فيما يظهران من خلال العمل الإنتاجي التقني المتقدم، وكذلك من خلال الوعي بالدمار البيئي الممكن، يؤديان إلى الدخول في مجتمع سياسي يعمل ذاتيا.

قبل أن نتعرض لهذه المسألة بعد المشاهد المستقبلية للعمل مرة أخرى، ينبغي لنا أن نوضح أولا شروط الأطر والنقاط النسبية، التي تتم بواسطتها اليوم مناقشة مستقبل العمل.

المستويات. إنه لمن الخيال في النهاية أن تناقش مستقبل العمل دون أن تناقش مستقبل الدولة الوطنية والدولة الاجتماعية. وهذا في وقت، تعلن فيه الحداثة الثانية ونظرية النظام نهاية السياسة، ويبدو فيه "أطفال الحرية" وقد زهدوا، دون تمسك بالتقاليد، دون نزعة إلى الاحتجاج، في السياسة كلها بمظهورات بدوية مستقبليّة. في مقابل هذا اليأس يضع دعاة الحداثة الثانية النظرة الواقعية لتفانول متشائم. فمن يشخص اليوم الانهيار بدون بداية جديدة فهو أعمى، ومن يتحدث عن الانتفاضة دون الانهيار فهو ساذج.

ماذا يعني "التحديث الانعكاسي"؟

"التحديث" كلمة سحرية هي الأخرى، يرمي معها إلى أذان الكثير كلمات: الأمركة، والأوربية، والتغريب، باختصار: الاستعمار. وكلمة "انعكاسي" الصغيرة لا تساعد هنا كثيرا على التقدم، بل العكس: "التحديث الانعكاسي" يحدث لدى العارفين شعورا بالإطباب كمن يقول غرة بياض (الترجمة الحرفية لا تفيد أي معنى في العربية). ذلك أن التحديث يتضمن دائما انعكاس على التحديث.

ولكن الأثنين لا يخلوان من سو، فهم مركزي: فالتحديث الانعكاسي لا يعني التفكير في نتائج التحديث ولا المركزية الأوربية لسياسة التحديث القديم. فعن طريق "التحديث الانعكاسي" يتم دفع التغيير الذاتي غير المقصود وغير الملاحظ ويدفع تفتح حداثة الدولة الوطنية الأولى نحو المركز. فلم يعد التغيير في المجتمع، وإنما هو تغير المجتمع، المجتمع كله، وبعبارة أدق: تغيير أسس المجتمعات الحديثة كلها. في السابق كان التغيير الاجتماعي مرتبطا بالثورات. بمعنى:

- كانت نخب جديدة على استعداد للظفر ببعيبتها
- كانت مذاهب اجتماعية جديدة، وطوباويات سياسية أخذت بتفسيرات ومثليين، دافعوا عن نظام الحكم القديم.
- خيارات سياسية تحققت بناء على ضغط من تحت: والأمثلة التاريخية على ذلك هي البرجوازية الليبرالية (التنوير جون لوك John Locke وأدم سميث Smith Adam، والطبقة العاملة، ماركس، إنغلس، لينين.)

- نشأت خطوط نزاعية، وتفاقت سياسيا.

لكن مفهوم "التحديث الانعكاسي" يستهدف خلافا لذلك الانقلابات بناء على التحديث السريع المتطرف، الذي لا تنطبق عليه كل هذه السمات. فليس هناك نخب من تحت ولا طوباويات جديدة ولا جبهات واضحة من النزاعات. بالعكس: فهذه الانقلابات تحظى بالنجاح رغم أنها تضر بالأغلبية وتفضل الأقلية النخبوية (مثل اللاعبين الكرويين) global players أجل، هذه الانقلابات قوية، حتى ولو لم يجعل منها أحد هدفا سياسيا ولم يتم التفاوض بشأنها بشكل مناسب في ميادين الرأي العام والسياسة ولا هي اعتبرت موضوعا تؤسس عليه القرارات السياسية. وكيف يكون ذلك؟ يكون عن طريق ما أعلن عنه صراحة في الليبرالية الجديدة من سلطة التجديدات التقنية الاقتصادية وفعاليتها في الرأسمالية الكونية، التي تتوار أسسها الاجتماعية الخاصة. إن "التحديث الانعكاسي" يعني الانتقال من الحداثة الأولى المنغلقة للدولة الوطنية إلى حداثة ثانية مفتوحة خطيرة لتسهم بعدم الاستقرار العام خلال استمرارية التحديث "الرأسمالي"، الذي يتخلل من قيوده الوطنية والاجتماعية.

على أن الحداثة الأولى، التي يعود تاريخها الفكري إلى عصور سابقة، والتي لم تتحقق تركيبتها المؤسسية المتلاحمة إلا في غضون التحول الكبير، الذي حدث في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، يجب أن تفهم على أنها تعبير عن "حداثة منصفّة" ذات طبيعة مثيرة. ففي هذا النموذج، الذي تضده صورة المجتمع الصناعي، لتحدد المبادئ الأساسية للحداثة بشكل لطيف على نحو ما، حين تقدم في شكل

مقدمة قاعدية لم يقع الطلب عليها. وهي:

- المنظمة الوطنية للاقتصاد القومي،
- طرد النساء من سوق العمل إلى أبعاد حد،
- منع حقوق أساسية معينة عن النساء والأطفال،
- وجود الأسر الصغيرة السليمة كشرط لإنتاج لقوة العمل المنتجة للبضائع الرجالية في الغالب،
- عوالم الحياة المنغلقة. ذات الطابع الطبقي، الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية بوصفها شروطا اجتماعية لتكوين الطبقات،

- السلم الهرمي للخبراء وعديدي الخبرة يقوم أساسا على احتكارات علمية متصلة بالمهنة والمراقة وكذلك

- الربط الإقليمي "الطبيعي" على نحو ما بين الإنتاج والتعاون والمصنع بصفتها مسرحا تظهر فيه تناقضات العمل ورأس المال، ويكون من الممكن في الوقت نفسه تنظيمها وترويضها.

هذه القدمات القاعدية تعني أيضا أنها تلقي بأضوائها على المجتمع كله في صورة هويات وجدانية (الطبيعية الثانية) مؤسسية وفردية. وهكذا تحدد المطالبة العمومية في نموذج الحدائق الأولى بالتحديث على أساس بديهية الفروق والحدود الاجتماعية، التي تقوم في جوهرها على "الفئات الطبيعية" الوهمية، مثل الفرق بين الرجال والنساء، بين الصغار والكبار، بين اقتصاد يستمد اتجاهه من النزعة الوطنية أو من "المورد الطبيعي" المزعوم المتوفر، الذي يمكن استغلاله. وفي موكب انتصار العمومية في الاقتصاد، وانتصارها كذلك في القانون والمجتمع، أي في المواقف وأشكال الحياة الذاتية للناس، يتحمل الحلم الدائم للحدائق الثانية، فعلية الفردية مثلا تربط التوقعات على هذا الأساس بـ "حياة خاصة"، تخلق الإشراك المتعاقب لجميع السكان في التعليم وفي سوق العمل وتجعل له مكانه في القلوب وبذلك يدفع "انعدام النظرة الجديدة" (هابرماس) في البنية الثقافية التحتية (وصولاً إلى مفهوم الحب والافاقة)، التي تضع المنظمين والممثلين (العلميين الاجتماعيين) لمجتمع الأفراد أمام الغايات الجديدة على الدوام.

في الحدائق الثانية تصبح عملية التحديث انعكاسية من حيث مجابهة ما ينجم عن نجاحاته المقصودة وغير المقصودة. وهذا يعني نزح الحدود، لأن شروط الأطر الاجتماعية "الطبيعية" المزعومة للحدائق الأولى يتم إلغاؤها في موكب التحديث المتواصل:

- تتضائل البنية الطبقة الداخلية للطبقات ومعها مجتمع الطبقات، بينما تزداد التفاوتات الاجتماعية حدة.

- الأزمان البيئية، التي اطلاع عليها الرأي العام، تقوى النظر إلى الوعي الثقافي وتقوم "الطبيعية".

- العلاقات الجنسية والجيلية بين الرجال والنساء، وبين الكبار والصغار لفقد مقدماتها القاعدية الطبيعية، وبذلك تتسلسل الثورة إلى عالم الأسرة الصغيرة بكل ما لها من تصور عن كيفية تقسيم العمل، والحب، والحياة المنزلية.

حتى مجتمع عمل الوقت الكامل ومجتمع العمل الرسمي ومعها الشبكة الوظيفية المرتبطة به، تتعرض لأزمة خلال طريقة الإنتاج والتعاون "المزوجة المكان".

- عالم تصور الجو الخاص من حيث تنظيم "السيرة العادية" الموجهة نحو فرض السوق وحدها يصبح ثانية ذا طابع سياسي.

- تجربة المخاطر المدنية الشاملة تضع الخبرة التقليدية في الاقتصاد والسياسة والعلم موضع تساؤل وتطلق الحرية للحركات الديمقراطية الأساسية في الجدل العام بين الخبراء، وخصومهم (technological citizenship).

وبتعبير مجازي يمكن القول أننا نتعامل مع "ثورة الآثار الفرعية" (1) فالمفاهيم مثل "الثانية"، و"انعدام الحدة" و"التناقض" وكذلك "الحيرة" تصبح لها أهميتها، وهذه الأهمية تنمو فيما يبدو مع الانقلابات ولن يتم القضاء عليها: ممن يطلب المرء "شيئا" كيف يمكن تحديد الوضع الجديد؟ من هو "الشخص" الذي يمكن أن يكون هو رجل الإصلاحات الضرورية؟ المهم هو أن الأسئلة لها من يمثلها أقوى من الأجوبة.

لعل الأمر الحاسم يكمن هاهنا بالذات: فالأجوبة المؤسسية للحدائق الأولى - تقنية أكثر وأفضل، ونمو اقتصادي أكثر وأفضل، علم أكثر وأفضل، وتمايز وظيفي أكثر وأفضل - لم تعد مقنعة ولا ثابتة. وبهذا المعنى تعيش في الوقت الراهن شركات على مستوى العالم تغيرات قاعدية، تضع مفهوم الحدائق القائم على التنوير الأوربي محل تساؤل وتفتح حقلا متعدد المعاني من الخيارات، التي تنشأ عنها أشكال اجتماعية وسياسية لم تكن منتظرة.

لقد بدأت المناقشات الاجتماعية في التسعينيات بإزالة المترامنة للأشكال الاجتماعية والسياسية القديمة والحيلولة دون نشوء ما هو غير متوقع منها. لقد أعطى البعض لمفهوم "ما بعد الحدائق" تحولا أخلاقيا سياسيا، وأنشأ فيما بعد (Lyotard, Haraway, Bauman, Sennet) وتحدث آخرون عن "تحديث انعكاسي

(Beck, Diggins, Lash) أو "الطريق الثالث" (The Third Way Giddens) وغيره؛ وقد تكونت دائرة في محيط "العولمة الثقافية" و"المحلية العولمة" (Urry, Robertson, Lash) وغيرهم؛ وهناك مؤلف آخر مهم هو أرونج أبانوري Arjun Appadurai بمفهومه عن "المشهد العرقي" Ethnoscape و"التدفقات الكونية" Global Flows ومن هذا القبيل "العصر الكوني" Global Age عند مارتين البرو Martin Albrow؛ وكذلك مفهوم "مجتمع العلم والإعلام" (Cetina-Drucker, Castells, Latour, Knorr) وما بعد الوضع الوطني. (Habermas) الوحدة لها ثلاثة أضعاف:

١- هناك "مناهضة للتاتشرية" بالمعنى النظري والسياسي؛ كانت مارغريت تاتشر هي التي صرحت، ليس هناك غير الدولة، والسوق والأسرة والمجتمع شبح، وقد أسرعت في تهيئة هذا الوضع سياسياً. ويمكننا القول إن النتائج الويبلية لتوني بلير Tony Blair هي سبب هذا التطور السياسي، إنها هذه القرابة البنيوية. وهي ليست بالضرورة قسدية. لما بعد الحداثة، والتاتشرية والليبرالية الجديدة، التي ترمي إلى إنكار وإلغاء المجتمع والسياسة، والتي ثارت عليها العلوم الاجتماعية الطبيعية خلال التسعينيات.

٢- الشروط الإنسانية تفتتح؛ مهما اختلفت المفاهيم الأساسية بين المؤلفات والمؤلفين في الجزئيات، فكلهم متفقون على أن الشروط الإنسانية في نهاية القرن العشرين تتخمن تطلعات، واضطرابات، وتناقضات وأخطاراً مزبوجة بصورة أساسية.

٣- الأمل واليأس جانبان لشيء واحد؛ بالوقوف إلى جانب وضد بلاغة الانهيار والأزمة وبالوقوف ضدّهما يضع الجميع نسفاً للبدائية وإعادة الهيكلة. فهم إن يجهدون أنفسهم من أجل مقولات جديدة، وإحداثيات جديدة، وتحديات مكانية وزمانية للأمور الاجتماعية والسياسية. والسؤال، الذي يجمع بين هؤلاء المؤلفين المختلفين والمفاهيم الأساسية، تقول هكذا: ما الذي سيبدأ عندما تغيم المعالم والأسس وخطوط النزاع للحداثة الأولى وتختفي؟ سيكون الجواب عن هذا السؤال، كما سبق الغل، في هذا النص بمعنى التمييز الذاتي بين الحداثة الأولى في الدولة

الوطنية وبين الحداثة الثانية المزروعة الحدود.

على من يفرق بين الحداثة الأولى والحداثة الثانية أن يجيب عن سؤالين، الأول: أين تكمن الاستمرارية؟ الثاني: أين يكمن الانقطاع والتصدع؟ إن التمييز بين الحداثة الأولى والحداثة الثانية لا يكمن في أن الحداثة الثانية تعرف التصدعات والانهايات والأزمات، بينما لا تعرف الحداثة الأولى ذلك. بالعكس؛ لأن كان النظام السياسي للمجتمعات يتضمن على الدوام تناقضات ونزاعات، فإن ذلك يعتبر سمة أساسية في التحديث. ليس هناك في المجتمعات الحديثة تناقض ثابت بصورة مسبقة بين القيم، التي تجعل لنظام سياسي واجتماعي شرعية، وبين السيادة المؤسسية، والأنظمة المتمايزة، والمصالح الاجتماعية والاقتصادية، والرابحين والخاسرين من المستجدات والانقلابات وكذلك من مطالبات الأفراد بحباتهم الخاصة. إنها بالأحرى النظرة إلى المجتمع المؤقت الدائم وإلى احتمالات حداثة معقدة ناقصة متناقضة في حد ذاتها، تزيد من اتساعها وحدتها عقلنة العلوم الاجتماعية.

ولا يكمن التمييز بين الحداثة الأولى والحداثة الثانية أيضاً في أن الحداثة الثانية اشتملت مسائل العولة، والفردية، والثورة الجنسية، والعمل غير الثابت، والأزمات البيئية، بينما خلت منها الحداثة الأولى. إنما السؤال الحاسم يقول: كيف تم الوعي بها وكيف تمت معالجتها؟

يعود سبب التصدع المرحلي إلى أن الأفكار الرئيسية للحداثة الأولى وما سحبها من أجوبة جوهرية مؤسسية، تتم إهداها عن الأخرى، فقدت بديهيتهما وقدرتها على الإقناع؛ فهناك في بعد العولة فكرة الإقليمية، وفي بعد مجتمع العمل فكرة عمل الوقت الكامل، وفي بعد الفردية فكرة الجماعة المزعومة والترتيب الهرمي، وفي بعد العلاقات الجنسية فكرة التقسيم "الطبيعي" للعمل بين الرجال والنساء، وفي بعد الأزمة البيئية فكرة استغلال الطبيعة كأساس لنمو لا حد له. وقد ارتبطت بذلك نتيجة حاسمة. هي انهيار الأفكار الرئيسية، والقواعد الأساسية، وبالتالي المطالبة الاحتكارية بالتحديث الذي يكمن أصله في الحداثة الغربية الأوروبية.

في نموذج الحدائة الأولى يتغير كل شيء بصورة مستمرة . باستثناء المقولات القاعدية والأفكار الرئيسية للتغير الاجتماعي. غير أن هذه المقولات والأفكار . لا سيما الاقتناع بأن نتيجة كل مشكل، يخلقها التحديث نفسه، يقدم في النهاية حلا قويا . تصبح في الحدائة الثانية موضع تساؤل عام. ويتم هذا مرة على نحو مؤسسي، وأخرى على نحو استدلالي. بمعنى أن التغير النموذجي من الحدائة الأولى إلى الثانية يستقطب المجموعات الاجتماعية ويسيسها أيضا، وذلك بصفتها نزاع الحدائتين. على أن ذلك يرتبط في الوقت نفسه بمطالبة العلوم الاجتماعية بتغيير نظرياتها . وفقا لمفهوم ماكس فيبر تماما: عندما يواصل ضوء المشاكل القيمة والعالمية الكبيرة زحفه، فإن على العلماء أن يعيدوا تجهيز ألياتهم الخاصة بالمفاهيم.

نظرة التغيير هذه بين الحدائة الأولى والحدائة الثانية، التي تقوم على أساس نظري، ينبغي أن تتحلل خطوطها العريضة في مثال العولمة.

العولمة . أو 'نزع المكان عما هو اجتماعي'

في نموذج الحدائة الأولى يتم تفسير العولمة 'البيسطة' بناء على الإدراك الإقليمي بين الدولة والسياسة، وبين المجتمع والثقافة. وعندئذ يبدو الأمر هكذا:

- نمو التداخل الخارجي بين المجتمعات الوطنية القائمة.
- إضافة إلى ذلك ينشأ، كما لو كان الأمر فوق هذه، شركات وممثلون على المستوى الوطني وعبر الحدود.

الهويات 'المتعددة الثقافات' تسيء إلى نظام المجتمعات الوطنية المنظمة حكوميا، التي أريد لها أن تكون 'كتلا مترابطة' منسجمة نسبيا.

- هذه النظرة إلى العولمة بصفتها حدثا 'بين الوطني' و'بين الدولي' و'بين المجتمعي' من التشابكات والتغيرات المتنامية لا تضع التفاوتات بين العالم الأول والثالث، والتقليد والحدائة موضع تساؤل، وإنما تؤكدهما.

كل هذه السمات تدل على أن العولمة تفهم هنا على أنها تكميلية، وليست استيعابية: إنها تشترط المبدأ الإقليمي، الإدراك الإقليمي للدول والمجتمعات

المحددة مكانيا والمحددة داخليا وخارجيا بصورة واضحة نسبيا.

الأمر الحاسم هو النتيجة: في هذا النموذج تبدو العولمة بوصفها قضية آتية من خارج، تغسل دائما 'العالم السفلي' البيئي والأخلاقي والسياسي، الذي تركز عليه الدول الوطنية للحدائة، وقد تجرّفه، لكن ذلك لا يحدث إلا لأن المبدأ الإقليمي للاجتماعي والسياسي يظل شرطا من غير سؤال والنتيجة هي أن 'المجتمع العالمي' ينظر إليه على أنه سفيساء اجتماعية وطنية. ذلك أن 'الحجيرات المجتمعية' المفردة، التي جعلت على أساس أنها مترابطة ومداخلة نسبيا، تنشئ الأمكنة الجغرافية السياسية، التي تتضاف إلى مجموع مجتمع الدول. عندئذ يعني المجتمع العالمي: مجتمع المجتمعات، الذي يضم كل الكتل الاجتماعية الوطنية والإقليمية (ولا يلغياها)، إلا أنه لا يعرف بعد ما الشيء الذي سيواجهه. هذا التفهم للعولمة 'بسيط' و'خطي'، لأنه يفترض دون سؤال توفر المقدمات القاعدية للإقليمية إلى حد كبير، ويطبقة على مفهوم العولمة، الذي يضع هذه المقدمة القاعدية موضع تساؤل.

تقوم العولمة 'البيسطة' على فرضيتين أخريين: من جهة ينظر إلى العلاقة بين المثلين عبر الحدود والأمكنة بالنسبة للوطني بمثابة التعادل، وما يربح عبر الحدود . السيادة، وسلطة القرار العسكري، والنوعية الديمقراطية . يجب أن يفقده المكان الوطني. وربما يستطيع المرء القول: إن المتخطي للحدود يبدو بمثابة شبه عدو، عدو 'للغنى الثالث'. فالعولمة تهدد السيادة الوطنية، وهوية 'الوطن'، حقا ليس في مجال المنافسة، والفتح، والقمع، ولكن ذلك يتم بشكل 'مدمر' من خلال نمو التبعيات الاقتصادية، وسلطة قرار المثلين عبر الحدود، والتأثيرات الثقافية المتعددة.

من جهة أخرى يسير هذا الإدراك الإقليمي للعولمة مع سوء فهم أساسي جوهرى للمجتمع والثقافية، والأمة، والهوية. والفرق الأكبر بين العالم القديم والجديد بهذا المعنى هو أن هناك أناسا يعيشون في معظم الأقاليم القديمة لأوروبا ويتصورون أنهم كانوا دائما فيها. غير أن أساطير الاصول الوطنية تعود إلى تاريخ حديث. فهي (وصولاً إلى الرمز الوطني لأهل اسكوتلاندا، المتمثل في 'الجبّة'

الاسكوتلاندية، التي اخترعها احد صناعات الملابس الإنجليزي من كتان (إنجليزي) لم تخترع باتم معنى الكلمة إلا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

لا تغير العولمة في نموذج الحداثة الثانية الانعكاسية العلاقات بين الدول والمجموعات الاجتماعية الوطنية وفوقها فقط، وإنما تغير أيضا النوعية الداخلية لما هو اجتماعي فيها: فما يتكون منه "الجمتمع" و"السياسة" يصبح موضع تساؤل، لأن مبدأ الإقليمية يصبح هو الآخر موضع تساؤل. بعبارة أدق يتحطم التماثل المزعوم بين الدولة والمجتمع ويلغى بحيث إن أشكال الفعل والعمل والحياة الاقتصادية والاجتماعية لن يتم إنجازها بعد وعلى نحو متزايد في حاوية الدولة.

بناء على هذا فإن نواة العولمة تظهر في نزع الإقليمية عن الأمر الاجتماعي. فالاقتصاد والسياسة وأساليب الحياة لا تتراجع فقط على مغادرة حدود الدولة الوطنية القديمة، وإنما تغير مجموع الأوضاع في داخلها. لا يتزايد حدوث ذلك في نفس الوقت، وإنما في نفس المكان أيضا من غير أن يكون تفكيرنا وفعلنا قد أعدا لمجابهة الهبوط الذي ينجم عن المسافة، إن تضيق المساحة في العالم فجأة، ولا يعود ذلك إلى تزايد عدد السكان، وإنما يعود إلى الأثر الثقافي، الذي يقرب فيما يبدو بشكل لا معدى عنه كل ما هو غريب ويعيد. لقد لاحظ أرجون أبادوي، الهندي الأمريكي المتخصص في علم الإنسان، بهذا الصدد الظاهرة المعاكسة: هي أن محافظه المواطنين وغيرهم من الذين جاؤا إلى الغرب بصفتهم مهاجرين، على الغربية والبعد الثقافييين وعدم تخليهم عن "المكان العرقي"، الذي تساندته وسائل الإعلام والاتصال، يجعلانهم يعيشونه في وطنهم الافتراضي وهما.

إن من التماسك الداخلي في نموذج الحداثة الثانية، وهو الصورة والتركيبية الاجتماعية المكونة من الثوابت المتعلقة بعلم الإنسان والوظائف الإلزامية للحداثة الأولى، يصبح موضع تساؤل: فما هي صورة إقليمية ثابتة لاجتماع مرحلي، وقع على العموم في أسر خيال سياسي وثقافي واقتصادي، دأب على إنعاشه طوال قرنين من الزمان، تحل وتفكك، وتتطابق مع الرأسمالية الشاملة عملية العولمة الثقافية والسياسية، التي تلغي الإقليمية بصفتها مبدأ تنظيميا للمجتمع .

وبصفتها مبداء تنظيميا للعالم الثقافي، الذي تتمركز فيه صور الذات والعالم الماثولة.

رأس المال كوني، والعمل محلي. يمكن إيضاح ما يعنيه نزع الإقليمية أو نزع المكانية عن الاجتماعي والسياسي بشكل خاص بواسطة الفعل الاقتصادي ومستقبل العمل المرتبط به. فالاقتصاد الشامل يرتكز على القدرة على قتل المسافات وتنظيم عملية تجزئتها للعمل في الزمن الفعلي من خلال وحدة سيارة. والنتيجة هي أن التركيبة الداخلية، والهندسة التصنيفية للمجتمع تتغير. كان التعارض والتأخر بين العمل ورأس المال في الدولة الوطنية والدولة في أوروبا القارية قد شكل حسب النموذج المهني "قوة التنظيم". فهؤلاء المملون يسامون بانتظام على أسهمهم في كل مرة في "الكعكة الاقتصادية"، بمعنى النتائج الاجتماعي الإجمالي الوطني. أما في لعبة القوة عبر الحدود، فإن القوة التنظيمية الإقليمية يتم التحايل عليها وتعرض عن طريق ما يشبه قوة الحرمان عبر الحدود. (11) وهذه القوة تتفوق على قوة التنظيم، لأنها لا تتحرك في "المساحة" فقط، وإنما لأنها تفعل فعلها أيضا في قوة "المكان" عبر الحدود. وعلى الرغم من أن لهذا اعتبارا أيضا هناك حيث لم تصبح العولمة (بعد "حقيقية" عبر الاستثمارات الأجنبية أو العلاقات التجارية عبر الحدود)، ولكنها إمكانية معروفة تتحكم في صفحات الجرائد وفي رؤوس المثلثين. وعلى هذا فإن بلاغة العولمة المخرجة بشكل علني هي أيضا استراتيجية استدلالية، يمكنها أن تطور نبوءة الإنجاز الذاتي prophecy self-fulfilling.

إن القضايا الاقتصادية لتفقد المكانية الواضح، وبذلك تنشأ مقدمة لا مناص منها فيما يبدو تتصل بالنظام الصناعي الاجتماعي، بمعنى ضرورة الاشتراك في العمل في مكان معين. وتفقد المسافات الجغرافية أهميتها بصفتها حدود المنافسة "الطبيعية" بين أماكن الإنتاج. وفي المكان "المعدم للمسافة" للقرب المتوافر عن طريق تقنية الإعلام يمكن الآن أن يتنافس الجميع على أمكنة العالم كله من أجل الاستثمارات المالية المتنافسة والقوة العاملة ذات الأجر الزميد المتوفرة في

كل مرة.

وبذلك تتغير مواقع علاقات القوى بين العمل ورأس المال في تركيبة المكان والزمان وتصبح أكثر حدة. وصياغة ذلك هي: العمل محلي، ورأس المال كوني. ويتلامم التمييز المرحلي في النوعية التنظيمية مع هبوط القوة المحلي والاجتماعي: رأس المال منسق بشكل شمولي، والعمل فردي. والصراعات بين المصالح الرأسمالية المتنوعة والطبقات العمالية الافتراضية تظل مرتبطة بالتناقض بين منطق التيارات المالية غير المحدودة وآفاق التجربة المجزأة.

تدويل الإنتاج يمكن الشركات من فائدتين استراتيجيتين على الأقل: المنافسة الشاملة بين القوى العاملة الباهظة الثمن والرخيصة الثمن، والإيقاع بين شروط الضرائب ومراقبتها واحتيايل بعضها على بعض. وفي وسع المرء أن يرى في هذه القوة الجديدة للشركات عبر الحدود كيف يتم بنجاح نقل قوانين السوق إلى ميدان السياسة. ولكن الحقيقة هي أن هذا الوضع الذي من ذلك بكثير. فيما أن استعمال الخدمات الجماعية العديدة (الجامعات، والمستشفيات، وأنظمة حركة المرور، وأحكام القضاء، ومخصصات البحث) ليس مرتبطا بإمكانية جمع الضرائب، فإن هناك شركات عديدة تستطيع النزول بالضرائب إلى الحد الأدنى، ولكنها في الوقت نفسه تجعل من الدول، التي تتوفر على أفضل المؤسسات القاعدية مقرا لها.

شركات عديدة تستغل مستوى الضرائب المنخفض لدى الأمم الفقيرة وتمتع بالمستوى العيشي الرفيع للدول الغنية.

من الممكن اختيار مكان الاستثمار، ومكان الإنتاج، ومكان الضرائب، ومكان السكن بشكل يجعل هذه بعض الأمكنة منفصلا عن بعض الآخر. هناك شركات عديدة تستغل مستوى الضرائب المنخفض في الدول الفقيرة وتنعج بالمستوى العيشي الرفيع للدول الغنية، فهي تدفع الضرائب هناك حيث تكون على أدنى مستوى لها، وتعيش هناك حيث تجد أجمل مكان يلائم طموحها، وتستفيد هكذا من المؤسسات القاعدية الباهظة من غير من أن تفعل شيئا.

قد يستطيع المرء حصر الوضع العالمي الناشئ - بطريقة ساخرة - في هذه

الصورة: لعب رأس المال، والعمل، والدولة في الحداثة الأولى لعبة الدعوة (في أغنية الأطفال) إلى خبز الكعك في صندوق الرمل (المحدد والمنظم من قبل الدولة الوطنية) وهذا في الوقت، الذي كانوا يتبادلون فيه جذب الكعك الرملي من الجاروف حسب قواعد "الصراعات المؤسسية". والأن يتلقى الاقتصاد فجأة حجارة على سبيل الهدية ويفرغ صندوق الرمل كله. وفي مقابل ذلك بقيت النقابة والسياسة حيث هما والهي القبض عليهما فأخذتا تستغيثان.

امكنة العولمة: على هذا لم تعد العولمة في نموذج الحداثة الثانية خارجية وإضافية، وإنما صارت تفهم على أساس أنها استبدالية بالنسبة إلى صورة "العاوية" للمجتمع والدولة، أي بصفتها لعبة القوة عبر الحدود المنزوعة المكان، لا مناص بعد من اكتشاف قواعدها وحدودها وتناقضاتها ومآزقها. أما ما يظهر الآن فما هو إلا تناقض بين القرب الاجتماعي والبعد الجغرافي: لقد أصبحت التناقضات والتفاوتات البعيدة جغرافيا تختبر وتعاش اجتماعيا، في حين انعكس الأمر في مقابل ذلك، وهو أن القرب الجغرافي ليس له أساس بتفاوتات العوالم الاجتماعية. وهكذا يستطيع الإنسان أن يعيش في عين المكان مثلما يعيش فوق كواكب مختلفة. في حين أن القارات تدوب في المكان الاجتماعي الخاص بحيث يستطيع الإنسان أن يتعايش مع غيره على البعد كما يتعايش الجيران.

يظهر هذا بداية في عواصم السوق العالمية - لندن، ونيويورك، وطوكيو، هونكونغ، وسان باولو، وباريس، وفرانكفورت الخ - التي تشير، فيما يظن ساسكيا ساسن Saskia Sassen إلى مستقبل المدينة⁽¹⁾ وهنا لا تأخذ المشاكل الاجتماعية المجتمعة على المرء أنفاسه بآتم معنى الكلمة، وإنما تتضمن أيضا التعبير في أثناء ذلك عن الجديد المميز، وهو أن أقساما من المدينة، والشركات، والجموعات المهنية، بمعنى ملايين الأفراد من جميع الأجناس والأديان، تعزل محليا وتظل مرتبطة من حيث العيش والعمل. وعندها يتشكل تناقض القرب الاجتماعي والبعد الجغرافي في الصورة الاجتماعية المكانية المتمثلة في اندماج التكامل المحلي عند التكامل الشامل.

لقد أظهرت بحوث النموذج الناجح لسيلكون فالي Silicon Valley في التسعينيات أن العلاقات الإقليمية وعبر الإقليمية تلعب دورا رئيسيا بالنسبة إلى "الابتكارات الثقافية" التقنية والاقتصادية. وبهذا المعنى يقم ريتشارد غوردن Richard Gordon الدليل على أن التسويات المحلية في السياق الجديد الشامل تهيئ الأساس لمشاركة الشركات المحلية والممثلين الاقتصاديين في التشابكات الشاملة للمكانة الاقتصادية الإقليمية⁽¹⁾.

من الواجب على الشركات الكبيرة والصغيرة، وعلى رجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات، إن هي أرادت أن تنشط بصورة شاملة، أن تفعل أولا ما يلي: تطوير استراتيجيتها المحلية، فالعولة تشترط الأمكنة، طبعا بناء على حساب مغاير اجتماعيا ومكانيا، لأن ما كان من الضروري أن يكون في السابق مجموعا في مكان واحد، يمكن أن يصبح وحدة تعاونية منتشرة في أرجاء المعمورة. ويتناسب مع ذلك وجود نماذج محلية معولة، خاصة بالنسبة إلى الشركات الثقافية الأمريكية:

- يجد البحث والاختراع في المراكز الصناعية حياة عالية الجودة.
- يوطن الإنتاج الجيد في البلاد الخاصة، وهو ما يعني بالنسبة للولايات المتحدة توطينه في المدن المتوسطة الحجم في غرب الدول الاتحادية.
- ينقل قسم كبير من أماكن الإنتاج، التي تشترط مستوى متوسطا من الكفاءة، إلى الخارج - مثلا نحو جنوب شرق آسيا، ومنها سنغافورة وماليزيا.
- وأخيرا يوزع البيع والتسويق والإدارة على المراكز الإقليمية في جميع أنحاء المعمورة، يبنى أغلبها داخل حقول صناعية إلكترونية كبيرة.

الحركية أو الهجرة. تغير النظرة أثناء الانتقال من الحدثة الأولى إلى الحدثة الثانية، من الحدثة الوطنية إلى ما بعد الحدثة الوطنية، يمكن توضيحه من خلال مثل آخر، بمعنى الفهم "الأرضي المزوج" لـ "الهجرة" و"الحركية"، بين الدول الوطنية وفي داخلها. في النموذج الوطني للحدثة الثانية يتم التفريق بدقة كبيرة بين "الهجرة" و"الحركية"، وذلك بتقويم مخالف تماما. فالفلسفات داخل الدولة الوطنية

تسمى حركية، ويكثر الطلب عليها، خصوصا فيما يتصل من ذلك بانعدام التوازن الإقليمي في سوق العمل. فالصورة المرجوة من "العامل المرن" أن يذهب إلى هناك حيث توجد أماكن العمل. ولئن كان في ذلك تحطيم للأسر من حيث إن على الزوجات والأمهات أن يعملن أيضا ويبرهن على "المرونة"، فإن هذا الأمر هو ما يهمله قسدا المدافعون عن السوق والأسرة.

لا تعتبر الحركية بين الدول الوطنية على العكس من ذلك حركية، وإنما تعتبر "هجرة"، وهي مرغوب فيها على العموم وخاضعة أيضا لقيود كثيرة. فعند أشجار حدود الدولة الوطنية تتحول "الحركية المرغوب فيها" على هذا الأساس إلى "هجرة غير مرغوب فيها". ويتحول ما يعمله الناس داخل الدول الوطنية عن رغبة كبيرة فيه إلى جنائية. فهم "لاجئون اقتصاديون" و"مشردون" و"مهاجرون غير شرعيين"، وضعوا ثقتهم في "عصابات المهربين" (في المكان الوطني تتولى مديرية العمل هذه المهمة) فكيف يستطيع المواطنون، الذين يؤمنون بالقيم والحقوق العمومية، أن يصبوحوا في المكان المتخطي للحدود أعداء للحركية، التي يطالبون بها في المكان الوطني بصورة مستمرة؟

حين تفهم العولة بمعنى نزع المكان عن الاجتماعي، تفتح إطارا تحليليا جديدا، يظهر خيارات استراتيجية جديدة. إذا ما رفع المرء ضيق الأفق، الذي تتسم به الدول الوطنية، فرضيا على الأقل، فمن الممكن توضيح ثلاثة سيناريوهات لتصل بتقسيم ما بعد الوطني للعمل والثروة:

١- هجرة السكان الشاملة: التفاوت التنمائي بالمقياس العالمي وكذلك الاختلافات بين قراء السكان، ودول الشمال الغنية، وأغنياء السكان ودول الجنوب الفقيرة يؤدي، وهو ما تقوم عليه دلائل كثيرة، إلى هجرة جديدة للشعوب من الأقاليم ذات الكثافة السكانية إلى الأقاليم الأقل كثافة في العالم بما لها من مستويات معيشية مغرية.

٢- هجرة العمل: لا يرحل الناس، وإنما ترحل أماكن العمل. فإماكن العمل تُهجر إلى هناك، حيث يعيش الفقراء والعاطلون عن العمل في مناطق العالم ذات الكثافة السكانية العالية (الملائمة للمروض التكوينية المناسبة.)

٣- حصص العمل عبر الحدود بين الدول الفقيرة والغنية: هناك أصناف جديدة لتقسيم العمل والثروة تنشأ عبر الحدود والقارات . دون هجرة . وبذلك يمكن على المدى الطويل، بناء على تدمير المسافة، التي مكنت من طريقة الإنتاج التقني الإعلامي، تحقيق تقسيم ما بعد الوطني للعمل والثروة، فتصدر عن طريقه مناصب العمل الضعيفة الكفاءة من الدول الغنية إلى الدولة الفقيرة؛ ويتم في الوقت نفسه توطين مناصب العمل، التي تتطلب الكفاءة العالية، في دول فقيرة من السكان، لكنها تتوفر على كفاءة عالية.

يعتبر السيناريو الأول في الغرب بمثابة سيناريو الرب. فاستعارة الزورق، الذي يقال أنه ممتلئ، تشعل نار الخوف من الأجانب ومعاداة الأجانب. وكان السيناريو الثاني موجودا منذ مدة، أي منذ حوالي عشرين سنة، ولكنه يلقى معارضة كبرى من الدول والتقايات في البلدان "المصدرة لمناصب العمل".

أما السيناريو الثالث لخصص مناصب العمل الدولية، فيستحق أن يطرح للنقاش بصفتها خيارا للهجرة الجماعية أو للحماية الغربية. فهناك، كما يؤكد ديفد ج. إلكنز David J. Elkins، سؤالان متباينان يطرحان نفسيهما مع نزح المكان عن الاجتماعي: إذا نحن افترضنا أن جماعات متخطية للحدود نشأت فعلا بناء على تقسيم العمل بشكل مناسب، يتضمن تقسيم فرص العيش. إلا يعني ذلك عندئذ التخفيف من حدة ضغط الهجرة؟ وإذا كانت الشركات المتعددة الجنسيات تستخدم عمالها من كل مكان، إلا تخفني عندئذ ضرورة البحث عن السعادة في قارات أخرى؟ ولنطرح السؤال بشكل آخر: إذا لم تحدد الإقليمية هويتها الخاصة وفرص عيشها الخاصة لفترة طويلة، فما الداعي إلى هجرة الإنسان عندئذ؟^(١١)

لكن السؤال المعاكس يطرح نفسه أيضا: إذا استمرت حقا أهمية الإقليمية بالنسبة إلى العلاقات الاجتماعية والقرب الاجتماعي في التقلص، فلماذا يظل المهاجرون مهاجرين ويتم الترحيب بهم بصفتهم كركيين؟ إذا ما نتحقق نموذج من العلاقات الاجتماعية، تسوده التشابكات الاجتماعية "المنزوعة المكان" عبر الحدود والأجواء الاجتماعية (مارتين البرو)، ويعيش الناس هكذا وراء الحدود في مجموعات اختاروها بانفسهم، فلماذا يمنعون عندئذ من الهجرة إلى المكان

الذي يريدون العيش فيه؟

السؤال الحاسم إذن هو إلى أي مدى يمكن عند توافق الظروف تطوير أشكال ما بعد الوطنية المتصلة بتقسيم العمل وتقسيم الثروات؟ على قدر ما يتم النجاح في ذلك، تفقد تلك الحماية الأخلاقية المروجة، التي تميز بين الهجرة غير المرغوب فيها والحركة المرغوب فيها، معناها. إن فكرة المرونة لا بمعناها المكاني فقط، وإنما بمعناها الثقافي أيضا. التي هي مرتبطة في الأصل بالحدادة، تستحرج من اسحركية العمل الجغرافية وانتقال الثروة. وفي وسع الإنسان أن يطور ثقافتها الخاصة ويقدم الدليل عليها، كما يمكن في أثناء ذلك وفي الوقت نفسه إلغاء المركية المكانية وفوضى الموصلات المتناسية مع ذلك.^(١٢)

نتبين من هذا المثل امرين: أولهما مدى أهمية طرح الأسئلة المستقبلية المتصلة بالعمل عبر الحدود وبما بعد الوطني في نموذج الحدادة الثانية من خلال ما لها من أسبق. من لا يفكر تبعا لنموذج التخصص القديم إلا في العمل ويتسامل كيف يمكن في النهاية التغلب على "شر سرطان البطالة"، فإنه سيبقى أسير الأخطاء الكبيرة، التي علقت بانموذج الدولة الوطنية في الحدادة الأولى.

ويتضح هنا من جهة أخرى أن هناك توزيعا جديدا للعمل بين الاقتصاد والسياسة: فالاقتصاد، سواء عرف ذلك وأراده أم لا، يصبح مكانا وسلاحا للسياسة عبر الحدود. ذلك أن الشركات المتعددة الجنسيات تشكل شروط عيش البشر وأوضاعهم في المجتمع العالمي. غالبا ما يقع ذلك في أمن من الأعين، وبشكل ضيق إلى أبعد حد، ولم يتم حتى الآن إلا في نطاق المصالح الخاصة. وسيتوقف الأمر في المستقبل على الوعي - في المشهد الحكومي - بمسئولية قوة التشكيل السياسية المتنامية في المكان عبر الحدود وإمكانية مراقبتها سياسيا وقبولها. علام تقوم "سياسة" الشركات المتعددة الجنسيات هذه؟ من بين ذلك أنها تشارك بقراراتها في خلق أسس التفاوت، والعدالة، والحرية، والديموقراطية بالمعيار العالمي، لأن قراراتها الاستثمارية تتحكم في توزيع العمل والدخل. فعن طريق التعاون السياسي الموسع عبر الحدود، المنظم حكوميا، وصاحب الاقتصاد المسؤول، الذي يدرع عمله السياسي في المجتمع العالمي، يمكن خلق الشروط الديموقراطية عبر الحدود.

عندما تغيم الحدود: اهو إلغاء الحرب والسلام؟

على انه لا ينبغي الخلط بين مبدأ الإقليمية والدولة الإقليمية أو الدولة الوطنية. وكذلك بين الدولة الاجتماعية (المنبئة عليها) ينبغي لنا أن نوضح إلى أي حد يلغي إبطال مبدأ الإقليمية المقدمات الأساسية لهذا التشكيل الدولي على نوع من الأثر. الذي تخلقه لعبة الدومينو في النفوس.

الدول الإقليمية تتجم عن التصرف المتمتع في المكان الجغرافي فهي تبنى على ذلك احتكارها للقوة كما تبنى عليه استقلالها الشرعي، وهويتها الثقافية، واستقلالها الأخلاقي، وعن تلك تنشأ حقوق المواطنين، ومن ضمنها القواعد، من يدخل معهم أو يقصى عنهم ولماذا؟ لأن كانت هذه الوظيفة المتعددة لمبدأ النظام الإقليمي في الانتقال إلى الحدثة الثانية قد بنيت وحطمت بالنسبة إلى السياسة والمجتمع، فإنه يمكن إظهارها من خلال الظواهر والمسائل الأساسية الموالية:

١- ضياع السيادة وإعادة الوطنية: بعد انهيار النزاع الثنائي القطبي بين الغرب والشرق التهمت نيران ووطنيات أخرى جديدة في كل مكان، ليس في أوروبا فحسب، بل في البلدان العربية وفي إفريقيا وغيرها. على أنه من الواضح أنه لا بد من التفريق بين النهاب نيران هذه الحركات والمشاعر الوطنية وبين السيادة الدستورية للدولة الوطنية في إطار النظام العالمي لتكون التكتلات السياسية وهنا تتم ملاحظة علاقة متناقضة بين تراجع قوة الدولة الوطنية والسيادة في نفس الوقت الذي توجد فيه الاتجاهات والتوجهات الوطنية. ولكن الغريب في ذلك يكمن في أن إحداهما تصبح "سبباً" في الأخرى.

٢- الأمم الفرعية والعايدة للحدود: كثير من الدول الوطنية الإفريقية أو مناطق أخرى ما يسمى بالعالم الثالث يمكن أن تفهم على أنها "شبه دول" وهي تتميز بانها تربط السيادة الخارجية بانعدام المراقبة الداخلية. فكانت نتيجة ذلك أن هناك تركيبة من المجتمعات والهويات الجزئية العرضية غير الثابتة داخلياً وخارجياً من الناحية السياسية والاجتماعية على حد سواء. وكان ينبغي أن تكون الحيوية السياسية لما يسمى بـ "الدول الوطنية التحتية والعايدة للحدود" مثل الفلسطينيين والكراد والكاتالانيين والاسكتلنديين والكويبيكيين الكنديين

بمثابة إنداز على أن "الدول الوطنية"، التي تنتمي إلى الأمم المتحدة، تصبح عن طريق تلك الدول التي ترغب أن تكون أمماً، وتكافح من أجل الاعتراف الدولي والاعتراف بالإقليم، موضع تساؤل فعال.

٣- التدخل في حكم الشؤون الداخلية لدول أخرى: يمكن في النهاية إظهار نزع الوطنيات أيضاً عن طريق الاستعداد المطرد للتدخل فيما يسمى بـ الشؤون الداخلية للدول بالنسبة إلى الدول المتدخلة وإلى الدول التي يتم التدخل فيها. والغرب الأمثلة على ذلك هي ضرائب البنك الدولي (بالنسبة إلى دول إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، وكذلك بالنسبة إلى روسيا). ويوضح هذا أيضاً في المناقشة القائمة حول ما عدى ما لدى الدول المتطورة صناعياً من واجب أخلاقي وسياسي، يسمح لها بالتنازل عن ديون الدول النامية (أو قد يكون ذلك على العكس مجرد حماقة اقتصادية خطيرة). قد أصبحت "التدخلات الأجنبية" أمراً طبيعياً حتى في المناقشات الوقائية والإنسانية حول الحماية من الكوارث البيئية والمساعدات المتعلقة بالكوارث. وينطبق هذا أيضاً على نشاطات العفو الدولي، والسلام الأخضر، ومنظمات أخرى غير حكومية عبر الحدود. بغض النظر عن مهربي المخدرات، والإرهابيين، والحركات الأصولية الدينية.

٤- الحرب والسلام: لقد ربطت الدول الوطنية استعمال العنف بالتمييز بين الداخل والخارج فقد أقامت داخلياً مكاناً خالياً من العنف، لا يصبح التوازن الديموقراطي المتعلق بتناقضات المصالح (العرقية والدينية والطبقية والاقتصادية ممكناً إلا به). أما التهديدات الخارجية المزعومة، فتتم التعبئة لمناهضتها بالاستعداد العسكري المنظم، ويقتر ما يتأكل استقلال الدولة القومية وخصوصاً مراقبتها الإقليمية على استعمال وسائل العنف، تتحطم هندسة ما هو سياسي، فالتمييزات القديمة بين "الحرب" و"السلام"، بين "الداخل" و"الخارج" و"العالم الخاص"، و"الاجتمع المدني" والفوضى تهدد بالانهيار^(١٧). ولكن ماذا يحل محلها؟ هل يعني هذا أن العالم يتجه نحو وضع، على غرار ما حدث من خلال التصفيات العرقية الهمجية، التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة، ولم يعد ثمة تقريباً فرق بين الحرب والحرب الأهلية، بين الفوضى والحالة السوية؟ هل سيبدأ

مستقبل العمل وسيناريوهات. موازنة مؤقتة

الجدل حول مستقبل العمل أشبه ما يكون بمتأفة، ويمكننا القول بناء على «دوير لإحدى كلمات برتولت بريخت: غضشصعاً فطظفغعضاً بقدر ما يكثر المؤلفون، تكثر السيناريوهات، وتكثر الأسئلة. وعلى هذا كيف يمكن تطوير مستقبل العمل في الحدائة الثانية خطوة أخرى بشكل منتظم إلى حد بعيد؟ لإعطاء نظرة شاملة نوعاً ما عن هذا الخطاب الدولي الجاري في كل مكان، من المفيد القيام بتقديم تمييزين أساسيين: هما الأفق الانتمائي لتكوين السيناريوهات من جهة، وتحديات الحدائة الثانية من جهة أخرى. فمعظم السيناريوهات تتصارع من أجل نعم أولاً، ومن أجل النهاية أو استرجاع عمل الوقت الكامل، ومن أجل الأمل والخوف. على أن هذه الفكرة الرئيسية يتم تفسيرها في ضوء الحدائة الثانية. تقنية الإعلام القائمة على العلم، والعولة، والفردية، والأزمات البيئية. من خلال نتائجها بالنسبة إلى مستقبل العمل. ومن الممكن ملامحة مع ذلك أن نميز بالنسبة إلى مجتمع عمل الوقت الكامل السيناريوهات الموالية:

سيناريوهات مستقبل العمل

اللوحه الأولى	الامل	
الانتهيار	١	
٢	من مجتمع العمل إلى	الغنيات الإعلام
الراسمالية بدون عمل	مجتمع العلم	القائمة على العلم
٤	٣	
الارتباط المحلي للعمل. خطر العولة	السوق العالمية. معجزة	العولة
٦	٥	
التمييز العنصري الشامل	العمل الدائم. معجزة	الأزمات البيئية
٨	٧	
فردية العمل -	المشتغل لنفسه.	الفردية
انتهيار المجتمع	حرية انعدام الأمن	

إن وراء الدولة الوطنية ذات السيادة وضع عالمي، تكون فيه التحضر والفوضى جبهتين لشئ، واحد؟ هل يعني هذا أن ذلك الذي لم يعد يرى سوى أخطار الحرب دون أية فرصة من فرص السلام، أعمى، بينما يعد ذلك الذي يحلم. مثل، Kant Immanuel وكذلك John Stewart Mill, Thomas Paine, Jeremy Bentham وغيرهم. بحلول السلام الدائم، رومانسي المواطنة العالمية؟

عندما يعوض المرء النقطة النسبية إلى مجتمع عمل الوقت الكامل بالنقطة النسبية إلى مجتمع النشاط الجمعي، فإن سيناريوهات الانهيار تصبح باعنا على تحديد جديد لمفهوم العمل والإصلاحات الضرورية. وملازمة مع ذلك يمكن بلورة ثلاثة سيناريوهات مستقبلية أخرى، نستعرض من خلالها مسائل التوزيع بين حقول العمل والنشاط وضمان الحياة كذلك:

٩- وداع مجتمع العمل: مجتمع النشاطات الجمعية.

١٠- لعنة الراحة: تنصب على مجتمع الفراغ.

١١- مجتمع المواطنين فيما بعد الوطني والسياسي في أن واحد: هو نموذج مجتمعي أوروبي.

بينما سيتم رسم السيناريو الأخير في الفصلين الأخيرين، نحدد قبل ذلك السيناريوهات المستقبلية المتفاوتة الواحد بعد الآخر بصورة مختصرة ونقابل بينها.

كل النماذج (التي سنرسمها فيما يلي في خطوط عرضية لا غير) تشترك في شيء واحد: وهي أنها كلها تطالب بـ "الإصلاحات" والمصلحون يضعون بدورهم من خلال طموحاتهم السياسية للوضع القائم في مجتمع العمل أوصافا مختلفة من أساسها، حتى ولو كان الخصوم ينتمون إلى المجتمع نفسه، فإنهم يعيشون في عوالم أخرى، والخط المركزي للصراع يمر بين أولئك الذين يعتبرون عمل الوقت الكامل ممكنا في المستقبل - شريطة أن تدار بعض المفاتيح والمسامير في الاتجاه الصحيح - وأولئك الذين يعتبرونه غير ممكن.

تجنبنا لسوء الفهم نقول: إن الأمر لا يتعلق بانتهاء العمل في مجتمع العمل. ولا يتعلق الأمر كذلك بنهاية عمل الكسب، وإنما يتعلق بنهاية مجتمع عمل الوقت الكامل: إذا كان هناك اثنان في المائة من العاطلين عن العمل، والضمان الاجتماعي حسب العمل، وعلاقة العمل الطبيعية بوصفها حالة قاعدية - فهل يعد هذا من التاريخ؟ إذن فإن التناقض الأساسي هو: أي إعادة مجتمع عمل الوقت الكامل أم نهايته؟

السيناريو ١: من مجتمع العمل إلى مجتمع العلم

كثير من الناس يطربون عن الإنسان طردهم للذباب المرعجة ما يخالجه من أن أورة عقلنة التقنية الإعلامية إن كانت لا تهدف في النهاية إلى إزالة عمل الكسب، فإنها تهدف إلى تقليصه. فهناك قناعتان أساسيتان تدعم إحداهما الأخرى: لقد أضح بصورة دائمة حتى الآن أن التفكير النموذجي الاقتصادي - والنقاد يقولون: الأفلاطونية النموذجية للعلوم الاقتصادية - والتجربة التاريخية في الحدثة الأولى، التي عوض فيها خوف العمال من أن تحل الآلات محلهم، لم يكن له ما يبرره.

إن حالة انتهاء عمل الكسب في مجتمع العمل مستحيلة من الناحية المبدئية في إطار التفكير الاقتصادي الكلاسيكي. فلا يمكن في نموذج الرجل الاقتصادي «homo oeconomicus» أن تكون هناك سوى شروط إطارية - مثل الزيادة في أسعار العمل، والجمود البيروقراطي، والتجاوزات الحكومية - تحول دون خلق مناصب عمل جديدة. أما الصيغة التطورية التاريخية للراسمالية بدون عمل، فإنها لا تذكر في مقابل هذا على الإطلاق.

والصحيح أيضا: هو أن الوثبات التطورية غير العادية للعمل قد قضت على أنماط معينة من العمل - في الفلاحة مثلا - ولكنها عوضت هذه الخسائر - مثلا في قطاع الصناعات والخدمات - بأنماط أخرى من العمل. ويخشى الأفلاطونيون النموذجيون أن تجلب تقنية الاتصال معها نهاية عمل الكسب، وأن تغير نهاية العمل الصناعي والعمل الخدمي من النمط القديم مع نهاية عمل الوقت الكامل عامة. وهذه النظرة تعمي عن تحويل مجتمع العمل الوطني للحدثة الثانية إلى مجتمع العمل عبر الحدود للحدثة الثانية بالمفهوم الجديد "المنزوع المكان" المتصل بالعمل، والإنتاج، والتعاون. بعبارة أخرى: إن عصر الإعلام الشامل يؤثر وجه العمل حقا - فقد تم مثلا تعويض العمل غير المناهل المرتبط بالمكان بالعمل العلمي ذي الحركة العالية - إلا أنه يؤدي في النهاية إلى نشوء مجتمع عمل آخر، تكون فيه فرص العمل والكسب معدة للجميع - بحيث لا تقل مجتمعات العمل، وإنما يتزايد عددها.

يقدم لنا المثل التاريخي الاستعراضى تلك المرحلة المبكرة من الحداثة الصناعية في أوروبا. فقد تقلص في بريطانيا مثلا عدد العاملين في الفلاحة بين سنتي ١٧٨٠ و ١٩٨٨ بشكل درامي، وانخفضت مساهمة العمل الفلاحي في حجم عمل الكسب من ٥٠ إلى ٢,٢ في المائة؛ وتضاعفت في الوقت نفسه الإنتاجية في مجال قطاع ٦٨٤، وسأيرت هذه الزيادة القوية توسعا كبيرا في القطاع الصناعي أولا، ثم في قطاع الخدمات بحيث أصبح من الممكن إدماج عمال الكسب المزارعيين من السكان في سوق العمل. ويظهر لنا عمل الكسب الشهي، نفسه في الدول الصناعية المبكرة حتى السبعينيات. وقد أدى ذلك التغيير التقني الدرامي في الاقتصاد الأمريكي في هذا القرن إلى إلغاء سريع لاماكن العمل في الفلاحة، وفي الوقت نفسه كان ارتفاع مجموع فرص العمل، التي خلفها الاقتصاد الأمريكي من حوالي ٢٧ مليون في عام ١٩٠٠ إلى ١٢٤,٥ مليون عام ١٩٩٢

في الثلاثين سنة الأخيرة لم يكن هذا النمو الكبير لإقبال السكان على الكسب راجعا إلى زيادة "ثورية" في عمل الكسب النسائي. فقد ارتفع إدماج النساء في سوق العمل فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠ في الولايات المتحدة من ٤٨,٩ إلى ٦٩,١ في المائة، وفي اليابان من ٥٠,٤ إلى ٦١,٨ في المائة، وفي ألمانيا من ٤٨,١ إلى ٦١,٣ في المائة، وفي بريطانيا من ٥٠,٨ إلى ٦٥,٢ في المائة، وفي فرنسا من ٤٧,٥ إلى ٥٩ في المائة، وفي إيطاليا من ٣٣,٥ إلى ٤٢,٢ في المائة، وفي إسبانيا من ٢٩,٢ إلى ٤٢,٨ في المائة ١٨. ولم يؤد هذا الاندفاع النسائي نحو كسب الرزق إلى بطالة أكثر في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية.

ولا ينبغي أن يتم الخلط بين وضع المتقاعلين بسوق العمل وبين وضع أولئك الذين أصروا. مهما كانت الأسباب. على الثبات أو إنقاذ الأمر الواقع، الذي كان لهم أمل فيه. على العكس: فصوره العالم هذه هي أن الفروع كلها. مثل التعدين، وصناعة النسيج والحديد. تمحي من الوجود؛ أو يصبح التسريح الجماعي ضروريا أيضا مثل العمليات العميقة في الشبكة الاجتماعية. هذه الاحتكاكات والعمليات المؤلمة شبيهة بنظرية الضوء. في نهاية النفق عندما تتم أولا "الملاسات" الضرورية بالنسبة إلى السوق العالمية، تستعيد اللجنة الأرضية

إغراها بالتقنيات الإعلامية الجديدة لجمع عمل الوقت الكامل بكل ما له من موارد إبداعية لا ينضب معيها من أجل توفير الرفاهية للجميع.

الأمر يتعلق إن بنجاح "ثورة" وحماتها. فكما تضاعف قطاع الفلاحة وأوسع قطاع الخدمات أثناء الانتقال من المجتمع التقليدي إلى الحداثة الأولى، كان من المفروض أن تكون هناك الآن أثناء الانتقال إلى الحداثة الثانية جراحة على القيام بخطوة وتحقيقها من أجل الانتقال من مجتمع الصناعة والخدمات إلى مجتمع العلم والإعلام. هذا الانتقال. فيما برهن عليه مؤلفون من أمثال Lash/John Urry Daniel Bell, Peter F. Drucker, Manuel Kastells, Scott بشكل أساسي فحسب، وإنما سيغير إلى حد كبير مفهوم العمل نفسه. وستكون العلامة البارزة في هذا المجتمع الجديد مركزية العلم بصفتها موردا اقتصاديا. فالعلم، وليس العمل، هو الذي سيصبح مصدرا للثروة الاجتماعية. وتتناسب مع ذلك فإن "عمال العلم"، الذين يتوفرون على الكفاءات والمعارف، ويترجمون العلم المتخصص إلى اختراعات مريحة (المنتجات والتجديدات التقنية والتنظيمية الخ) سيكونون جماعات لها امتيازاتها في المجتمع.

لن يكون "المصدر الاقتصادي الأساسي، ومنه" وسائل الإنتاج "موراس المال بعد، ولا الثروات الطبيعية" (التربة كما يقول العالم الاقتصادي) أو "العمل" بل سيكون بالأحرى العلم اليوم وغدا. فلا استخدام رأس المال بالنسبة إلى الأهداف الاجتماعية سيجلب زيادة في القيمة، ولا "قوة العمل". وقد كانا معا قطبي النظريات الاقتصادية في القرنين التاسع عشر والعشرين، التقليدية منها والكلاسيكية، لنظرية الكينزيانييين (Keynesianer) والكلاسيكيين الجدد على السواء. فالنمو بشأن اليوم عن "الإنتاجية" وال"اختراع" وكلاهما يدلان على تطبيق العلم على العمل والفرقة الاجتماعية القائدة لجمع العلم سيكونها "عمال الفكر" فالقوة العلمية القائدة، التي تستطيع أن تبذل نفسها إنتاجا مقارنة بالراسماليين، الذين يعرفون كيف يكون رأس المال منتجا. وتنتمي إلى هذه النخبة الاجتماعية أيضا قوى العلم المتخصصة و"عمال العلم المستخدمين" وستعمل هذه القوة العلمية في المنظمات بدون استثناء، ولكنهم يمتلكون، خلافا للمستخدمين في النظام

الراسمالي، "وسائل الإنتاج" وكذلك "اليات الإنتاج". فوسائل الإنتاج ملكيتهم الخاصة، التي سرعان ما تصبح الملكية الحقيقية الوحيدة في الدول المتقدمة صناعيا. والة الإنتاج عندهم هي علمهم، الذي يستطيعون أن يأخذوه معهم إلى كل مكان. والتحدي الاقتصادي بالنسبة إلى ما بعد الرأسمالية سيكون تبعا لذلك في إنتاجية عمل العلم، وبذلك يكون "موقف الرأس"¹¹.

كثيرون هم أولئك الذين اعترضوا على هذه البرهنة، كان العلم قد لعب أيضا دورا رئيسيا خلال فترة الصناعة والخدمات، ولربما في كل الفترات. فما الجديد في هذا الرأي؟ من العروض المتباينة يمكن استخلاص ثلاثة أجوبة:

١- الإنتاجية الانعكاسية المرتبطة بالعلم: العلامة البارزة في عمل العلم تكمن في تطبيق العلم الذاتي على العلم بصفته المنبع المركزي للإنتاجية. فهذه العلاقة بين التجديدات القائمة على المعلومات التقنية وتطبيق هذه التقنيات لخلق أجيال إنتاجية وتقنية جديدة لا تشغل لوب الإنتاج المتصل بمجتمع العلم وتحافظ عليه فقط، بل تسرع به أيضا.

٢- فعالية عبر القطاع: مع الانتقال إلى مجتمع العلم لا ينشأ قطاع إنتاجي جديد، لأن زيادة الإنتاج المرتبطة بالعلم تشمل كل القطاعات الإنتاجية وتغيرها. الفلاحة والصناعة والخدمات - وتلغي الفرق بين "البضائع" والخدمات - وفي النهاية سيكون الحديث عن "مجتمع ما بعد الصناعي" وكذلك عن "مجتمع الخدمة" بمثابة خرافة ويصير مثل التمييز القديم بين القطاع الأول والثاني والثالث لاغيا.

٣- نزاع المكان عن العمل وعن لاحتمية التقنية الإعلامية: من يحاول تفسير حركية مجتمع العلم في الفرضيات والإضافات القديمة لنموذج العمل، فهو يجعل إمكانية الثورة الحقيقية، التي تكمن في احتمالات إقامة الاتصال الخطي المباشر بين الأنواع المختلفة والنشاطات - التطورة، والإنتاج، والإدارة، والتطبيق، والتوزيع، غير أن النموذج المحلي الاجتماعي الصناعي للعمل ينحل. وتنشأ في الوقت نفسه اختبارات وفيرة، تُلزم باتخاذ موقف، وتحتاج إلى نمط معياري واحد، وهو ما ينتج عنه: أن الحتمية العلمية قندتها تقنية الإعلام. مجتمع العلم يتطور

من نفسه بشكل جمعي مختلف ومتناسب مع اختلاف المعايير وطرق التطور في الهادين والجماعات المختلفة ذات الخلفيات الثقافية المختلفة وفي التبعيات المتبادلة فيما بينها. وبذلك يصبح توزيع العلم في الوقت نفسه والدخول إلى مجتمع العلم في الوقت نفسه مفتاحا للتفاوتات والنزاعات الاجتماعية الجديدة. لا يمكن أن يؤدي نظام السماسرة وظيفته إلا إذا كان هناك عدد كبير من الناس يرتبون وينظفون. تظهر النزاعات في عواصم الأسواق العالمية اليوم في شكل من الصدمات الاجتماعية. ذلك إن اتساع الأمور المالية العاملة المعولة لم تخلق إمكانيات التشغيل بالنسبة إلى ذوي الكفاءات العالية والمتخصصين المتقاضين لأرفع الجور فقط، وإنما خلقتها في الوقت نفسه بالنسبة إلى الذين يتقاضون أجورا اضعف والموظفين غير المؤهلين أيضا. فنظام السماسرة والمستثمرين من اصحاب البنوك، والمتخصصين في البيانات، والمبرمجين، والسماسرة العقاريين، وخبراء الضمان الاجتماعي، لا يمكن أن يؤدي وظيفته إلا إذا كان هناك أناس كثيرون يرتبون الأشياء، وينظفونها ويحافظون عليها ويعتنون بها ويؤمنونها. فالمجتمع الإقطاعي الجديد المرتبط بالمكان "يخدم" - ومثال الخدمة يكشفه أولئك الذين هم في حاجة إليه: وهم الممثلون الكونيون: global players.

السيناريو ٢: رأسمالية بدون عمل

النبوة الفائلة بأن مجتمع العلم سيفتح مصادر جديدة لا تنضب للعمل والإنتاج لم تنبم من غير اعتراض. وقد وضع نادي رومة Club of Rome نفسه في قمة المشككين. والدليل على ذلك: هو أن الأمن الذاتي التاريخي، الذي يساير فيه بناء مجتمع جديد قائم على العلم لعمل الوقت الكامل إلغاء المجتمع القديم، يجعل لغيات الإعلام والاتصال الجديدة المنطرفة، التي تسمح بزيادة الإنتاج من غير عمل. هذه اللغة تتحدث بها مؤشرات قوية. فقد انخفض في ألمانيا مثلا حجم المكسب بالنسبة إلى الفرد الواحد من السكان منذ ١٩٥٥ بصورة متواصلة. ولا يصل اليوم حجم العمل في الاقتصاد بالنسبة إلى الفرد الواحد إلى ٦٠ في المائة مقارنة بساعات العمل، التي كانت متبعة عام ١٩٥٥ ويظهر من ذلك أنه من

الممكن، بمساعدة تقنيات الإعلام، إنتاج الكثير بأقل قوة من قوى العمل الإنساني. وفي الوقت نفسه انخفض وقت العمل الأسبوعي في ألمانيا من متوسط ٤٨ ساعة عام ١٩٥٥ إلى متوسط ٣٧.٤ ساعة في عام ١٩٩٦.^(١١)

لقد بقي تطور التشغيل حتى منتصف السبعينيات مرتبطاً بدورة الحالة الاقتصادية. ففي سنوات الأزمة ١٩٦٧ و١٩٧٥ ارتفع عدد العاطلين عن العمل في كل مرة بشكل مربع لينخفض بعد ذلك إلى قيم دون الـ ٣٠٠.٠٠٠ ويغض النظر عن هذه التصدعات الاقتصادية فقد كان عمل الوقت الكامل هو السائد. ولكن هذا العالم السليم لاجتماع عمل الوقت الكامل تحطم مع الأزمة النفطية، إذ تضاعف حتى سنة ١٩٩٦ عدد العاطلين مقارنة بعام ١٩٧٠، رغم بعض الظروف الاقتصادية المتذبذبة الخفيفة، عشر مرات.^(١٢) وقد تزايد عدد العاطلين وخصص العمل منذ السبعينيات بصورة مستمرة، وانخفض في الوقت نفسه حجم العمل بالنسبة للفرد الواحد من السكان. ويغلب على الظن أن هذا يكمن في النتيجة النهائية المخيبة للامل في عمل الوقت الكامل على أساس من التقنيات الإعلامية. وهي أن مجتمع العلم يفتح حقا حقولا جديدة للعمل، ولكنه يكاد في الوقت نفسه يودع بجهود مجتمع العمل العادي.

إذا ما تم للبرلمانية المتقدمة تقنيا بناء على هذا أن تلغي حجم عمل الوقت الكامل المضمون المرتفع الأجور، فإن على مجتمعات الحداثة الثانية عندئذ أن تختار بين خيوط التطور المختلفة، فإما أن يؤدي ذلك إلى بطالة جماعية، ينجم عنها انقسام المجتمع إلى من يملكون من لا يملكون أماكن عمل. وتنتج معها كل الأخطار المهيدة للديموقراطية المرتبطة بذلك. أو يصبح من الضروري أن تتجرا على الهبوط من مجتمع العمل، وتعيد تحديد "العمل" والتشغيل لتفتح بذلك طرائق جديدة. ليس لإعادة تنظيم المنظمات الاجتماعية والعالمية من جديد فقط، وإنما لإعادة تنظيم المجتمع، وقيمه، وأهدافه، وسيره الذاتية أيضا.

كان جيريمي ريفكين Jeremy Rifkin أكد في كتابه نهاية العمل ومستقبله^(١٣) Das Ende der Arbeit und ihre Zukunft أن مساهمة عمال المعلن في الولايات المتحدة بين عمال الكسب قد انخفض في الثلاثين سنة الأخيرة من ٣٣ إلى ١٧ في

المائة، مع أن الإنتاج الصناعي قد ازداد قوة. وبعد مضي عشر سنوات سيعمل في المصانع الأمريكية أقل من ١٢ في المائة من السكان. ومن الممكن أن يكونوا في سنة ٢٠٢٠ أقل من ٢ في المائة من السكان العاملين. ولكن فروع الخدمات الكلاسيكية نفسها، التي تتجه إليها الأمل في معجزة جديدة لخلق فرص العمل، قد شرعت في التآكل أو الإنتاج الآلي والغاء الوظائف منذ مدة. ومن ينشط الاقتصاد، لن يعجز عن القضاء على البطالة البنائية فحسب، وإنما سيزيدها قوة أيضا. ذلك أن الشركات المزهرة ستضع. ولا لوم في هذا على أي شخص في ظل نظام اقتصادي يقوم على الربح. أرباحها قبل كل شيء، في العقلنة. فلماذا ينبغي لها خلق أماكن عمل إذا كانت الآلات تعمل بكفاءة أكثر من كفاءة البشر؟

إن عصر الصناعة، فيما يرى ريفكين، ينهي عمل العبيد؛ وعصر الإعلام سيؤدي التشغيل الجماعي. فالتقنيات الجديدة تبشر القرن الواحد والعشرين بزيادة كبيرة في إنتاج البضائع والخدمات، على أنه لن يستخدم من أجل ذلك سوى قسم ضئيل من العاملين اليوم. وبما أن المصانع الفارغة من الناس والشركات الافتراضية ستطبع المستقبل بطابعها، فمن الواجب على كل إنسان وعلى كل بلد أن يشغل نفسه بهذا السؤال: كيف سيكون المجتمع، والديموقراطية، والحرية، والضممان الاجتماعي أمرا ممكنا في مجتمع لا عمل فيه؟

السيناريو ٣: السوق العالمية. معجزة خلق فرص العمل الليبرالية الجديدة

نجيب الليبرالية الجديدة: إنه السحر الأسود. فانظروا إلى الولايات المتحدة! انظروا إلى آسيا! هناك في كل مكان مجتمعات عمل الوقت الكامل المزهرة. إن المرء يرى مدى قدم تلك الإشارة إلى دول النور، التي أصبحت مناطق لحديث الأزمات في العالم. وتقدم وصفات وطبقة جذرية سياسية بمثابة طريق ملكي بعيد المكرة بلوغ عمل الوقت الكامل من جديد، تتناسب مع ثبات القيمة النقدية، والزيادات اللانتهية في الأجور، وقلة حصص الإضرابات المرتبطة بدولة الحد الأدنى، التي تقتصر مهمتها على خلق الشروط الإطارية التنافسية مع مقدار كبير

من تحملها للمسؤولية الخاصة بالنسبة إلى المواطنين ورجال الأعمال. وعلى العكس من ذلك تعتبر استراتيجيات سياسة التشغيل المتصل بدولة الرفاهية (برامج التشغيل، إلغاء الخدمات الحكومية الخ) عملا شيطانيا. فمن شأنها بعد تخفيف قصير الأجل أن تزيد مشاكل البطالة عندئذ سوء لا غير. أما فيما يتعلق بمسائل سوق العمل في الدول الناجحة، مثل الولايات المتحدة، والنرويج، ونيوزلندا، والبرتغال أو هولندا، التي يكثر الثناء عليها حديثا، فنظهر الحصة الحكومية بشكل مستمر على العموم - حسب ما توفر من أدلة - متدنية بوضوح. والأعباء الضريبية والرسوم منخفضة، والحصص الاستثمارية مرتفعة، ودفع الأجر على القطعة منخفضة، وانعدام الإضرابات على التقريب، والمساهمة المرتفعة في العمل لبعض الوقت. ومن الممكن تقديم ثلاثة اعتراضات على هذه البرهنة على الأقل:

١- الليبرالية الجديدة عمياء ثقافيا، وهو ما يتصل بأصلها (التاريخي) وكذلك بمطابقتها الساخنة الاعتبار العالمي بالنسبة إلى "قوانينه". وهي تقوى بذلك تهمة الاستعمار، التي فشلت فيها سياسة التحديث منذ الستينيات، وليست هناك براءة اختراع عالمية تحل مشكلة البطالة.

٢- من أراد بمساعدة الطب الجزري الليبرالي الجديد تقليص البطالة، فهو يخلق مشاكل جديدة ويزيد من حدتها. فالجماعات مثل المجتمع الأمريكي أو المجتمع البريطاني تضع ما هو موافق في الوقت الراهن. لقد قلصت من مشكلة البطالة وبدلتها بمشاكل مثل: الأجور المنخفضة، الإنتاج المنخفض، الضمان الاجتماعي المنخفض والتفاوتات المتنامية في الأجور، والارتفاع المتزايد، خصوصا في الولايات المتحدة، بشكل مثير لمعدلات السجون.

٣- لا يوجد حقا سوى طريق واحد، وهو ما يسمى بالطريق الليبرالي الجديد، للتخلص من البطالة؛ لجواب يقول: إن نظرة واحدة على هولندا، والد نمارك أو اسكتلندا تظهر لنا أن البطالة قد تم هنا تقليصها إلى حد كبير في فترة زمنية قصيرة، ولكن ذلك لم يتم حسب النموذج الأمريكي على الإطلاق، وإنما تم عن طريق سياسة سوق العمل النشيطة، والعمل لبعض الوقت، وتخفيض أجور

القوى العاملة بشكل جزري، وكذلك تدابير التوفير. ولكنه تم دائما عن طريق الاتفاقات الجماعية، أي بواسطة ما يمكن تسميته بالطريق الأوروبي للحرفية الجديدة. العولة بالمناسبة تعد بدورها كلمة خوف، لأنها غالبا تعني نفس ما يعنيه تصدير أمكنة العمل. فالعمال التايوانيون مثلا يأخذون حاسبة أمريكية، ويبنونه في جهاز مصنوع في سنغافورة ويحزمون الكل في علبه لدينية، صنعت في الصين، ويرسلون بها إلى أوروبا، حيث تجاب فيها على أساس أنها إنتاج "أمريكي". ولكن المشكل أعمق من ذلك، فالخوف من المنافسة الشاملة ينسى أمرين.

إن الفروع الاقتصادية المهمة بالتصدير بشدة لا تتوقف أولا على التفاعلات المحلية المباشرة، وإنما تتوقف أيضا على اقتصاد إقليمي - من ممثلي الضرائب، ومستشاري المالية، والعاملين في أكشاك الجوبات الخفيفة، في المراكز الرياضية، وأهلها، الأسنان، الذين يعرضون منتجاتهم وخدماتهم في عين المكان. وبهذا المعنى فإن العولة تفترض المحلية، أي وجود مجتمع خدمات مرتبط بالمحل.

والمنتجات المصنعة "عبر الحدود" الصالحة للتجارة، التي يمكن إرسالها باستسلام لم يعرف لها مثيل تغدو بشكل مطرد مساهمة متناقصة في الاقتصاد. وعندئذ ينمو الإنتاج بسرعة في الميادين، التي يسهل فيها استنباط المعلومات نسبيا وإمكانية وضعها برامج في حاسبة أو في إنسان آلي. وفي الوقت نفسه ينمو الطلب على جميع تلك النشاطات، التي لا ينطبق عليها هذا الأمر، أي المرتبطة بالعقل الإنساني السليم، والإنجاز النشط في العلاقة وبالعلاقة، وفي الحديث مع الزبون، حتى ولو كان الكثير من ذلك بناء على إنجازه القليل يكافأ بالقليل، كما هو واقع في نشاطات الخدم.

السيناريو ٤: الربط المحلي للعمل. خطر العولة

لكن المتفائلين بالعولة يتسوق السؤال المعاكس: إذا كانت العولة قد أصبحت في بعد الأسواق المالية مثلا، حقيقة منذ مدة، فهل ستكون لهذا الوضع الأساسي الجديد بعدئذ نفس النتائج. فرصا وأخطارا. بالنسبة إلى رأس المال والعمل على السواء؟ هل الاقتصاد الشامل يساند أو يخلق "سوق عمل شاملة"، بمعنى أن

الباحثين عن العمل من الناس يمكن أن يكونوا أو يصبحوا على النحو نفسه حركيين مثل السيولة المالية غفطلص طشخرششظضرق؟ هل يستطيع رأس المال المنظم المتوجه نحو الشمول أن يقف في وجه حركة عمالية منمظمة ومتوجهة نحو الشمول؟

يبود أنه لايد من نفي هذه الأسئلة فبينما تتسرب التيارات المالية عابرة في وسائل الاتصالات بسرعة كبيرة لنتستطيع تحريك الكرة الأرضية. أصبحت حركية العاملين محدودة جدا عن طريق ارتباطهم بالأسرة والمكان. بواسطة الاستثمارات، والحقوق، والثقافة، والسياسة والشرطة، والحركات الحماينة، وكذلك وبشكل خاص عن طريق كراهية الأجانب-وسيبقى هذا لمدة طويلة. وهي عند النظر إليها دوليا، قليلة إلى حد التستر والاختفاء. فهناك فقط حوالي ١٠٥ في المائة من القوى العاملة الشاملة. حوالي ٨٠ مليون من العمال. اشتغلوا عام ١٩٩٣ خارج بلدانهم الأصلية. وقد تمركز نصفهم في إفريقيا والشرق الأوسط. ولم يعمل في بلدان الاتحاد الأوربي، مع أن حرية حركة العاملين مضمونة داخل الدول الأعضاء في الاتحاد، سوى اثنين في المائة من السكان الوطنيين العاملين في بلاد أخرى من بلدان الاتحاد الأوربي. وخلافا لجاز "امتلات الباخرة"، الذي يسود الرأي العام وسياسة الأجانب في الدول الغربية، كان عدد المهاجرين من أجل العمل في الدول الغربية الكبرى في نهاية الثمانينيات أقل منه في سنة ١٩٧٥.

يمكننا القول حقا إن "هناك ميلا تاريخيا للتطور نحو الزيادة من استقلالية أسواق العمل من عدة نواح، وذلك من خلال آليات ثلاث: التشغيل الشامل في الشركات المتعددة الجنسيات وفي الشركات المتعددة المرتبطة بها عبر الحدود عن طريق الشراكة؛ ونتاج التجارة الدولية بالنسبة للتشغيل وشروط العمل في الشمال وفي الجنوب على السواء؛ وفوائد المنافسة الشاملة والطريقة الجديدة لإدارة المرنة داخل أسواق العمل الدولية".

مع ذلك يبقى أن نقرر ما يلي: "وهو أن رأس المال في جوهره شامل وأن العمل من حيث القاعدة محلي". إن فعالية المجتمع العلمي تساعد على تمركز رأس المال وعلته، وذلك باستعمال سلطة الشركات المتعددة الامركزية، بينما "يحتجم

العمل غير المركزي بكامله، ويتجزأ من حيث تنظيمه، ويتنوع من حيث وجوده، ويلبسم من حيث تنظيمه الجماعي... فيفقد العمل هويته الجماعية، ويصبح فرديا بصورة متزايدة فيما يتصل بمؤهلاته، وبشروط عمله وكذلك بمصالحه ومشاريعه"^(١٣).

لكن الارتباط المحلي يجعل من السكان العاملين على العكس من ذلك خاسرين خلال الصراع من أجل توزيع أخطار العولمة الشاملة. فالأزمة الاقتصادية الآسيوية ونتائجها سنتلقى بضوء باهر على هذا الجانب من مجتمع الخطر العالمي الاقتصادي، الذي ظل حتى الآن معتما. والأمر في ذلك لا يتعلق بالمثال البارز المنصل بعدم المسئولية المنظمة فحسب، إذ أظهرت الأزمة الآسيوية أن بلدانها كاملة ومجموعات منها يمكن أن تصبح ضحية "نادي - الراسمالية". ذلك أن الطبقات الوسطى الآسيوية قد أصيبت في النخاع وأصبحت أسس وجودها المادية مهددة. ثم إن موجات الإفلاس والبطالة تهب المناطق بنظام كبير لا يكاد أسوره يكون ممكنا.

غالبا ما يدرك المستثمرون والمعلقون الغربيون الأزمة المالية الآسيوية، فيما يخصهم هم بالذات، في الإطار الاقتصادي النسبي على أساس أنها تهديد للأسواق المالية، على أنه يتم في أثناء ذلك تجاهل قوة الانفجار الحقيقية: وهي أن الأخطار الشاملة للعولمة الاقتصادية تهدد وتدمر قبل كل شيء، شروط الحياة بالنسبة إلى العمل الوطني المحلي: حيث يلم الفقر بالطبقة الوسطى، ويتجرد الفقراء من علاقتهم بذلك، وتفقد النخب الاقتصادية والسياسية شرعيتها. وفي وسع المرء أن يتحدث عن انفجار مهدد يكتنف النظام الاجتماعي والطبقي، ومن المؤكد أن الأخطار المالية الشاملة تخلق دورها "قوة الانفجار الاجتماعي"^(١٤) فهذه تحدث تجاوي في البيروقراطيات الحكومية، وتجعل السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة السائدة محل تساؤل، وتثير الاضطراب في العلاقات الحدودية ومواقف القوى بالنسبة إلى السياسة الوطنية والدولية، وإذا بمسألة "العولمة المسنولة" تطرح على حين غرة وتناقش على الساحة العالمية. ليس من المبالغة حتى هنا الحديث عن "تشرنوبيل الاقتصادية". على العكس:

إنه لفي وسع المرء توضيح السمات الاقتصادية لمجتمع الخطر العالمي لعام ١٩٩٨ على الصورة التي بدت بها آثارها السياسية والاجتماعية خلال الأزمة الآسيوية كما كان بإمكانه أن يوضح السمات البيئية لمجتمع الخطر العالمي على أساس "الصدمة الإنسانية"، التي آثارها "الحادث الروسي الذري" في أوروبا. وهذا ينطبق على هذه السمة أيضا: وهي بداية النقاش حول المؤسسات والاختيارات المتصلة بالحماية البيئية الوطنية والإقليمية، ونظم الضمان الاجتماعي عبر الحدود، والمؤسسات الضريبية السياسية الشاملة وشرعيتها الديمقراطية. وهذا يعني تحطم مظهر حتمية السوق العالمية الليبرالية الجديدة غير السياسية. فمجتمع الخطر العالمي هو نقيض "المجموعة المتألفة لما بعد الحداثة": أي مجتمع نو سياسي عالية ونقد ذاتي بمعنى جديد، هو أن الحوار والسياسة والديمقراطية بناء على قوة الانفجار السياسية للاخطار العالمية الاقتصادية والبيئية ومن بينها ما هو عبر الحدود تكون لها فرص للتشكل.

السيناريو ٥: عمل مستمر الأثر. المعجزة الاقتصادية البيئية

بعد أن أصبحت حدود التطور حسب النموذج الغربي معروفة وتم الاعتراف به، بدأ البحث عن نموذج تطوري بديل ذي "أثر استمراري". وتعريف "استمرارية الأثر"، الذي يستشهد به في غالب الأحيان، يعود إلى تقرير لجنة البرونتلاند: تفهم من التطور المستمر الأثر شكلا من التطور، يتناسب مع احتياجات أجيال اليوم، دون أن يكون خطرا على إمكانيات الأجيال المستقبلية في إرضاء احتياجاتها. فالنموذج المستمر الأثر يعني أن يتم إرضاء كل الاحتياجات الأساسية وأن تتوفر للجميع إمكانية تحقيق تطلعاتهم إلى حياة أفضل^(١٤) بناء على هذا التحديد فإن التطور المستمر الأثر أكثر من مجرد المحافظة على الطبيعة أو التعامل الحذر مع النظام البيئي. فهناك نماذج جديدة من التطور والتحول الاجتماعي تنتمي إلى ذلك أيضا. وثمة جانبان مركزيان لهذا النسق، يتردد ورودهما في مناقشة التطور المستمر الأثر، أحدهما النمو الاقتصادي والأخر المساواة بين الدول والأجيال وكذلك أخيرا وليس آخرها المساواة بين

الجوشين.

فبينما يزيد التقدم التقني من إنتاجية العمل، وتتقلص تبعاً لذلك أهمية العمل الإنساني، يتعلق الأمر بالزيادة بمعنى "الأثر الاستمراري" للتدبير والعمل في إنتاجية الطبيعة، خصوصا إنتاجية الطاقة. فإذا ما تم رفع إنتاجية الطاقة إلى العامل أربعة، فإنه يمكن أيضا النجاح في إيجاد التحول نحو "تطور الأثر الاستمراري". وإنه لمن الممكن فعلا أن يستخرج من برميل من الزيت، من ساعة كيلووات أو من طن من التراب أربع مرات من الفعاليات مثل اليوم، كما وصف ذلك إرنست أولريش فون فانتساكر Ernst Ulrich von Weizsäcker في كتابه "قرن البيئية" Das Jahrhundert der Umwelt الذي نشر في هذه السلسلة من الكتب في اقتصاد "الأثر الاستمراري" سينتقل مركز الثقل في العمل من الإنتاج إلى الصيانة والإصلاح وبقية الخدمات الأخرى، بمعنى أن التطور نحو مجتمع الخدمات سيعرف، ولو بسماط متغيرة إلى حد كبير. دفعة إضافية، وهذه الأعمال الجديدة ذات "الأثر الاستمراري" تتأثر فوق ذلك تأثيرا شديدا بالشمس، وبالوقت، إلا أنه من الممكن أيضا تجهيزها بتقنيات عالية ووضعها في مكان غير مركزي إلى أبعد حد ممكن. وهو طابع يتصل بالكفاءة والنشاط يوجه نحو استعمال تقنيات الإعلام والاتصال بالنسبة إلى التدابير والأعمال البيئية.

تكون الضريبة البيئية جوهر هذا السيناريو، وهي نموذج، يتناسب مع تربيعة الدائرة: ذلك أن وضع الضريبة على استهلاك الطبيعة يرتبط بتخفيض ثمن العمل، والفكرة تقول: إن الدولة تنقص من تكاليف الأجور الجانبية (مبالغ المعاشات وغيرها) وتعوضها عن طريق ضريبة الاستهلاك. وبذلك تجد مشكلتان رئيسيتان حلما. العمل سيكون أرخص، والطاقة ستكون أغلى، وتكون نتيجة ذلك: مزيدا من التشغيل وحماية أكثر للبيئة!

يرى المؤيدون في ذلك بداية معجزة اقتصادية ومعجزة عمل اجتماعي وبيئي. أما الأمثلة المموسة بالنسبة لهذه العلاقة بين تبني العمل والتشغيل فهي:

- كل مكان عمل يضيع مستقبلا بسبب توقف المعامل النووية، يحمل خمسة أماكن عمل في فرع طاقة الريح، وقد سجل فرع طاقة الريح زيادة على ذلك خلال

السيناريو ٦: التمييز العنصري الشامل

ارتفعت في العشرينيات نسبة العمل النسائي على الساحة العالمية من ٣٠ إلى ٤٠ في المائة. ولذلك تعتبر النساء بالنسبة إلى البنك الدولي من الراجحات في العولمة الاقتصادية. على أنه يؤخذ في أثناء ذلك بعين الاعتبار أن النمو يسير مع تعليم علاقات التشغيل على الساحة العالمية في البلدان الصناعية وكذلك في الدول النخلفة والتنمية. خصوصا بالنسبة إلى النساء: زيادة في العمل لبعض الوقت، وسهولة التنقل بين القطاع الرسمي والعادي، والعمل المنزلي، وعلاقات التشغيل الكثيرة، التي ليس لها طابع منظم من الناحية القانونية.

تتحدث الأخصائية الاجتماعية والبيئية الهندية فنادانا شيغا Vandana Shiva بهذا المعنى عن الانقسام العالمي المتزايد إلى غني وفقير، الذي يتجه نحو التمييز العنصري الشامل. وتفرق شيغا بين أولئك الذين يشاركون في الاقتصاد، وبين أولئك الذين دمرت أسس حياتهم المحلية وأصبح بقاؤهم مهددا. حتى أخطار العولمة البيئية أخذت تترسب محليا، وغدت أزمة العدالة وأزمة البيئة تشكلان وحدة داخلية: لا يمكن أن توجد عدالة بين الجنسين في عالم الأزمات البيئية والتمييز العنصري الشامل، إذا ما لغيت البناءات السياسية والاجتماعية، التي نحسمي الفقراء، لأن هؤلاء "يوقفون" التجارة الحرة أو هم يعتبرون "غير فاعلين" أو "مبذورين" بالنظر إلى منطق اقتصاد السوق في ربح الحد الأقصى^(٣١).

بقدر ما تلغي رأسمالية تقنية المواصلات الناجحة قيود العمل الإنساني، تصبح أخيار الفوز وأخبار الشؤم وجهين لوسام واحد. فستزداد أرباح الشركات المتعددة الجنسيات العاملة عبر الحدود، وترتفع أرقام البطالة في المجتمعات الوطنية الركنية في أوروبا. ونفس التطور، الذي يغدو فرحة غامرة بالنسبة إلى الاقتصاد، يصبح جحيما بالنسبة إلى العاملين: لن تكون هناك بعد من هاجلة إليهم.

إذا ما نحن أردنا أن نوضح ذلك من خلال مثل ألمانيا وأن ننسبه إلى التغيير الاجتماعي القطاعي، فإننا نستطيع أن نوافق عالم الاقتصاد الأمريكي ميخائيل أ. بورتير Michael E. Porter على أن الرأسمالية الألمانية تفقد "ماسها" الرائج،

خمس سنوات أقساما من النمو بلغت مائة في المائة. في كل سنة، وهذا يعني نمو الاقتصاد في مكانه الصحيح. ثم إن التيار المستمد من طاقة الريح سيصبح على المدى المتوسط أرخص من التيار المحسوب فعليا المستمد من معمل نووي.

- حتى سنة ٢٠٠٠ سيكون هناك في ألمانيا مثلا ١.١ مليون عاملا في ميدان التقنيات المتصلة بحماية البيئة (حسب مصلحة البيئة الاتحادية).

- وضع الضريبة على الطاقة والغازات السامة سيبلغ ٦٥٠.٠٠٠ مكان عمل جديد في الصناعات التحويلية وفي قطاع الخدمات (حسب معهد البحوث الاقتصادية).

- تحول المواصلات. عن طريق تكثير المواصلات العامة. سيوفر في الخمس والعشرين سنة القادمة مليون مكان عمل (حسب وزارة المواصلات في ويستفاليا بشمال نهر الراين).

- الكفاية المائية وتقنيات الاخضرار تحتاج في ألمانيا إلى ٢٠٠.٠٠٠ مكان عمل (حسب مجلس البيئة في برلين).

- هناك دراسة للاتحاد الأوروبي تتنبأ بخمسة ملايين مكان عمل خلال عشر سنوات عن طريق تحول الطاقة الشمسية في أوروبا الغربية.

دفع الضرائب البيئية المقررة على المستوى الوطني أو الأوروبي يمكن أن تكون قد اعتبرت جزء من سياسة استراتيجية تقريبية للتوسع البيئي وطبقت سياسيا. وهذا يربط تدخلات الدولة بالتعبئة الاجتماعية المدنية والمراقبة الذاتية والتوجيهات الذاتية للاقتصاد. وما يتصل ببياديين تدخلات الدولة أن يكون لها الحق في الإجراءات التنظيمية لوضع أمر تدابير السوق (قيم حدود المواد السامة، وكذلك أيضا الأهداف السياسية والخروج من الاقتصاد النووي أو تشجيع الطاقة الشمسية، والحد من الاختناقات في مجال المواصلات الخ.) ويعد التحول

الاستراتيجي "عنصرا اجتماعيا مدينا. فتوابع السيارة مثلا ليس مسألة تكاليف فحسب، بل هو قرار سياسي اتخذ حول أساليب الحياة الاختيارية. ومن هذا النحو أيضا توسيع حقوق المساهمة والواجبات المتصلة بتحمل المسؤولية في الاقتصاد، الذي يقبل أهداف التدبير والعمل "المستديمين" ويريد أو يجب عليه أن يجربها.

الذي يحدد ما لا يمكن تغييره من الفوائد بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني⁽¹⁷⁾ فلما س في نظر بورتر نوع من النموذج الأعلى الاقتصادي والسياسي، الذي يرتبط فيه الأساس الاقتصادي للاقتصاد الوطني لدولة من الدول بالخصوصيات الثقافية والأهداف السياسية بشكل فريد، وهو ما تقوم عليه بعد مكانتها في السوق العالمية. كان 'الماس الفوردي' (الإنتاج الواسع) الألماني يتكون حتى فترة مقدمة من السبعينيات من التحالف الإنتاجي للقطاعات الرئيسية في صناعات السيارات، والصناعات الكيميائية، والمواد الغذائية، والآلات، والأجهزة الكهربائية. وكان نجاحها يقوم على تحديد الشروط الفريدة التاريخية والثقافية والسياسية:

- من إنتاج العلامة التجارية 'العامل الفني' والثقافة الملائمة بالنسبة إلى التكوين والحياة العالمية:

- من الطلب الجماعي على بضائع الإنتاج الواسع في السوق الوطنية:

- من اقتصاد تسليم البضاعة المناسب المرتبط بالمكان:

- من نقابات قوية واستقلالية التعريف الموقّمة سياسيا أيضا:

- من ثقافة متصلة بالمشاريع وموجهة نحو الشراكة وكذلك

- ومن نموذج أعلى ملائم لـ 'مواطن- العمل' وشعارات الصراع الطبقي يعوض عن طريق المساومة المعتدلة والالتزام الديمقراطي.

يجرد هذا النموذج الإجماعي لما بعد الحرب من أسس طريقته الشاملة في الإنتاج، الذي يقوم على تقنيات العلم والاتصال، إذ تتحطم العلاقة بين الإنتاجية والنمو الاقتصادي والتشغيل من جهة. صحيح أن الإنتاج سيزداد بصورة مستمرة في الاقتصاد الشامل النشط، إلا أن ذلك سيقوم على قوة العمل الإنساني، الذي أصبح يتناقص على الدوام، والنتيجة هي: أن عروض أماكن العمل المغرية ذات الرواتب العالية ستتحضخض على الرغم من النمو الاقتصادي، ولن يكون من الضروري في الوقت نفسه أن يظل فرع تسليم البضاعة مرتبما بالمكان. فيؤدي هذا إلى نمو الاثنين: أرباح اقتصاد التصدير والبطالة الوطنية، التي يجب أن تولمها الدولة وطنيا واجتماعيا.

ولئن أدت المعجزة الاقتصادية الألمانية، التي خلقت 'الماس الفوردي' في فترة ما بعد الحرب، إلى نهضة جماعية، ساعدت على قبول النظام الديمقراطي، فإن «مسألة الديمقراطية تطرح نفسها الآن في مجموعة ما بعد الوطني (هايرماس)، التي يفقد فيها هذا النموذج الألماني الناجح أساسه، إلى جانب مسألة البطالة أيضا، وذلك من حيث علاقتها بالسؤال عن النموذج السياسي الأعلى للمجتمع ما وراء عمل الوقت الكامل.

انعدام الأمن المتعلق بكيفية حياة الناس في المستقبل ورغبتهم في عيشها، يزداد بشكل مرعب. لقد تم في نهاية الثمانينيات الاحتفال بـ 'تسف قيود النسب' باسم الفريدي. مصيهم بأنفسهم، عن تهديد اجتماعي متواصل. فالخوف من أن يظهر غدا كل ما أمكن التوصل إليه اليوم يحل محل المسيرة في اتجاه بلدان الإمكانات الجديدة. وبذل المجتمع الموعد الخالي من الطبقات تحول تلك الاختلافات اللطيفة (بورديو Bourdieu) إلى تناقضات اجتماعية كبيرة جديدة ويحل أثر المصعد الاجتماعي محل أثر الباب الدوار، الذي سينجب قليلا من الراحين ويرمي إلى الخارج بكثير من الخاسرين⁽¹⁸⁾.

ومن الانهيارات والانقلابات والنزاعات والمشاكل الشرعية المصاحبة لذلك يمكن أن تقوم في النهاية (حسب ما يراه البعض) في الديمقراطيات الغربية حروب بوية أو أوضاع شبيهة بالحرب تصدر عن المواطنين، ولا بد من المتناسب مع ذلك أن يحسب في الجهة المقابلة حساب الأصوليات المختلفة المتعددة والانتفاضات العنيفة المترتبة عن كراهية الأجانب، تنجم عنها في مجموعها مصائب وتطورات خطيرة، حتى إن بعضها يقوي البعض الآخر بحيث تؤدي إلى كارثة العصر المستقرة.

وسيلعب السكان خلال هذه الشينغرية الجديدة أيضا دورا مركزيا. فأكثر الناس فقرا في العالم هم الذين لهم أعلى نسبة من المواليد، بينما يتناقص أطفال الأهلأاء بصورة مستمرة، حتى إن إحداث التوازن لا يمكن أن يتم إلا عن طريق إمارات الهجرة الواسعة على الساحة العالمية. وهو ما يؤدي بدوره إلى توسيع قلعة أوروبا ويشغل لوب حركة الانغلاق.

السيناريو ٧: رجل الأعمال الذاتي - حرية عدم الأمن

من العلامات البارزة للحدثة الثانية الرغبة الجماعية المتناقضة في عيش "الحياة الخاصة". إن أفق الفردية هذا لا ينزل من السماء ولا هو يتجزأ وينمو في قلوب جميع الناس بوصفه أملا شخصيا. فالأمر يتعلق بتغير ثقافي تاريخي عميق، كان في الحقيقة قد لوحظ في القرون الماضية وتم تسجيله، خصوصا في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، لكنه اكتسب أشكالاً تعبيرية وقوى دافعة جديدة في الدول الأوروبية في ظل تطور دولة الرفاهية، الذي أعقب الحرب العالمية الثانية. ويمكننا أن نقول إن اتساع التكوين في السبعينيات، الذي لا يمكن الاستهانة بما كان له من آثار على وجه الخصوص، والتطور العام، الذي عرفته الثروة، وكذلك الولوج بالحقوق الأساسية الاجتماعية والسياسية (التي فُصلت دائما على مقاس الأفراد) على نمط من الفردية الكاملة، التي نزعَت الناس من الوسط الذي جاؤوا منه وجعلتهم مؤلفين لحياتهم الخاصة. مع كل ما كان لها من آثار صاخبة بالنسبة إلى التنظيم السياسي وتصرفات الناخبين، والأسرة والزواج، والألفة والعلاقة الجنسية.

لقد كملت فردية الحياة المدنية منذ الثمانينيات وازدادت منذ التسعينيات، وتمت تغطيتها ومناهضتها عن طريق فردية العمل، بمعنى أن علاقة العمل السويدية تبدأ في الانحلال بالنسبة إلى السيرة والمصنع في آن واحد، ويحل الاقتصاد السياسي لانعدام الضمان الاجتماعي وحدوث التسريح محل الاقتصاد الاجتماعي للضمان الاجتماعي؛ فتضمحل الفروق الأساسية، التي ربطت بوصفها بديهيات قاعدية الأشخاص والمؤسسات في المجتمعات الأوروبية للحدثة الأولى وساندها، وهي العمل ورأس المال، والعمل والسوق، والمستقلون والوظفون، والعمل المنزلي والعمل المهني، والعمل الذاتي، وعمل الأجانب المنجور الوجه إلى الغير. و "يقطع" عمل الكسب من حيث العقد والوقت، وبذلك ينقص معه في جملة ما ينقص ظهر الوقت المتصل بالحياة الاجتماعية في الأسرة، وفي الجوار، وفي البلدية. ينشأ إذن مكان للفعل والاختيار، له وجه مبدئي مزبوج: تنفتح من جانب أماكن جديدة للحرية من تشكيل "العمل الخاص" و"الحياة الخاصة"

وتهديهما من الآن فصاعداً، وتنفتح من جهة أخرى أبواب أرضية جديدة للتسريح، فتقع أخطار الدولة والاقتصاد على الأفراد. ويشارك الرايان في أن الأمر يتعلق على هذا الوجه أو ذلك بعوامل العمل غير المستقر.

وللقابل الآن بين "فردية العمل" بوصفها مشهدا للأمل مرة، ومشهدا للانهيار مرة أخرى بشكل موزج لا غير.

للتحديد أشكال العمل الفردي والتشغيل هناك عناوين مختلفة سائرة، ترسل مظهر ما هو منحرف، وما يمارس ضده عملية التفرقة أو الثقافة الفرعية المتنوعة ويناسب مع ذلك أنه ليس هناك فيما يتصل بأشكال العمل هذه، التي تنتشر بسرعة، تحريات إحصائية ثابتة، وإنما هناك تقديرات فقط: بل إنه لمن غير المؤكد إلى أي حد تصل قبضة التنظيم الإحصائي الرسمي على التنوع الذي يصبح أمرا عاديا.

ويعد "المورد الخارجي" Outsourcing أحد هذه العناوين، ويعني: إنشاء شركة مستقلة والمراد من ذلك بالنسبة إلى "المصانع" (حتى هذا المفهوم يفقد تحديده الدقيق) هو إمكانية التعاون الحر. فتنقل الحسابات، والمراكز الهاتفية، والسجلات المحفوظة أيضا، وتعمل أجزاء المعامل المنقولة لحسابها الخاص، وتعرض خدماتها إضافة إلى ذلك في السوق الحرة. وبهذه الطريقة تنتقل السوق (وكانت في السابق المفهوم للعكس لـ "المعمل") إلى "المعمل"، وتزول الحدود القديمة المرسومة بين الداخل والخارج رغم ما يظهر عليها من صلابة.

وينطبق هذا أيضا على "امتياز التسويق" Franchising، وهو يعني أن أسماء الشركات، وعبوات البضائع، وعلامات السلع يمكن شراؤها، ومن يفعل ذلك فهو "صاحب امتياز"، فلا هو إذن رجل أعمال ولا هو بائع. وإنما هو كل ذلك في أشكال جديد. إنه يرفض إما... أو الخاصة بعالم العمل المنظم في الحدثة الأولى. كتب بولر فيشر يقول: "إن الموظف الذاتي الحديث هو رئيس نفسه، وسيكون هكذا أكثر نجاحا كلما كان هو العامل المثالي."⁽¹⁾

ليس "المستقلون ظاهريا" في نحو ما سوى "رجال أعمال ذوي نشاط خاص" وهذه معان، فهم هجنا، بين رجل الأعمال والأجرا، بين المستقلين لذواتهم وسادة

السيناريو ٨: فردية العمل. انهيار المجتمع

لحياة ليندا الجديدة في عملها مساوئها. فهي تعيش قبل كل شيء في سحابة من الخوف الدائم من ألا تجد عملها الموالي، وتشعر من بعض النواحي أنها مهزولة جريحة، ويستحوذ عليها الخوف من أن تسرح من العمل الذي تمارسه، من ذلك مثلا أنها لم ترد أن ينشر اسمها في هذه الدراسة، ولكن حريتها في أن تكون رئيسة على نفسها يساوي اضطرابها. إنها تبني حياتها وحياتها اليومية على حمل هم ابنها، وترسم واجباتها الخاصة، وستصبح بهذه الطريقة رائدة لعالم جديد من العمل^(١٠).

نحن نشهد عيان على تحول انتكاسي يعترى تطور مجتمع العمل: إذا كانت العداثة الأولى قد استطلت تحت علامات تغيير العمل وتنميته، فقد تجلى المبدأ العاكس في الحدثة الثانية وهو فردية العمل، وقد ولعت أماكن الإمكانيات الجديدة المتصلة بمجتمع العمل الإعلامي خلال ذلك دورا مهما. فالتقنيات الحديثة - والمعروف أننا لا زلنا في بداية تطور، يعمل على تثوير نفسه باستمرار - يمكن في الوقت نفسه من إحراز اللامركزية في واجبات العمل وتنظيمها داخل الشركات المتفاعلة في الوقت الفعلي، سواء أكانت عبر القارات أم عبر الحقول. والعملة الداخلية، التي تسير خطوة خطوة مع البنية السابقة لتنظيم العمل 'المصنعي' بل قل: المرتبط بالمكان، تؤدي إلى انبعاث بطء من التمييزات القاعدية والبهديات الأساسية، وتؤيد ذلك الأغاز الثورية الجديدة من صنع مجتمع إدارة الأعمال، التي تشير إلى الطريق بصفحتها 'كلمات أجنبية' في كل لغات تطور عالم العمل: الإنتاج الموجب، والتعاقد من الباطن، والموارد الخارجي، والعمل التجاري خارج الحدود، والاستشارة، والتصنيف حسب الحجم، والتصنيع حسب الطلب

Subcontracting, Outsourcing, Offshoring, Downsizing and Customizing.

Lean Production.

والمؤشر الجالب للانتباه في هذا الاتجاه التطوري هو أن يتصور المرء أن أشكال التشغيل العرضية هذه، التي اختلفت ألوانها بكل ما معنى هذا الكلمة من بريق، هي ذلك الصنف من العمل، الذي يظهر أعلى معدل من النمو. لأن كان من المعهود

على انفسهم، يؤمنون لزبائنهم في الوقت نفسه عملا اجتماعيا حساسا جدا، وتعاونيا رفيعا معزولا بنوع من العبودية لهم على امتداد القارات. إنهم يعملون في آن واحد في عمل حياتهم الفني تحت ما تمليه عليهم المنافسة وقوة الشركات المتعددة الجنسيات المعولة، ولا ريب أن توجيه النشاطات وموارد الدخل تقلل من الاخطار. إلا أنه لا ينبغي للمرء أن يقدم نفسه على أساس أنه عارف بكل شيء، فلن يكون من وراء ذلك سوى شخص تطارده كلاب المنافسة من كل جهة. ولا بأس أيضا من المخاطرة بالأمور الخاصة، كالكرة السوفية الخاصة ورأس المال المتمثل في القدرة والثقة والاطمئنان إلى التعاون مع الزملاء والزبائن. بعبارة أخرى: إن فن اكتساب العيش يزدهر.

يُصَف موبلنغ ثروف Muddling Through مجتمعا جديدا من المستقلين لشركة رجل وشركة امرأة هاتان ليس لهما بالتصورات القديمة عن المشاركة المشتركة سوى شيء واحد مشترك مشروط وهدف أصحاب الأعمال على كل حال أقرب إلى تجهيز السيرة الذاتية الخاصة منه إلى فتح السوق العالمية. إذا ما نجح فن اكتساب العاش، فذلك أفضل، إلا أنه من الممكن أيضا أن تقبل، في حالة الشك في نجاح ذلك، فرصة خدمات منخفضة، فيتكون منها القسم الذي يعطي لسيرة عمل الكسب الشخصي معناه. وعندئذ ستكون سيرة من هذا النوع وبقا لطبيعتها مليئة بالتصدعات والتناقضات، فيتم انقطاع التكوينات والشروع في تكوينات جديدة، وكثيرا ما تحتل الأعمال المتعددة الأمكنة نفس المكانة، التي يحتلها إنشاء الشركات، إذ أصبح كل شيء تماما بمثابة نسج فردي من النشاطات والأشغال. على أن هناك شيئا تشترك فيه كل هذه البناءات الحياتية إنها تحتل مكانها وراء سيرة رجال الأعمال الكلاسيكية، وراء النقابة العامة للنقل والمواصلات، واتفاقيات تعريفية الموظفين الاتحاديين، ومفاوضات التعريفية وعقود مؤسسات البناءات السكنية^(١١).

وهي تنشي ثقافة عرضية جديدة من الاستقلالية رجال أعمال في مسانئهم الخاصة.

دائما أن يشكل العمل غير الرسمي في بلدان جنوب أوروبا مثل إيطاليا وإسبانيا القسم الأكبر من مجموع العمل. أي أكثر من ٣٠ في المائة. فإن هذا ينطبق الآن أيضا على رمحي سياسة الإصلاح الليبرالي الجديد: بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية. كانت المملكة المتحدة رائدة في تمطيد العمل، وهي اليوم أيضا رائدة في تفريد العمل. في بداية التسعينيات نفسها كانت مساهمة العمل غير المعياري تقارب ٤٠ في المائة (القسم الأكبر يعمل لبعض الوقت ومن بينهم ٨٥ في المائة نساء أيضا): وقد تسارع تنميط العمل منذ ذلك الحين^(١٧٧).

لقد ذكرت المنظمة العالمية للتنمية الاقتصادية ومنظمة العمل الدولية كلتاها أن العمل لبعض الوقت قد ارتفع عمليا في الثمانينيات والتسعينيات بسرعة في كل البلدان المصنعة في وقت مبكر، وكان في بداية التسعينيات يتراوح بين ٣٠ و٤٠ في المائة (والصنف الجامع "العمل المرن" يشمل العمل لبعض الوقت، والعمل العرضي البسيط، والعمل المستقل ظاهريا الخ.)

هناك حيث تلتقي فريدة عوالم الحياة وفريدة عوامل العمل وتقوى إحداهما الأخرى، يكون في ذلك تهديد بانتهيار المجتمع. "في ظل شروط مجتمع الشركات ينظم رأس المال بشكل شامل، بينما يصبح العمل فرديا. والصراع بين الرأسماليين المختلفين من جهة والطبقات العمالية المتفرقة من جهة أخرى يغيب في تناقض جوهرى إلى حد كبير بين المنطق الصائفي للتيارات المالية والقيم الثقافية للتجربة الإنسانية"^(١٧٨).

قد يكون من الممكن وضع شكل العمل الحيائي الرأسمالي في قصة ساخرة.

تخيه. قصة ساخرة

'أسوأ حالة لاقتصاد السوق الاجتماعي هو الرعاية، فهو يقع تحت الرعاية، وهذا يعني أنه يسقط، يعني أنه يسقط للأخوين شيئا قليلا جدا. فالرأسمالية صغيرة السن، تكره العاكزين والأعضاء الاصطناعية والكراسي المتحركة. من هو مريض، فهو مناهض للرأسمالية ويرزع الصنوع. ومن كان أكثر مرضا، فهو إرهابي يهدد أمكئة العمل. ومن كان أكثر مرضا من مريض، فهو يسيء استعمال

الشبكة الاجتماعية والإرادة الصادقة لرجال الأعمال. ومواصلة دفع الرواتب تؤدي إلى الاشتراكية، يجب أن تلغى مواصلة دفع الرواتب...! منذ أن أصبحنا أكثر شبابا، أصبحنا أكثر قدرة على الإنجاز. لا يوجد بيننا فرد واحد لا تتوفر لديه القدرة على القيام بالمناصب المختصة للأعمال المتعددة الأماكن! كلهم يوزعون الجرائد في الخامسة صباحا، ويتجولون بعندنا بخمسة كلاب، ثم يلقون بعندنا في منتصف النهار شطائر الهامبورغر، ويساعدون في النصف الثاني من اليوم في دكان بيع المواد الغذائية أو في التنظيف الكيميائي، قبل أن يذهبوا مساء ليعملوا كمدائين. إن مجتمع الخدمات يحفظ بنا جميعا شيانا، من لم يكن مرنا وليس له أربعة أرجل، فإنه لم يفهم بعد علامة دولار العصر. الذئب ذئب، أيها العجوز! نحن شبان، العولة مفتوحة بالنسبة إلينا، هذا ما يقوله الشعار. أجل، إن هذا لا يشيب بعد سوى شعر الرأس، وإذا بالتضامن مثل سقوط الشعر أو رائحة الفم الجميع ينظفون في الصباح أسنانهم بالإيمكس، قبل أن يحكوا في المساء الغنيمة عن العمال (على المترجم مراجعة معاني Hauer) بالأروران. فليلنداكس رأس المال يعني التكتشير عن الأسنان.

منذ أن أصبحنا أكثر شبابا، أصبحت لنا .. الديمقراطية، التي ندعوها بنعم، نعم، والشعبوية التي نشتمها بلا لا. وقد تقاربنا في أثناء ذلك، وتشابكتا، وتناججتا، وتواصلنا، وتبادلنا البريق. يزداد على الدوام عدد العاطلين الذين يأخذون بسرعة ودون مشاكل أجورهم ورواتبهم من البنك في وسط المدينة. يزداد بصورة مستمرة عدد المتشردين واللاجئين الذين يتجرون على أن يكتبوا لأنفسهم بطاقات المصارف من جميع أمكئة العالم، ويزداد على الدوام عدد المواطنين الذين يذهبون إلى البورصة أو يضعون أموالهم في أسهم أو في غيرها أو لدى شخص آخر أيا كان هذا الشخص من لا يملك بعد هاتفا نقلا، فليضع في نفسه هاتفا نقلا^(١٧٩)!

السيناريو ٩: مجتمع النشاطات الجمعية

جميع السيناريوهات المستقبلية المذكورة حتى الآن - أملا وخوفا - تبقى لصيقة

بمركزية الكسب بالنسبة إلى المجتمع، والسيرة الذاتية، والسياسة. ولكن إذا وقع الاختلاف في فرضية أن حجم الكسب يتقلص، فلا بد عندئذ من تغيير نموذجي. من تبديل الإطار النسبي، ومن طرح سؤال: ما هي الأفكار الرئيسية، التي تحل محل الأفكار المتصلة بالمجتمع المركز على الكسب؟ أو بصياغة أخرى: إلى أي مدى تتراى للناس اليوم الأفكار الرئيسية ضمن الشروط الحياتية والعملية والإجرائية في الجانب الآخر من مجتمع عمل الوقت الكامل؟

هناك مشاهدان من هذا النوع لما بعد العمل الاجتماعي، ثار النقاش حولهما لدى الرأي العام، أود توضيحهما هاهنا باختصار: فالتناول في هذا الفصل مجتمع النشاطات الجمعية، بينما أتعرض في الفصل الموالي إلى مجتمع أوقات الفراغ. وهناك تخطيط، أوروبا بوصفها مجتمع المواطنين عبر الحدود، سانتاويله فيما بعد في الفصلين الأخيرين من هذه الدراسة.

عند الانتقال من مجتمع العمل إلى مجتمع النشاطات الجمعية سيكون الجواب عن هذا السؤال من جديد: العمل. ما هذا؟ فـ"مجتمع النشاط" ينطوي أيضا على معنى عمل الكسب، ولكن ذلك لا يتم إلا على أساس أنه نمط من النشاط إلى جانب النشاطات الأخرى: عمل الأسرة، عمل الوالدين، العمل الذاتي، النشاطات الشرفية، والعمل السياسي. وبذلك يتم دفع أمر يدهي إلى مجال الرؤية، وهو الحقيقة المتمثلة في أن الحياة اليومية والعمل اليومي للناس يمتدان فوق فراش بروكروستيس الماد (في الأساطير اليونانية) الخاص بالنشاطات الجمعية. وهو وضع أساسي يظل في معظم الأحيان معتما في زاوية النظر للمجتمع المترکز على عمل الكسب.

لقد كان عمل الكسب، على حد ما كتبه الباحثة إليزابيث بك - غيرنسهام Elisabeth Beck - Gernsheim على الدوام مهنة شخص ونصف⁽⁷⁾. وما يسمى بعلاقة العمل العادية كانت مفصلة على مفاص الرجل، الذي له زوجة في الخلفية، تهتم "بالباقى" من الأعمال المنزلية والأطفال، والأكل، والغسل، والتنظيف، والتوازن العاطفي، والمعالجة اليومية وغير ذلك. كانت الحركات الأنثوية والبحوث النسوية على الخصوص تبدي دائما معارضتها الشديدة للبيدهية، التي يتسنى

العمل المهني على أساسها توحيد الأهمية الاجتماعية كلها.

على أن فتح مجتمع العمل الأحادي على مجتمع النشاط الجمعي يخضع لعدة شروط ومن ثم لا بد أن تتغير بعض الأشياء لا في المكاتب الوظيفية وفي القانون والسياسة، وإنما في رؤوس البشر. الرجال. أيضا. فنصور أن الهوية الاجتماعية والوضع القائم لا يمكن توفرهما إلا عن طريق العمل المهني والتنقل في المراتب الوظيفية يجب أن يكسر وأن يتم التغلب عليه: كذلك ينبغي أن يتم فصل المكانة الاجتماعية والضمان الاجتماعي عن عمل الكسب. وهذا لا يتطلب الاستعداد ولا القدرة على فتح موارد متنوعة للدخل. مثلا يكون هناك إلى جانب عمل الكسب دخل مصدره رأس المال (وهو نصيحة ساخرة، تساعد المشردين خاصة) - لا غير، وإنما لا بد أيضا من إيجاد نظام للتكفل الأساسي، يتضمن في جوهره الحق في الحياة من العمل المتقطع.

والحديث عن "مجتمع النشاط الجمعي" له معنى مزدوج معتبر. وبناء عليه نستطيع الشركات من جهة أن تشتق منه مرونة عالية للعاملين بالنسبة إلى أهدافها، وسيكون الأمر هكذا مثلا عندما تتحد عدة مصانع لتكوين دائرة مشتركة من المستخدمين، تقوم بالعمل مرة في هذا المصنع، ومرة أخرى في ذلك. وفي هذه الحالة يتلقى العاملون "عقد عمل متعدد" غير أن هذا لا يمنحهم الاستقلالية مدى الحياة، وإنما يسلمهم أكثر من ذي قبل إلى الطلب المتذبذب والاستخدام العقلاني لمهاراتهم في المصانع المتناوبة⁽⁸⁾ ومن الجدير بالاعتبار أن هذه الطبقة من "عمال الوقت الدائمين" يتزايد عددها بالذات في ميادين التشغيل، التي يتم الربط فيها بين السمعة العالية والأجر العالية وبين المؤهلات التقنية العالية. إن قوى العمل المتعددة هذه غالبا ما تعمل نفس العمل الذي يقوم به المستخدمون الدائمون، وتتقاضى رواتب عالية، ولكن الضمان الاجتماعي، والعطلة المدفوعة الأجر وغيرها يشكلان نسبة أقل. هناك حيث تنشأ أماكن العمل - في ميادين التقنيات العالية - تستخدم الشركات المركزية بالذات مثل Microsoft، AT&T، Boeing وغيرها هذا النوع من التشغيل المتميز المسم بالمرونة. في عام 1986 كان عدد العاملين الدائمين بالتناوب بين شركات مختلفة

٨٠٠٠٠٠ ووصولاً في الولايات المتحدة عام ١٩٩٧ إلى ٢,٥ مليونين ونصف أو إلى اثنين في المائة من العمال . مع الميل إلى الزيادة المستمرة. هذا النوع من "عقد التشغيل المتعدد" يزعج الناس في النهاية على أن يجعلوا النشاط خارج المهنة دائماً تابعاً للضرورة الاقتصادية.

من جهة أخرى تقترح منظمة "مديري الأعمال الشباب" في فرنسا نوعاً من عقد التشغيل، يمكن كل فرد من "استرجاع امتلاك الوقت" والتصرف في الوقت الخاص هو "الثورة الحقيقية للسنوات القادمة" ويمكن أن يضع نهاية للخضوع للظروف الاقتصادية... عندما يعيد المرء لكل مواطن قدرته على التمكن من الوقت، الذي هوراس ماله، يجب عليه أن يحرره عندئذ من ضرورة تخصيص هذا الوقت لكسب عيشه . التضحية بحياته من أجل كسب عيشه" (٣٧) بصورة محسوسة يتعلق الأمر بأنه من المتوقع في إطار مفارضة (التعريف) تقليص وقت العمل، الذي ينبغي أن يكون إجمالياً (يخص حجم العمل السنوي أو لسنوات عديدة) وفردياً (يخص وقت العمل الأسبوعي أو الشهري) على السواء؛ هذا الشكل من العقد ينبغي أن يتمكن بواسطته كل واحد وكل واحدة من اختيار وقته أو وقتها وتشكيله. وعلى الشركة أن تضمن للعاملين الدخل والوضع القائم، وأن تضمن لهم قبل كل شيء الحق في الدخل المتواصل في حياة العمل المتقطعة المحددة بشكل ذاتي من قبل العاملة أو العامل. هذا النوع من عقد العمل المتعدد ينطلق من أن كسب الرزق سيكون له اليوم وغداً الحق في "إطار زمني تم اختياره بحرية". فهو يمكن المصانع من مرونة عالية في استخدام القوى العاملة ويمكن العمال كذلك من إحرار نوع جديد من الاستقلال الزمني، وعلاقة جديدة بالعمل المدفوع الأجر، لأن ميادين النشاط خارج العمل المهني والقيمة الثقافية في الوقت نفسه، تشكل بذلك "الحياة الخاصة" ويتم الاعتراف بها وضمناها. وبهذه الطريقة يمكن حقيقة أن يحل مجتمع النشاطات الجمعية والناشطون محل مجتمع الكسب.

يطالب أندري غورتس في كتابه العمل بين الافتقار والطوباوية بتشكيل سياسي جديد للمجتمع. وهذا الإصلاح ضروري من أجل البقاء . أو الأفضل: من أجل إعادة بناء . . . مجتمع، يستطيع أن يتطور فيه الأشخاص والشركات على السواء عن طريق استخدام تقنيات الإعلام الحديثة. وينبغي أن يبني هذا المجتمع بحيث لا

لأبدي أشكال العمل العرضي المتقطع المدفوع الأجر المتغير بشكل جذري إلى انهيار المجتمع، وإنما تمكن من أشكال جديدة من المجتمعات ومن التعايش المجتمعي.

أما لورد كينيذ Keynes فقد قال: علينا أن نضع طبقة رقيقة من الخبز فوق الزبدة . من أجل العمل، الذي لا بد من القيام به، لتوزيعه بشكل واسع قدر الإمكان. وسيبقى تناوب الثلاث ساعات وأسبوع الخمس عشرة ساعة على المشكل لفترة أخرى. ذلك أن ثلاث ساعات في اليوم ينبغي أن تكون كافية لتهدئة أدم العجوز فينا". إن أشكال توزيع العمل بطريقة أخرى. تقليص وقت العمل دون تناسب في الأجر الكامل، والمرونة، وإلغاء الساعات الزائدة، والعمل لبعض الوقت، لتصبح ضرورية بناء على الأسباب الآتية: فهي أولاً جواب عن تراجع حجم العمل بالنظر إلى تقدم الإنتاجية السريع، من الممكن ثانياً أن يتم بهذه الطريقة التقليل من التصدعات الجديدة للطبقات بين أولئك الذين يعملون والذين لا عمل لهم أو الحيلولة نونها. فقط عندما يكون لواحدة أو واحد من النساء والرجال رجل في عمل الكسب وإمكانية وجود الرجل الأخرى في عمل المواطنين، يمكن الحيلولة دون تحول "القطاع الثالث" (رفكين) إلى حي من الأحياء الفقيرة. ويجب الرجال ثالثاً عن ميل النساء المتزايد إلى الكسب بتقليص كبير لوقت عملهم من أجل الكسب. وتتخلل النساء عن العمل التربوي الخاص بطلب الرزق، وعلى الرجال كذلك أن ينقطعوا بوعي عن سيرة الكسب من أجل عمل الأطفال الخاص والآباء متمسكوا بعملهم المهني تمسك الجانين به. قد يكون مبدأ "خدمة الأطفال بدل خدمة الجندية" سبباً في خلق ميل إضافي في ذلك.

يعترض فريتيوف بيرغمان Fritjof Bergmann قائلاً: "إننا نحرق كمنجاننا من أجل تشغيل ماكينات البخار". فالموارد البشرية والطبيعية النفيسة تبتدر من أجل المحافظة على آليات لم تعد صالحة للمستقبل. يدعو بيرغمان إلى شكل معدل من "عمل الوقت الكامل"، لأن فكرة أن العمل ينتهي عندما بشكل ما تقوم من اعتقاده على سوء الفهم لهذا القول: العمل لا نهائي. فليس المقصود هو العمل المدفوع الأجر، وإنما المقصود هو الوفرة اللانهائية للنشاطات الخلاقة الممكنة

والضرورية من الناحية الاجتماعية.

رؤيته هي: يقوم كل رجل وكل امرأة بعمل مدفوع الأجر يومين في الأسبوع. ويومين يكرسانهما لأعمالهما الخاصة، وفي يومين يعمل الناس ما يريدون أن يعملوه حقا، حقاً. ويمكن أن تكون هذه أشياء ملموسة، قد تؤدي إلى نشاطات جديدة مدفوعة الأجر. يريد برغمان استخراج "الذهب من رؤوس الناس"، وهو يعتقد أن هذا الذهب يمكن استخراجه من عند المشردين والعاطلين ومن العاملين على حد سواء.⁽¹⁴⁾

وعلى هذا فإن نموذج مجتمع النشاطات الجمعية يعني إذن: ليس إما... أو، وإنما هو (حرف العطف)، هو التحول بين عمل الكسب، وعمل الأسرة، وعمل المواطنين إلى غير ذلك مما ستكون له أهميته في المستقبل. هل يعني هذا أن الصورة الرئيسية المرقة المتناقضة للعمل التسائي بين حقول النشاطات الاجتماعية المتفرقة ستصبح معياراً؟

السيناريو ١٠: مجتمع وقت الفراغ

كان نيتشه قد صور في كتابه إنساني، إنساني جداً بشكل ساخر الجانب الآخر من العمل، وكيف أن العمل سيتغلغل في اللهو والراحة بمقاييسه القيمية: "العمل يجذب إلى جانبه بصورة متزايدة كل الضمائر الطيبة: فالميل إلى المسرة يسمى منذ الآن «الحاجة إلى الراحة»، ويبدأ يخجل من نفسه. فالمرء مدين لصحته». هكذا يقول المرء عندما يمسك به مثلبسا بالقيام بجولة في الريف. أجل، من الممكن أن يتم وشيكاً اعتراف الإنسان بميله إلى الحياة التأملية (vita contemplativa) للقيام بنزهة مع الأفكار والمسرات) من غير احتقاره لنفسه ودون تبكيت ضميره له".

بناء على هذا فإن الصورة القابلة لمجتمع العمل هي صورة مجتمع الراحة، مجتمع أوقات الفراغ. وهناك خطر حدوث تصدع طبقي جديد في الغرب المتطور بين النشيطين والسليبيين. فالصناعات الثقافية ستحول المطرودين من عملية العمل بصورة مستمرة إلى "ما حولها من مرضى سبل التسلية المحتاجين إلى العناية" (غوغبيرغر Guggenberger). لذلك فمن المهم بالنسبة إلى الطريق إلى

القرن ٢١ أن ينشأ إلى جانب مجتمع العمل مجتمع الراحة، لن يكون مجرد علاج للتشغيل، مجرد بديل تحت الطلب. وهذا يستلزم استكشاف "فن تبيير الوقت" والتكيف ما هو غير مباشر وتطويره.⁽¹⁵⁾

قد يقول المرء إنه لن المؤكد أن مفهوم الراحة، مفهوم الإنسان اللاعب ludens يحمل في طياته مناقضة لمجتمع العمل. ليس صحيحاً أن اللعب يستعيد مكانته في كل مكان؛ فحيثما ننظر: نر الأسواق المالية الشاملة تنشئ "مقصف" الراسمالية، واليانصيب يحرك ملايين الناس وملايير الدولارات، ثم نرى بعد ذلك أهم شيء في العالم، وهو الرياضة، التي تفتن الناس، وتقيد طاقاتهم الهجومية الوطنية، ويتم في كل مرة تصريف هذه الطاقات بشكل رائع من خلال عمليات العنف الجماعية. ألا يتحول اللعب مع اتساع الصناعات الإعلامية إلى نشاط يومي، في حين يحدث الآن العكس تماماً، وهو أن اللعب يستعيد أمكنته في عالم العمل؟

لكن الأمر الحاسم في الراحة واللعب هو أن الأشياء، يتم عملها من أجل ذاتها. ويهجم من اللعب في الماثورات ما ليس له صلة بالفعالية والنجاح، وهو يعطل العقلنة الهادفة، ويتم من أجل التسلية المحضة. ومما له اعتباره أيضاً أن الأطفال يتعلمون اليوم التعامل مع الحاسبات من خلال ألعاب يجودونها في الحاسبات. فهل هم يعددون أنفسهم بصفة ذاتية من خلال اللعب أم هم موظفون ممتكون في صناعة الحاسبات والتسلية، التي تتم أيضاً من خلال عمل صعب أثناء اللعب؛ انطواء ألعاب الحاسبات يسمح بالاستنتاج الأخير.

ولكن الراحة واللعب بدون عمل (أو بدون نشاط اجتماعي على كل حال) شيء، أمر معقول. فهما يكونان في نموذج الكابوتشينو للحياة طاغية القسطة وتزارة الشوكولاتة، اللتين تفقدان معناهما من غير قهوة الحياة النشيطة. وإنه لمن السهل أن تصبح الراحة المحكوم عليها بعدم النشاط عناداً جهنمياً.

النتيجة

«وبأعلى سؤال حناً أرنت Hannah Arendt المشهور ماذا ينشأ عندما ينفذ

العمل من مجتمع العمل، تقدم المشاريع المستقبلية الجزئية نفسها في النهاية هذا الجواب الدوري المتناقض: إنه العمل بدل العمل المدفوع الأجر، العمل من أجل بسمة واحدة (العمل المنزلي، عمل الأبوين، العمل الوظيفي الشرفي الخ) كل المشاريع المضادة، التي تحاول بناء جسور تفضي إلى الضفة الأخرى من مجتمع العمل، تزعم: أنه ليس هناك من جهة أخرى لمجتمع العمل! فكل شيء عمل أو هو لا شيء.

هذا الاستعمار القيمي للعمل في بديهيات الحدثة الأوربية يمكن توضيحه في هوة اندعام الأجوبة، حين يتصور المرء أنه يلاحظ مع نهاية عمل الكسب أي نوع من التنسيقات، التي يمكنها أن تنظم حياة الإنسان على أساسها حين يختفي النظام عن طريق عمل الكسب؛ ليس ضياع هذا النوع من العمل هو أساس الشرور كلها من إيمان على المخدرات، وممارسة الجريمة، وانهايار المجتمع؛ كيف يمكن ضمان أسس الحياة المادية للناس ووضعهم الاجتماعي القائم، والحال أنها لم تعد تقوم على علمهم الذاتي؟ ما هي تصورات العدالة، بل ما هي أيضا التفاوتات الاجتماعية، التي يمكن أن تعتبر معايير لعلاقات الحياة، إذا لم يفهم المجتمع نفسه على أنه مجتمع 'مجتهد'، مجتمع مثابر على العمل في مجال الصناعة؟ ماذا تعني الدولة عندما ينضب أهم مورد من مواردها، وهو عمل الكسب؟ كيف تصبح الديمقراطية ممكنة إذا هي لم تقم على المشاركة في عمل الكسب؟ أو: كيف تتحدد الهوية السياسية للناس العاملين، الذين لا يستطيعون أن يجيبوا أنفسهم ولا أن يجيبوا الآخرين إجابة نمطية تشمل بمهنتهم عن سؤال يتصل بهذا الذي يفعلونه على هذا النحو؟ وعلى هذا يمكن طرح هذه الأسئلة إلى ما لا نهاية له: ماذا تعني السلطة، ماذا يعني النظام، وما معنى الحرية، بل ما ذا يعني المجتمع؟

إنه إيمان معجزة العمل، إيمان المواطن بنفسه، الذي تتحطم فيه نظرتة إلى التاكل المتزايد للعمل العادي، فالواطن، الذي فقد إيمانه بالإله، يؤمن بالشبه الإلهي لعمل يديه، الذي يخلق له كل ما هو مقدس بالنسبة إليه: الرفاهية، والمكانة الاجتماعية، والشخصية، ومعنى الحياة، والديموقراطية، والتماسك السياسي

وأذكر لي أحدهم قيمة من قيم الحدثة، وأنا اتعهد له بتقديم الدليل على أنه يستلزم ما بسكت عنه: وهو المشاركة في العمل المدفوع الأجر.

سيناريوهات مستقبل العمل ونقده

تلعب السيناريوهات العتشرة، التي سجلت في الجدول الأول دورا مهما في هذا الكتاب على نحو ما. ولكن مدى وثيقها قصير جدا في الوقت نفسه، لأنها تلازم تقريبا نفوذ مجتمع العمل؛ وتبدو في وقت واحد غير كافية لأسباب أخرى مهمة:

تأنيث عالم العمل. كل الوظائف، التي تحل محل مشاهد "العمل الأحادي" (بهرت غروس Peter Gross) المتصل بالنشاط المتعدد والخطوط المتعددة، تتجه بسهولة نحو التعادل في توزيع العمل الجنسي المميز، وهو ما يجعل من الافتقار فسيولة فيها، وذلك حين يتم التنويه بالمساوئ - العمل المنزلي، وعمل الوالدين، والعمل الذاتي، والنشاط الوظيفي الشرفي الخ - على أنها الوسيط الجديد ومصدر المعنى وراء مجتمع الكسب.

الطريق إلى الجحيم كثيرا ما تلبطه النوايا الحسنة. إن ما يرسم فوق الجدار هنا بوصفه مجتمعا مستقبليا، يمكن ملامته مع ذلك وصفه بأنه تأنيث عرضي لعالم العمل ونقده. والصحيح هو أن الرجال، الذين لا يعملون إلا من أجل عمل الكسب، سيثو الحظ، إذ ينقصهم شيء مهم: هو عمل الوالدين، والعمل الخاص الخ. على أن إعادة توزيع الفاقة، التي تتجه الآن إلى جعل ما هو غير ثابت وعرضي ومتناقض في عمل النساء وعوالم حياة النساء ينطبق على الرجال أيضا، ليس لها معنى كبير. عندما ينضب معين الرؤية في هذه العودة إلى مثال المساواة الذي ساد «حتى الآن، لن يكون الناس على أية حال»، هن اللواتي يدمجن عندئذ في العمل المعياري، وإنما يدمج الرجال في العمل غير المعياري للنساء.

ألا يعني هذا أن الجميع، حتى الرجال أنفسهم، يتورطون في "الفخ الأبوي"، الذي أقاموه بالتثمين الرمزي للعمل المنزلي والعمل الخاص؟ من الممكن أن يكون العمل الخاص سياسيا بمعنى من المعاني. غير أن هذه المعادلة العرضية بين

الجنسين لا تستتر على انحطاط جماعي فحسب، بل تدفن مرة أخرى المجتمع السياسي في الدوامات الجماعية للصراعات الخاصة.

مجاز "التشغيل الكامل". هناك سيناريوهات كثيرة لمجتمع النشاط مئاة كانت أم جمعية تقضي إلى كلمة مخادعة: فهي تحفظ بالوعد الرفيع بـ"التشغيل الكامل"، لكنها تحول المضمون في الحين إلى النقيض: "ينبغي أن يحل العمل المدفوع الأجر، الذي يحده الأجنبي، محل العمل غير المدفوع الأجر المحدد ذاتيا الحديث عن "المجتمع صاحب النشاط الخاص" لن يكون عندئذ سوى أكبر إجراء للتوفير على مدى العصور. إن الحديث الجميل عن "مجتمع المواطنين ذوي النشاط الخاص" سرعان ما يتصلق به راحة الكذب الاضطرابي. فد العمل الخاص يعني عندئذ: لا حماية من التسريح من مكان العمل! ولا عقود تقابلية تم التفاوض بشأنها! والإكثار من المساهمة الخاصة بالنسبة للمرضى! والعناية بالنفس في الشيخوخة! باختصار، الحديث عن "المجتمع صاحب النشاط الخاص" لن يكون عندئذ سوى أكبر إجراء للتوفير على مدى العصور في الخدمات العامة وفي الاقتصاد الخاص.

النفد البيئي. ومن الضروري أيضا أن يوجه إلى النماذج المستقبلية المفردة هذا السؤال، وهو إلى أي حد تأخذ النفد البيئي مأخذ الجد وتجب عنه فعلا⁽¹⁾ فكل عمل لا ينتج المواد المستعملة والمطلوبة فحسب، ولكنه ينتج النفايات أيضا⁽²⁾ لقد تم تغريب عمل الكسب بالذات عن طريق "بينة قصدية مزبوجة". إن المصلحة المجردة الخاصة المتصلة بالدخل، وضمان العمل، والوضع الاجتماعي، التي تقابل الغرض الجسم للعمل، لا يمكن تتبعها على الدوام إلا بتعقيم المضامين والنتائج البيئية للعمل بالنسبة إلى الآخرين، بمعنى أنه يتم تفصيلها حسب المصلحة الاقتصادية الخاصة للعاملين وتصبح "الية". فمن يقدر مثلا في هذه الظروف على حل مشكل حقا، فقد أصبح هو نفسه عاطلا⁽³⁾ لذلك فإنه من الضروري فيما يتصل بما هو بيئي أن يكون هناك شك في إمكانية إصلاح شيء.

ما مثلا عن طريق إعادة توزيع هذا العمل. فلا يمكن أن يكون هناك عندئذ معنى لإسقاط القواعد الأساسية "الجديرة بالمستقبل" لتغيير مجتمع العمل إلا عندما يفرج جانب العمل الحطم للطبيعة من مجال النظر، بعبارة أخرى: إن قوة العمل المدمرة لن تلغي عن طريق جعل العمل يتم بشكل غير رسمي، مثني، جمعي، غير مدفوع الأجر، بالمبادرة الخاصة أو بآية طريقة أخرى.

السؤال عن المجتمع الاستيعابي. يجب أن تقاس جميع المخارج من البطالة في النهاية بما إذا كانت هذه المخارج ستساعد حقيقة أولئك الذين تدعي مساعدتهم: أعني المحتاجين المهدين بالطرد؟ عندما يدور الحديث مثلا عن "مجتمع أوقات الفراغ" و"مجتمع الراحة"، يمكن عندئذ أن ينطبق هذا على ألمانيا، كإلة الرفاهية العالمية، ولن يكون ذلك هناك أيضا إلا بالنسبة إلى الدائرة المتزايدة سعرا من ذوي الرواتب المرتفعة ومن العاملين بصورة مستمرة، لا بالنسبة إلى كاتلة "العاملين المؤقتين" والحاسم في النهاية هو هذا السؤال: من ركب السفينة ومن لم يركبها؟. كما عبر عن ذلك رالف دارندورف. Ralf Dahrendorf ما ذا ينبغي أن يفعل لاستيعاب كل واحد وواحدة في فرص العمل، التي يقدمها هذا المجتمع؟ ماذا يجب أن يحدث سياسيا لكي يبقى أو يصبح كل أولئك الذين يفعلون شيئا خارج سلم الترتيبات الوظيفية الكلاسيكية. سواء أكان ذلك لوقت محدد، أم بأسرط عارضة تم الاتفاق عليها، أم بدون أي عقد على الإطلاق، مواطنين كاملين؟ كيف يمكن إذن أن يتم تجديد الحق الأساسي في المشاركة في الحقوق الأساسية للعدالة بالنظر إلى إلغاء إجراءات التسوية؟

انظمة الخطر: كيف يصبح مجتمع العمل مجتمع الخطر

لا تزال المناقشات العامة تسود بصورة دائمة الأزمات نفسها، والتوضيحات نفسها، والمقترحات نفسها للتغلب عليها. يقال إن التشغيل الكامل ممكن عندما توجه المحاولات نحو النمو الاقتصادي: بمعنى تخفيض الرواتب والرواتب الجانبية، وتخفيض مستحقات البطالة والمساعدة الاجتماعية، وتخفيض الضرائب، وإيجاد محفزات الاستثمار، وإلغاء التسويات البيروقراطية، وتحسين التكوين، وتهيئة رأس المال لحالة الخطر، واستثمار الأعمال الرخيصة حكومياً. إذا صح أن درجة عالية من التمتع تهيء شروط الإنتاج الآلي، فإنه لمن الممكن عندئذ أن تصبح هذه البرهنة فارغة من أبناء أدم غارقة في أصوات الحاسبات الكهربائية، ومع ذلك فهي تقوم وتسقط بمقدمة، ينبغي الشك فيها هاهنا بشكل منتظم.

كثيراً ما يحدث بطبيعة الحال أن ينطلق المرء مما يقال من أن موجات العقلنة القائمة تؤدي حقا إلى تغييرات شديدة، على أنها لا تؤدي إلى تغيير نظام عمل الكسب. فالمرء يبرهن ويعمل على أساس مقدمة متواصلة في الأبعاد الغنوية والأفكار الأساسية لنظام التشغيل (العمل، ومكان العمل، والمهنة، والراتب، والنمو الاقتصادي، والتناقض بين العمل ورأس المال الخ.) وليس من الممكن في التقنيات الإعلامية الراهنة أو المقبلة، وكذلك الاجتماعية والقانونية أن يحدث خلال دفعات التحديث تغيير في قوانين نظام التشغيل أو تتم المحافظة عليها.

في نموذج الحداثة الثانية يقع تغير في مركز نظام الكسب هذا بالذات. وعلى الرغم من خطر الوقوع في تسطيح كبير، فإني أقترح التمييز الآتي: وهو أن المناقشة الدائمة حول صعود الإنتاجية الفوردية الواسعة وهبوطها، والاستهلاك الواسع، والتشغيل النمطي وكذلك، وهو ما يتناسب معه. صورة المجتمع المنظم، والمتلقي السياسي للكينزيانية، تنتمي إلى نموذج الحداثة الأولى. أما في الحداثة الثانية فيسود خلافاً لذلك نظام الخطر. وذلك في جميع الحقول: في الاقتصاد، والمجتمع، والسياسة. والتمييز المناسب لا يكون بين الاقتصاد الصناعي وما بعد

الصناعي، ولا بين الفوردي وما بعد الفوردي، وإنما بين تكفلات الحداثة الأولى (ولمبنياتها، وحدودها الواضحة، وبين اندعام تكفلات الحداثة الثانية ومبهماتهما وإفصاءاتها).

من المعقول التفريق بين عدم اليقين المعرفي وبين العرضي، اللذين ينتجان عن عدم اليقين من الحكم واندعام معالم المجتمع الانتقالي، والحكم الأكيد (نسبياً) بأن المجتمع المستقبلي سيكون مطبوعاً بطابع نظام الخطر. إن الحديث عن نظام الخطر لا يعني أن نضع نصب أعيننا ظاهرة انتقالية، فالقصد هو مبدأ عدم العدة التصوري المتوقع المحدد بوضوح، الذي يطبع العمل والمجتمع والسياسة في الحداثة الثانية. حتى ولو كانت البناءات الاجتماعية أو الأجوبة الشخصية والمجتمعية والسياسية المرتبطة بذلك غير متوقعة حقيقة على المدى القريب فضلاً عن أن تكون قد انطبعت بصورة واضحة.

المجتمع المعياري يتناسب مع الفوردية، وسيكلف الناس أنفسهم في نظام الخطر وضع مشاريع حياتية شخصية، وحركية وأشكال من العمل لتوفير ما يحتاجون إليه. فالوسط الجديد سيصبح وسطاً غير ثابت، وسيُفَعَلُ الفقر، بمعنى قطع إلى فترات حياتية ويوزع بصورة عرضية. ويغلب عليه أن يصبح لهجة "عادية" وليس مجرد تجربة عابرة في الوسط المجتمعي أيضاً. وإذا كانت الفوردية وسياسة الكينزيانية قد قامتا على حدود الدولة الوطنية، أي على فهم للسياسير الممكن للسياسة الوطنية والمجتمع الوطني، فإن صورة هذا النظام ستلغى في نظام الخطر ويحل محلها الإلزام على التحرك والنجاح في السوق العالمية والمجتمع العالمي.

مفهوم الخطر وملامحه نظام الخطر لهما معنى مزدوج، فالخطر يمكن أن يفهم على أنه مبدأ التشخيص، يجدد الخطر المدني. حسب الشعاع: "الرقص على حافة البركان هو أجمل مجاز أعرفه بالنسبة إلى الخطر. والجرأة على المخاطرة هي أفضل باعث على الرقص" (موريس بيجارت Maurice Bejart) لكن الخطر يعني في الغالب المقابل التهديد الذاتي المنسرب أو السريع للحضارة الإنسانية. ولحسن السلوك، أي إمكانية تحول التقدم إلى همجية بصورة كارثية. هناك مبدأ للرعاية

ولتأجيل الدفع، يتم تنشيطه من خلال تحول كبير. وإذا ما أراد المرء أن يبحث عن مجاز لذلك أيضاً، ففي الإمكان القول بأن مجتمع الخطر العالمي يتأرجح وراء حدود الضمان (الخاص)، الذي اقامته الحداثة الأولى لإمكانية مراقبة نتائج القرارات، التي لم تكن متوقعة. فاقتصاد (التأمين) وليست الحركات الاجتماعية للنقد التقني والبيئي هو الذي يكسر عن طريق الحكم "غير مؤمن / يمكن تأمينه" الحاجز المفضي إلى النتائج والأخطار غير المراقبة المتصلة بالتقنيات الجديدة، مثل تقنيات الطاقة النووية/المفاعلات النووية، التي لا يتم تأمينها حكومياً وحسب قوة التدمير الممكنة عندها إلا بشكل غير كاف تماماً؛ على أن التقنيات الحيوية والجينات الإنسانية فيما يتعلق بمكان النتائج ونوعيتها تخوض كلها في سديم انعدام اليقين، الذي تم خلقه علمياً، من غير أن تطرح حتى الآن مسألة التأمين بشكل حقيقي. إلا أنه من الضروري أيضاً تسييس الأخطار، التي تتم ملاحظتها عامة، لأنها تثير السؤال عن المسؤولية، ويقع ذلك هناك بالذات حيث يكون من الصعب أو من غير الممكن على الإطلاق الإجابة عنها قياساً على القواعد المتبعة في تحمل المسؤولية في الأخلاق، وفي القانون والعلم.

أحب أن أستغل ثنائيات نظام الخطر هذه لأميز بين طريقين من التطور في المجتمع وراء التشغيل الكامل، يحددان أيضاً، بشكل مستمر على الأقل، مناقشات سياسية. فمن جهة يتم الترويج لـ "نزع التأمين" عن نظام العمل العادي الفوري بصفته قضية طبيعية والتعجيل به سياسياً. هذا الإلغاء المتناقض للسياسة والمجتمع عن طريق السياسة والمجتمع اسمها أنا هنا برزلة الغرب. سأطورها في الفصول القادمة وأرسم ملامحها. فالأمر يتعلق بالنتائج الجانبية للطريق الأمريكي american way، الذي اتخذ بعد انهيار التناقض الغربي الشرقي عليها رئيسية للتحديث في جميع أنحاء العالم.

ومن جهة أخرى تحمّلنا هيمنة نظام الخطر على طرح هذا السؤال، وهو كيف يمكن تحويل ضياع التأمين إلى تطوير نشاط اجتماعي، يمكن أن يتم فيه التلازم من جديد بين التأمين والحرية السياسية في مجتمع الخطر التام؟ إن طوباوية مجتمع المواطنين السياسي يمكن أن يكون الطريق الأوربي إلى الحداثة الثانية.

التي تعيد أجدبية الفكرة الأصلية عن السياسة والديموقراطية. وصيغتنا التطور نشوراًن كلاهما أيضاً إلى ملمح التنوع في العمل الجديد خلال الحداثة الثانية: وهو أن إمكانيات الجواب والتسمية على المستوى المعنى، والشخصي، والاجتماعي والسياسي تتزايد وتتخذ طابعاً سياسياً. وبلاصة مع ذلك تتجه «وإن العمل، التي تنشأ تاريخياً، نحو الصورة المعاكسة تماماً لشبه النظرة الطبيعية لما بعد مجتمع الصناعة والخدمات، التي تقوم في النهاية على عرقية أمريكية.

نظام الخطر يقول: مستقبل العمل سيتم رسمه بواسطة أكثر من اتجاه تطوري واحد بين الأبعاد المختلفة وفي داخلها. ولئن كنا نتصور أن فعالية اقتصادية واحدة مهيمنة - مثل جعل الإنتاج خالياً أو مرناً - قادرة على تحويل الاقتصاد الشامل بناء على مخطط وهدف موحدين، فإن هذا التصور ينتمي إلى عالم التصور للحداثة الأولى، التي تجاوزتها الفعالية الاقتصادية منذ مدة طويلة. بناء على هذا يعني نظام الخطر الإيجار على اتخاذ القرار، يعني الفردية وجمعية. طبعاً على أساس خلفية مصطنعة من القلق وعدم الاستقرار.

أبعاد نظام الخطر

أنظمة الخطر هي أنظمة تخترق حدود القطاعات والفروع، التي تطرح السؤال عن المجتمع من جديد. وما ذلك إلا لأن هناك "من النظرة الأولى نظرات بعيدة عن «سوق العمل» ستكون ذات أهمية أكبر بالنظر إلى مستقبل العمل وغيره، من أهمية الهواهب المتوقعة منذ مدة طويلة ومن ذلك أيضاً الأزمات المتوقعة قريباً بالنسبة إلى الصناعات القديمة".⁽¹⁾

يمكن تطوير وبحث أنظمة الخطر، بمعنى الاقتصاد السياسي لعدم الاستقرار والقلق والتسريع من العمل في الأبعاد التالية: العولة، والخطية، والفردية، وتأسيس العمل.

العولة بينما لا يتم العمل والإنتاج في النظام الفوري إلا خلال ارتباطهما

بالمكان، يشعر نظام الخطر في نزع المكان الاجتماعي عن العمل والإنتاج بشكل لم تعرف نتائجه المتوقعة حتى الآن. وقد سبق لي أن ذكرت جليلة العولة والمحلية وقد تمت محاولة حصر هذا أيضا عن طريق صفة "افتراضي": وهو الشركة الافتراضية، والإنتاج الافتراضي، والعمل الافتراضي والتعاون الافتراضي. غير أن الافتراضي لا يفهم بمعنى "الوهمي"، وإنما يفهم بمعنى تنظيم جديد للعمل والإنتاج يتجاوز المحال والأمكنة الاجتماعية. ولا يتضح خطر العولة فيما يتضح من أن نتائج طريقة العمل الغامضة مكانيا لا يمكن معرفة طرارها فحسب، وإنما يتضح كذلك من أن أخطار التيارات المالية المتوقعة عبر الحدود تصيب بثقلها العمل الثقافي المرتبط بالمكان، وبذلك تهدد المجتمع والدولة في قواعدها الأساسية؛ هناك ملايين من العاطلين والفقراء في إندونيسيا وفي بلدان أخرى بآسيا الجنوبية يستعملون هذه اللغة. ومن المستحيل تأمينهم (لا من قبل الحكومة ولا من قبل الخواص) ضد أخطار العولة الاقتصادية هذه

النتيجة في الوقت الذي ترسم فيه الأخطار البيئية والتقنية بصورة عامة في سماء الغرب، الذي يعاني من حساسيته ضد الخطر، تتحطم الأسواق، وتدهور قيمة رأس المال، فيرى الخبراء والمجموعات المهنية الكاملة أنفسهم وقد وضعوا في قفص الاتهام العام. ولنقل ذلك بصورة ملموسة: إن الأخطار البيئية تحول إلى أخطار رأس المال وأسواق العمل والمهنة. وهكذا تنشأ صور جديدة من المهن، من أمكنة العمل، وفروع الإنتاج، وسلاسل المنتجات والخدمات، من شأنها أن تحول تحديدات الخطر إلى أسواق جديدة - من مخرجي القمامة، ومخططي الزراعة ابتداء من أغنية تصدير التقنيات البيئية إلى المواد الغذائية "الخضراء"، ومواد البناء، والأثاث، أي تجهيز الحياة اليومية داخليا وخارجيا على التقريب.

التبعية والعولة تستلزمان إحداهما الأخرى وتزدان من حديثهما بصورة متبادلة في العقدين الماضيين كانت إيديولوجية السوق العالمية الحرة قد انتشرت على ظهر البسيطة، وكانت تبعة ذلك انتشار تدميرات المحيط في ظل تنصير الليبرالية الجديدة على غرار ما كان منتشرًا بالنسبة إلى التخطيط الاقتصادي

المركزي في الاتحاد السوفييتي في أيام الحرب الباردة. لقد أصبح الاستهلاك في ظللية مناطق التجارة الحرة، كما تمت في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT واتفاقية التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية NAFTA، أصبح عمليا خارج المراقبة في أغني الدول، وتضاعف ست مرات في أقل من ٢٥ سنة، كما ذكرت تلك الأمم المتحدة. بعبارة أخرى: الـ ٢٠ في المائة من البشر الأكثر ثراء، يستهلكون عموما ستة أضعاف ما كان يستهلكه أبائهم من المواد الغذائية والطاقة والماء، والمواصلات والنفط والمواد المعدنية.

الرقمية هي أيضا تجبر على العولة (والفردية)، وتمكن منها. لا ينبغي الخلط بين الاقتصاد الشامل الناشئ وبين "النظام العالمي"، الذي تحدث عنه فيرنان بروديل Fernand Braudel وإمانويل فالرستين Emmanuel Wallerstein فرقمية الاقتصاد الشاملة وتشابكه تستهدف اقتصادا، تتوفر فيه القدرة على العمل في الوقت الفعلي على مدى الاتساع الكوني. ينبغي للرقمية في النهاية أن تكون مساوية للأمية: من يحسن لغة الحاسبات الرقمية، يرى نفسه مفصولا عن دائرة الاتصالات الاجتماعية. وهو لن يطبع في الوقت نفسه قواعد التقنية الرقمية للرأي العالمي بطابعه فقط، إذ أنه سيحدد أيضا اتساع المرونة وأغراضها، والفراضية العمل وعقلنته، فينشأ نموذج عامل العلم الجديد لـ "البديوي العالي التقنية" أو أفضل لبديو العمل المشابكين. فهؤلاء يطورون عن طريق التقنية الجديدة قدرتهم على الوجود هنا وهناك في الوقت نفسه ويلغون ما للمكان من قوة الجاذبية. فلم تعد هناك بالنسبة إليهم من قيعة لإما... أو، بل (والواو العاطفة)، فهم في الوقت نفسه في معلمهم وفي البيت، هم معزولون ويعملون مع ذلك مع آخرين وآخرين. في مكان عديم البعد عبر الحدود والقارات، ولكنهم متشابكون هنا والأين بشكل ملموس.

فردية العمل، قد يكون هذا هو النتيجة المركزية لمرونة العمل، فبها تلتقي ثلاثة أشياء: عملية الحياة العالمية لإزالة التقاليد، بمعنى أن السيرة الذاتية

العادية تصبح سيرة اختيارية أو سيرة عمل من أعمال الهواية. فالعمل "يقطع" زمانيا وعقديا، ويصعب الاستهلاك فرديا، فتمت نشأة منتجات وأسواق فردية.

المخسبيس. من الضروري التمييز هنا بين وجهتي نظر وخطين تطورين فالامر يتعلق من جهة بالتسييس الفرعي للاقتصاد والعمل. ومنشأ هذا هو أن البيدييات الأساسية للعمل والحياة تصبح عن طريق أبعاد نظام الخطر المذكورة محل تساؤل. ولكن منشأه كذلك هو أنه لم يعد في إمكان أحد أن يحرص على الحلول الفاصلة في المسائل، التي تتصل بتشكيل الإنتاج والعمل. وبهذا المعنى فإن اندعام اليقين المنصوع الملاحظ علميا وكذلك حقيقة أن خيارات نماذج الحلول والأراء التجريبية تتنافس فيما بينها في جميع حقول العمل، كل هذا يؤدي إلى تسييس فرعي للاقتصاد والعمل. ذلك أن:

"تعدد الإمكانات عند التشابك المتزامن للبناءات والتأثيرات يدل بصورة متزايدة على نمو اندعام الضمانات وانعدام الرؤية الواضحة. وبما أنه لا بد من أخذ الإمكانات والنتائج الجانبية المحتملة بعين الاعتبار على نحو مطرد، فسيصبح من الصعوبة المتزايدة تحديد أهداف وحلول معينة وتقديمها على أساس أنها "إجبار عيني"... "ولذلك فإن الأراء تختلف حول ما إذا كان ما يحمله كثير من المشاريع المخترعة من ضرر أكثر مما يحمله من نفع وما يطرحه من مشاكل أكثر مما يقدمه من حلول لها"⁽¹⁾.

وقد استوعب "الإجماع الفوردي" من جهة أخرى الحل الاقتصادي السياسي لـ"عمل المواطنين". فطلق هذا من جراء إيمانه بمستوى معيشي متزايد مجاز الصراع الطبقي في غرفة الملابس، وراح يبدل جهده في التزام ديموقراطي (تجاره مقداره) خارج العمل في حلبيات السياسة (المشاركة في الانتخابات). إن مواطن العمل الفوردي هذا يفقد الآن في مسيرة عولة العمل وتفريده أرضيته المادية من تحت رجليه ويتم تسييسه بهذه الطريقة. وفحوى هذه المسائل المفتاحية هو: كيف تصبح الديموقراطية ممكنة وراء مجتمع عمل الوقت الكامل؟ كيف ستكون طبيعة الحق في الكسب المنقطع والضمان الاجتماعي؟ كيف وإلى أي حد يمكن للتطور

والتمويل الأساسي لمجتمع مواطنين مسئول عن نفسه حتى الآن أن يكونا مكملين للمهام الاحتكارية حكوميا وسياسيا أو أخذها على عاتقهما برمتها؟ سيتم طرح أهدافيتها في هذا الكتاب والتفكير في بداياتها على الأقل من حيث نتائجها السيرية والاجتماعية والسياسية؛ أولا برزلة الغرب، ثم المجتمع السياسي من حيث مقصد الواطلة العالمية.

تنظيم العمل العام، عمل الكسب الجمعي

لا ريب أن نظام الخطر يحدد الفعل الاقتصادي ويرسم خطوطه في ظل شروط الأسواق العامة والمنافسة على الساحة العالمية: سواء تغير سعر صرف الدولار، وارتفعت الفوائد أو سقطت، وتذبذبت الأسواق الآسيوية والأمريكية الجنوبية، واندخلت منظمة السلام الأخضر وثار المستهلكون بينيا، وزادت الحكومات في أسعار البترين والقيمة الحدية، وأخرجت الشركات منتجات جديدة إلى السوق، واندمجت وانقسمت أو أخفقت فجأة. فإن وضع الطلب، وقرارات الاستثمار، واستراتيجيات الإدارة تتغير من سنة إلى أخرى، ومن ربع سنة إلى ربع آخر، ومن أسبوع إلى أسبوع موال له نظام الخطر يعني: كل شيء ممكن مبدئيا ولا شيء يمكن التنبؤ بوقوعه ومراقبته. وفي عالم الأخطار الشاملة هذه سيصبح النظام الفوردي للإنتاج النمطي الواسع، القائم على أساس جامد ترسبي تدريجي من توزيع العمل، عائقا مركزيا لإدارة رأس المال. فهناك حيث لا يكون الطلب متوقعا سلفا، من الناحية الكيفية والتنوعية على السواء، وحيث تشتتت الأسواق على الساحة العالمية وتصبح بذلك مراقبتها غير ممكنة، وحيث تمكن التقنيات الإعلامية من طرق إنتاجية جديدة شاملة ولا مركزية في أن واحد، تنهار أسس الإنتاج والعمل المنمطين، كما عبر عنها تالور عظميشتيدش في "تسيير المصانع العلمية" بدقة واقتبسها منه لينين وأدخلها في فلسفة العمل والتنظيم السوقية. وذلك لأن جمود النظام الفوردي يتسبب في رفع التكاليف.

عندما يكثر الطلب، يجب على المصانع أن توظف فرقا خاصة باهضة الثمن لغوم بالعمل بالتناوب، أما في حالة الكساد، فيجب أن توضع الآلاف من المنتجات

الزائدة عن الحد. السيارات مثلا. في الأماكن المخصصة للوقوف بالمعمل، ولن يتم بيعها بعد ذلك إلا بأسعار منخفضة، ولا بد من وضع المشاريع الاجتماعية بعد مفاوضات طويلة. فالمنتجات الجديدة تستلزم تنظيمات مصنعية جديدة، أي إغلاق مصانع وإنشاء غيرها. ومن الممكن تجنب هذا أو الوصول به إلى الحد الأدنى، إذا تم النجاح في نقل أنظمة الخطر المتصلة بالأسواق العالمية العامة وتحولها إلى أخطار تدابير التسوية المتصلة بتنظيم العمل وعلاقات التشغيل العامة. وهكذا يحول شكل الحق والسيطرة الذاتية للعمل من التكفل المعياري إلى خطر إلغاء تدابير التسوية.

يقوم نظام التشغيل، الذي نشأ في المائة سنة الماضية، وصاحبه جزئيا صراعات اجتماعية حادة إلى حد كبير، على تمني عقد العمل والجهد المبذول فيه. ونلك بالمعايير الزمانية والمكانية على السواء. على أنه ينشأ مع خطر تدابير التسوية نظام نقص التشغيل، غير المنظم، والمجزأ الجمعي من خلال أشكال شديدة الرونة من حيث بذل مجهودات الكسب، تعد لامركزية من حيث زمان العمل ومكانه، وغير خاضعة لتدابير التسوية.

ومن بين النتائج: أن الحدود بين العمل وعدم العمل تغيى من حيث البعد الزماني والمكاني والعقدي على السواء، وتذوب بين عمل الكسب والبطالة، اللذين يصحان في حديهما لنلك غير منظورين اجتماعيا بشكل مطرد. فالأشكال الصناعية للعمل المتراكمة في الدور العالية وقاعات المعامل يحل محلها تنظيم للمعمل غائم بكانيات ملتبس داخليا وخارجيا بالنسبة إلى الأسواق، والمنتجات، والزبائن، والعمال، ورجال الأعمال، غير محدد وغير منظور باعتبار ذلك، وهذا الأمر نفسه ينطبق على البطالة. ستكون هي الأخرى غير منظورة، لأنها ستكون "مترسبة" في المنطقة الحرام بين التشغيل وعدم التشغيل. وفي النهاية لن تؤدي بذلك إلى حدوث شيء جوهري. ستبقى فقط لا منظورية تشابك رأس المال إلى مستوى تنظيم العمل. تناسبيا مع أرباح مشابهة من إمكانيات التنظيمات والتشابكات الجديدة الخفية بالنسبة إلى إدارة المصنع.

مرونة وقت العمل: أقل مالا، لكنها أكثر استقلالية

توافق نظام الخطر الاقتصادي مع خطر تدابير التسوية المتصلة بالتشغيل يمكن توضيحها بشكل مؤثر من خلال نماذج وقت العمل، التي يتم بواسطتها توافق وضع الطلب المتذبذب للشركات مع زمن ميزانية العمال بعضهما مع البعض الآخر. ويمكن اعتبار القاعدة الصاغطة: وهي أن هناك في أثناء ذلك نماذج من وقت العمل تتساقط في عددها مع الشركات تقريبا. ولا واحدة منها تشبه الأخرى، ولكنها كلها تتوجه حسب الصورة الرئيسية للرتة، التي يعترتها الشهيق والزفير بناء على وضع الطلب ورغبات التشغيل.

'مصانع فورد في كولونيا مثلا تنتفخ بمساعدة ما يسمى بحساب الوقت. فالعمال يعملون ٢٧.٥ ساعة، مع أن عقد تعريف العمل يتضمن ٣٥ ساعة. ويتلقون في مقابل ذلك ٢.٥ ساعة في الأسبوع الواحد تسجل في حساب وقتهم، وإلى جانب هذا يمكن أن يدعو إضافة إلى ذلك إلى العمل ٧٠ ساعة أخرى في العام في شريط الإنتاج أو في المكتب، تصب بدورها في الحساب. وإذا ما كان العمل قليلا، فإن المشاركين في العمل يخصمون الوقت من حسابهم، كما لو أنه كان نقدا. ويحاولون أياما للراحة. هكذا نستطيع أن نجيب عن تذبذبات حجم العمل، هذا ما قاله ريشارد غوبلس Richard Goebbels، مدير الموظفين في معمل فورد بكولونيا...

وسواء ارتفع عدد الطلبيات عند أويل Opel بروسلهام أو انخفض، فإن وقت العمل يضيى مع ذلك دون عائق، أويل يطلق على نمونجه اسم ممر الوقت، أما أسبوع العمل فلا يعرف عددا ثابتا للساعات. فهو يقع في مكان ما بين ٢٦ و ٢٨.٧٥ ساعة. إذ أن وضع الطلب هو الذي يحدد إيقاع العمل. وكذلك الأمر في شركة أودي: ضرمصغا فاللة تدعى هناك العمل المنتظم ليوم السبت. وإذا ما أكثر الطلب في الربيع مثلا، تضاف إلى ذلك أربعة سبوت أخرى، من غير أن تجبر أودي على دفع أجر إضافي. وكتعويض عن نلك تكون هناك في الخريف، عندما ينخفض الطلب بناء على التجربة، أربع جمعات مخصصة للراحة...

أما عند شركة ال.إ.ب.م IBM، فيدعى المكسب الأحدث وقت العمل القائم على

الثقة لم يعد هناك حساب زمني ولا مرعات. فيأقرب كل فرد وقت عمله بنفسه، ويوزع على العاملين مجموع وقت العمل بالنسبة إلى مكان زمني معين. أما كيف يوزع كل عامل وقته وهل هو يقوم بعمله في النهار أو في الليل، في البيت أو في العمل، فذلك متروك له وحده... والجديد في أوقات العمل المرنة هو أن صاحب العمل ليس من واجبه بعد أن يدفع أجورا على تكيف الإنتاج، ولكن عكس ذلك يعني: أن العمال لا يتقاضون مقابل على العمل الزائد بين وقت وآخر.⁽¹⁴⁾

كثيرا من الناس يظنون أن مرونة أوقات العمل ترتبط بتأثيرات انعكاسية تتصل بالمجتمع والتعايش، بحيث ينتشر الأفراد بلا ترو ولا ارتباط غير أن التجربة التاريخية، التي قامت بها شركة الفولكسفاغن في مدينة فولفسبورغ من هذه تطبيق أسبوع الأربعة أيام في صورة عمل متقلبة، لا تؤكد هذه المخاوف. حقيقة تستحل "الألة الرائعة"، التي جعلت من فولفسبورغ جماعة من المتساوين في كل من التكفل بهم والتعاطف معهم في إيقاع أوقات العمل المرنة ولكن تصورنا بأن "الناس المرينين" سيطوفون في كل مكان عبر المدينة فوق قبائيب ذات عجلات، يدخل اليتيم على حياة الرابطة ويجعل في النهاية من أسبوع الأربعة أيام "قاتل الزواج"، لم تؤكد الدراسات الاجتماعية الأولى.

"بروي مستشار الزواج قائلا: كان أسبوع الأربعة أيام موضوعا فوق كنيته، وكان للناس في البداية وقت أكثر ومشاكل أكثر. فقد التهب الصراعات الكامنة في الزيجات التقليدية: فالأب يريد أن يكون له رايه في تربية الأولاد وفي التدابير المنزلية، والمرأة تدافع عن امبراطوريتها، فيحدث تصارع القوى. ويقول مستشار الزواج إن أوقات العمل القصيرة تتطلب التكيف، لكني لا اعترف بأن كثرة الطلاق تتم نتيجة لذلك. بالعكس: سيبتاكم من يتعدو على ذلك من أن لديه وقتا أكثر يخصصه لاسرته وهوأياته".

يظن المتشككون أن هناك اختراقات في فرع أوقات الفراغ، غير أن العكس هو الصحيح بالنسبة إلى تجربة الفولكسفاغن: فهناك في كل سنة معدل نمو يقدر بعدد مزوج (من ١٠ فما فوق). أما صاحب الوكالة السياحية، فيخبرنا أنه: "يحجز للمسافرين إلى مالوركا من المتقاعدین المبكرين، الذين كانوا يشغلون

مناصب وظيفية، ويحجز السفرات البعيدة للعاملين - المرئين، لسته أسابيع في بعض الأحيان، فلديهم الآن نصيب أكثر من أوقات الفراغ وفي وسعهم إيقافه. فإين يوجد مثل هذا؟ ويحتني بائع بطاقة السفر فوق المائدة ويهمس: إن الأمور تسير في بانكوك كما كانت تسير في السابق، ولست أريد تقويم ذلك، فهذه هي تجارنتنا".

ولعل أوقات العمل المرنة تتجلى في الرغبة في القراءة؟

يقول صاحب أكبر مكتبة في فولفسبورغ ينس غروسكوبف: Jens Grosskopf كنا طبعنا ننتظر أن يكون الوضع عندنا خلال فترة وجيزة أشبه ما يكون بما هو واقع في منطقة الرور، ولكن ذلك لم يحدث، وكان قد تعلم بصفته تاجر كتب أن يعرف من خلال المعروضات المكتبية ما يحدث في المجتمع. فأسبوع الأيام الأربعة هو مجموعة البضائع ٥ و ١٠. فـه تتعلق بكتب السياحة، و١٠ بكتب الصحة، ثم كتب تصنع ذلك بنفسك أنت وكتب الهوايات. يقول غروسكوبف، في السابق كانت تباع كتب فونتانه Fontane ويول Boell، واليوم يباع دواء الربو والسفر إلى جزيرة تنريف.⁽¹⁵⁾

التكاليف بدل الرؤوس: المرونة باعتبارها إعادة التوزيع. ليس من الضروري بطبيعة الحال أن يتم تنميط عمل الكسب لا زامانيا ومكانيا ولا عقديا بالنسبة لجميع ميادين نظام التشغيل بشكل موحد ومتوازن في نفس الوقت، إذ لم يعد من الممكن اليوم معرفة أين يلتقي هذا التنميط بالحدود الفعلية والسياسية/أو الحدود السياسية، التي لا تمس ميادين العمل (ولا تمس معها المجموعات المهنية، والفروع، والأقسام.) على أنه يمكن القول منذ الآن أن مرونة وقت العمل لا تتم بحيادية الدخل. بمعنى أن إعادة توزيع الدخل (من أجل التكفل الاجتماعي، وفرض الترقية في الوظيفة) تتجه عند توزيع وقت العمل (الذي لا يخدم زيادة التشغيل، وإنما تعميم نقص التشغيل، وإلغاء البطالة) نحو الأسفل، أي نحو الهبوط الجماعي. فسياسة وقت العمل إنما هي دائما سياسة إعادة التوزيع، لذلك عليها اضطرابات وتفاوتات اجتماعية جديدة. وهنا يكمن جوهر مقاومة

النقابات وتسارع الكثير من الشركات إلى المخاطرة. ويظل لهذا اعتباره عندما تلقى الأشكال المرنة لنقص التشغيل الاهتمام الكبير عند الرجال والنساء، (خصوصا الشبان منهم)، لأنه يمكن في هذا النحو كسب الكثير من الاستقلالية في الوقت والتوفيق من جديد بين عمل الكسب وعمل الأسرة، وبين العمل والحياة بصورة أفضل وأكثر تلاؤماً بعضها مع البعض الآخر.

يستطيع الإنسان من جديد أن يوضح سياسة إعادة التوزيع من خلال التجربة المقدمة عن الفولكسفاغن في فولفسبورغ. فعندما قويت ظواهر الأزمة في بداية التسعينيات، وتفاقت التكاليف، وتزايد في النقصان في أن واحد عدد من يريدون الحصول على الفولكسفاغن، أصبح فجأة ١٥.٠٠٠ إنسان زائدين عن حاجة العمل. لكن قمة الشركات المتعددة الجنسيات قررت ألا تكسر مبدأ: شركة الفولكسفاغن لا تسرح عمالها. وهكذا وضعت مشاريع لجعل العمل عن طريق إعادة التقسيم أرخص واستعماله في الوقت نفسه بشكل أكثر فائدة:

يقول الشاعر: "التكاليف بدل الرؤوس" وكان هذا يعني استغلال كفاءات العمال، فاشتغل عمال الفولكسفاغن أقل من ٢٠ في المائة وكسبوا أقل من ١٥ في المائة، فكان هناك كثير من النزاع والخوف والقلق. فقد كان بعضهم يخافون على مستواهم المعيشي، والآخرين، من النقابات والمستشارين في الصنع، يخافون على نفوذهم. ومع ذلك فقد بقي الخوف في النهاية مجرد حدث عابر. يقول أحد عمال اليوم: "كان تقليص الأجر نوعاً ما على ما يرام، وقد شكونا مما تكبدنا من خسارة، ولكن على مستوى أرفع". ومنذ أن تم التقليص صار المرء يكسب في الفولكسفاغن مثلما يكسب في أي مكان آخر، ولكن نك يحدث في خمسة أيام بدل أربعة أيام. ولهذا فإن هذه التجربة الواقعية غير قابلة للنقل.

بناء على البحوث الشاملة القدمة حتى الآن فإن كافة عمال الفولكسفاغن ومستخدميهما قد قبلوا إلى حد كبير عالم العمل الجديد ٤٧، فقط في ١٦ في المائة منهم عبروا عن أنهم "غير راضين" أو هم "غير راضين جداً". والمفاجئ في الأمر أن المعجيين بنموذج العمل الجديد بالذات هم ممن ينتمون إلى المجموعة التي تتقاضى أدنى الأجور. فعدم الرضا ينمو مع تزايد الدخل. ويستنتج الباحثون

الاجتماعيون أن أصحاب الكفاءات الدنيا يهجم ضمان مكان للعمل، بينما يشكو أصحاب الكفاءات العالية من أن عليهم أن يعملوا كثيراً في وقت قليل. وهو ما يسمى بـ "تكثيف الإنجاز". وفرضية أن الخسارة المتصلة بالدخل هي المشكلة المركزية في أسبوع ٢٨.٨ ساعة من العمل لا تجد لها تأكيداً. فالنتيجة تقول: كلما كانت نماذج العمل أكثر جانبية، كلما ثمة استعداد أكبر لتقليص وقت العمل بصورة جزئية. ومن الواضح أن النساء - خصوصاً من لهن أطفال - أكثر رضا من الرجال، والعمال الشبان أسهل قبولاً لعالم العمل الجديد من العمال الأكثر قدماً.

على أنه من الممكن حقاً أن تساير أرباح سيادة العمال على معلمهم اللامركزية الكائنية مع خصخصة الأخطار الصحية والنفسية لهذا العمل. فمقاييس حماية العمل لا تخضع في أشكال العمل اللامركزية للمراقبة العامة، وتكاليف خرقها أو مراعاتها تلتقى على عاتق العمال (وهذا مثلما ما تقتصد المصانع التكاليف المتعلقة بالتنظيم المركزي لعمل الكسب من تكاليف البناية إلى صيانة مخازن الأجهزة الإلكترونية).

أماكن العمل الرخيصة الأكاديمية. ينضم إلى حل وقت العمل ومكان العمل حل عقد العمل العادي. وهذه الفردية التعاقدية، والعمل على استعمال أمكنة العمل الرخيصة العارضة، لا تتم في الدرجة الأدنى، وإنما تتم أيضاً في الدرجة الأعلى لسلم الكفاءات التدريجي، كما يتضح ذلك من المثال الآتي:

"كان يبدو أنه لم يعد هناك ما يعرقل مهنة كايت هولر Keith Hoeller الأكاديمية. فعندما نال شهادة الدكتوراه عام ١٩٨٢ كان قد توصل إلى إصدار عشرة كتب، وحصل على منحة من الحكومة الفرنسية كما عمل سنة مدرسا زائراً في جامعة سبيل Seattle، حتى إنه كان عضواً في هيئة مشرفة على مجلة متخصصة مرموقة، لم يكن ينتمي إليها عادة غير الأساتذة. ومع ذلك تأخر اختراق هذا الصاعد، فكان في السنوات ١٦ الأخيرة ينتقل من علاقة عمل مؤقتة إلى علاقة أخرى تليها. وكانت محطته الأخيرة المؤقتة: كلية في ولاية واشنطن الاتحادية، فكان يلقي فيها اثنتي

الكفاءات العالية، كما يتضح ذلك من قاعدة ٥٠/٥٠، التي أصبح لها في هذه الأثناء اعتبارها في الاقتصاد الأمريكي: فالولئك الذين بلغوا سن الخمسين ويكسبون ٥٠٠٠٠٠ دولار في العام، هم الذين يحقق بهم الأمر أولاً عندما تقطع أماكن العمل أو تدمر.

الأعمال المتعددة. ماذا يعني هذا في واقع الأمر حين يقل كسب المرء بحيث إنه لا يستطيع العيش إلا إذا كانت له أماكن عمل متعددة؟
أمام أورسلا مونخ Ursula Muench يوم طويل: فلها وظيفتان، واحدة تستغرق من وقتها ثماني ساعات، والأخرى ساعتين، وتركب بين ذلك الحافلة أربع مرات، يقدر مجموع ما يتطلب ذلك من وقتها بثلاث ساعات، تغير خلالها الحافلة اثنتي عشرة مرة، وعليها إضافة إلى ذلك أن تتسوق وتنظف وتطبخ للأطفال طعامهم، وهي على عجلة من أمرها على الدوام، فتمضي في معظم الأحيان ركضاً إلى محطة الحافلة. ويبقى لها حوالي ٨٠٠ مارك من الصافي بحكم امتنانها إلى صندوق الضرائب الخامس من عملها وقتاً كاملاً في مطعم من مطاعم ماكودالد بفيسبادن Wiesbaden، حيث تعمل ١٥٠ ساعة في الشهر، ويتكسب ٦١٠ ماركات في عمل إضافي كعامله منظفة في إحدى الإدارات بالبلدية. أما زوجها، فيكسب ٢.٢٠٠ مارك بصفته محاسب (Industriekaufmann)، وهكذا يتم لهما العيش بكفاية.

وأورسلا مونخ امرأة رزينة، لا تتضح في غالب الأحيان، وقد قالت في حديث لنا «إننا في حالة جيدة» غير أنه من المؤكد أن في هذا الذي تؤكد ه شيئاً غير صحيح: بالطبع، لو أن السيد والسيدة مونخ عملاً عمل الوقت الكامل، لكان نخلهما دون مستوى المساعدة الاجتماعية. فالمصلحة الاجتماعية في فيسبادن تخصص أن لهما مساعدة شهرية إذا ما هما طلباً منها ذلك، ولكن أسرة مونخ لم تطلب ذلك أبداً. فهي تفضل أن تذهب للتنظيف. حتى ولو نامت مرة واقفة أثناء ركوبها الحافلة. ولا ترى السيدة مونخ زوجها خلال الأسبوع إلا في الليل عندما يكون نائماً، ففي الصباح، عندما تنهض هي من نومها، يكون هو قد ذهب إلى عمله.

عشرة محاضرة في السنة. على أساس العمل لبعض الوقت. ولم يكن هذا العمل يدر عليه سوى ٢٦.٠٠٠ دولار في السنة. وكان يعرف مسبقاً أن حلمه في أن يصبح أستاذ كرسي لن يتحقق أبداً، إذ لم يخصص له حتى مكتب خاص به، لأن من يمارسون التدريس لبعض الوقت يعتبرون قوى عاملة بأجر زهيد مرغوباً فيها في المدارس العليا الأمريكية، التي تعاني من الانخفاض في ميزانية التكوين وفي المنافسة. وهناك حوالي ٤٥ في المائة من أساتذة المدارس العليا يقاسمون هولر نفس المصير، وهم ضعف ما كانوا عليه في سنوات السبعينيات.

وفي الوقت نفسه تقتصد هذه الكليات عدة أضعاف: في الأجور، التي تضم ٤٠ في المائة من الأساتذة العاملين وقتاً كاملاً، وتلقى منها المعاشات والضمان الاجتماعي المزعجة. وتمكثها هذه القوى العاملة لبعض الوقت من فائدة أخرى: تجعلها جذابة بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي: تمكثها. على العكس من الأستاذ الموظف مدى الحياة. من أن تستخدم وتشرح. وهذا يمكن المدارس العليا من الاستجابة للمطالب المتزايدة لزيائنها، من الطلاب، بسرعة وعلى نحو يتسم بالرونة.

وهذه تجارة ممتازة بالنسبة إلى الجامعات، ولكنها تنشر كليات البلاد إلى شطرين. فكأيت هولر يشعر أنه تلقى «الأجر الزهيد في مقابل عمله المرهق»، فليس هناك من مكافأة إلا للوقت، الذي يقضيه في قاعة المحاضرات. أما تصحيح أوراق الامتحانات وإعداد المحاضرات فلا يأخذ عنها سنتاً واحداً. وحتى تكاليف الوقود يجب عليه أن يدفعها من جيبه. مثل الكثير من المرشحين لبعض الوقت، الذين يتنقلون يومياً بين ثلاث أو أربع جامعات.^(١٤)

هذه الإمكانات. بالنسبة إلى الاقتصاد الخاص على الأقل. يتم تعويضها في ألمانيا عن طريق قانون تشجيع التشغيل، الذي تم التفكير فيه في البداية بوصفه حلاً مؤقتاً، وبه أصبح الأساس الشرعي لإلغاء تدابير التسوية بالنسبة إلى سوق العمل وحق العمل (العقود المؤقتة، والعمل المشترك، والعمل تحت الطلب، وعمل الإعارة)، وبذلك توفرت الآلية لتكامل تفريد عمل الكسب بصورة شرعية. إن الحجم المتدني يصيب أصحاب الكفاءات الدنيا كما يصيب أصحاب

وعندما يأتي إلى البيت، تكون هي واقفة خلف الطاولة في ماكودالد. إنها لتعمل في يومها الطويل عمل مدير أعمال متميز، لتستطيع قول هذه الجملة: «لدينا كل ما نحتاج إليه»، مع أن الأمر يتعلق بالإيجار والسيارة والألبسة.

إنها جولة في عالم العمل، الذي لا يعرف الكثير منا عنه شيئا. توجد في ألمانيا، البذ ذات الأجور المرتفعة، فروع، يندرج العاملون فيها رغم عمل الوقت الكامل تحت مستوى المساعدة الاجتماعية، لا سيما عندما يكون هناك أطفال لابد من تفتيتهم. وقصة نجاح شركة مثل ماكودالد ألمانيا، التي أنشأت خلال ٢٧ عاما ٨٥٠ مطعما، لم تكن ممكنة إلا عن طريق الأجور المنخفضة في الساعة، فهي تبدأ الآن بحوالي ١٠.٧٢ ماركاً. لقد نصح توماس هايل Thomas Heyhl، مدير نظام رابطة المطاعم الاتحادية، الذي يملك Mcdonald, Burger King, Pizza Hut، العمال بتقاضى راتب صاف يبلغ ١.٥٠٠ مارك: «إما عمل ساعات أكثر، بوصفها زمن العمل القاعدي، أو البحث عن عمل أو عميلين آخرين». وهذا ما يعتبره أيضا رجل أعمال الخدمات الشفاهي بيتر دوسمان Peter Dussmann، الذي يشغل ٢٧.٠٠٠ الف عامل على المساحة العالمية، شيئا عاديا.^(١١)

أعلى معدلات النمو في كل مكان من أنحاء العالم لها عمل مرن وتشغيل غير ثابت.

أعلى أقساط النمو في كل مكان من أنحاء العالم تقوم على مرونة العمل والتشغيل غير الثابت، وهذا ينطبق على ألمانيا أيضا. فمن عام ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥ هبطت مساهمة المرتبطين بالعمل في علاقات العمل العادية في البلاد من ٨٠ إلى ٦٨ في المائة. حتى بداية التسعينيات كان هناك عامل غير معياري مقابل خمسة عمال معياريين. وفي بداية الثمانينيات كانت العلاقة ١:٤ تقريبا، ووصلت في منتصف الثمانينيات ١:٢ تقريبا، وفي منتصف التسعينيات ١:٢ تقريبا. وإذا ما وصلنا عملية الإحصاء في هذا الاتجاه العام، فستكون العلاقة بعد ١٥ سنة ١:٦ تقريبا. وعندئذ لن تكون هناك أماكن عمل الوقت الكامل الدائمة والمضمونة اجتماعيا وقانونيا إلا بالنسبة إلى النصف من المرتبطين بالتشغيل.

كان معهد سوق العمل والبحث في المهنة قد قدر بالنسبة إلى ١٥ ١٩٩٥ مليون

ونصف المليون من المستقلين ظاهريا. والربع منهم ينشط في عمل جانبي، أي في عمل إضافي إلى جانب العمل المنتظم. ٥٠ فالقائمون بالخدمات الكتابية، والسعاة، ومسائرة الضمان الاجتماعي، وسائقو الشاحنات يسرحون على الدوام من مهملهم الثابت، ويمارسون الأعمال محتملين المخاطرة بأنفسهم، ولكنهم يظلون «مرتبطين بصاحب العمل القديم».

وتنص تقديرات حجم العمل غير القانوني على رقم أعلى، فقد رقم العالم الاقتصادي فريدريش شنايدر Friedrich Schneider بالنسبة إلى عام ١٩٩٠ حجم المبيعات في ميدان الاقتصاد الجانبي بـ ٥٦٠ مليار مارك ٥١. والظنون المتصلة بتقسيم العمل غير القانوني على العمال والعاطلين متباينة، إلا أنه غالبا ما يزعم البعض أن العمل غير القانوني يستمد قوته من جيش العاطلين عن العمل. وهكذا كانت نتيجة عينة عشوائية أن ٦٣.٠٠٠ من ٧٠.٠٠٠ من العاطلين المختبرين يقومون بعمل جانبي غير قانوني ٥٢. وهذا التطور، الذي أثبتته اللجنة الخاصة بمسائل المستقبل التابعة لحكومتنا بأفاريا وساكنن، يبدو على العموم مما تميزت به البلدان الصناعية المبكرة أيضا. حقيقة أنه ليس هناك فيما يخص أمريكا صفوف أرقام زمنية دقيقة بالنسبة إلى أولئك الذين يعملون ضمن علاقات غير معيارية، إلا أنه كان، حسب بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في

منتصف التسعينيات، ربع العاملين في الولايات المتحدة يعمل لبعض الوقت أو يعمل عملا غير ثابت، بينما كان لا يزال عام ١٩٨٢ يشكل الخمس ٥٢. ومن الجدير بالاعتبار أن كثيرا من الشركات تعود في مجال التقنيات العالية إلى إقامة علاقات العمل غير المعيارية، أي أنها تعود إلى ما يسمى permanently temporary «غير الثابت المستقر». لقد وصل عددهم في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٨٦ إلى ٨٠.٠٠٠.٠٠٠، وارتفع هذا العدد عام ١٩٩٧ إلى ٢٠٥. ويشكل هذا حوالي ٢ في المائة من العاملين. وتؤكد التقديرات أن «غير الثابتين المستقرين» قد بلغ في هذه الأثناء عشرة في المائة من العاملين في خمس من الشركات المتعددة الجنسيات، أي لدى شركات القمة في ميدان التقنيات العالية (مثل AT&T، Microsoft).^(١٢)

إن إمكانية تقسيم العمل وربطه بكل الأمكنة وفي كل الأوقات بالنظر إلى ما له

مهمات وأهداف، قد خلقت مكان القوة للشركات الافتراضية، التي طورت فعاليتها وحقيقتها منذ مدة طويلة، وذلك هناك حيث لا تزال، فيما يبدو، متارس الحماية التقليدية القديمة لمجتمع عمل الوقت الكامل سارية المفعول. ولكن التهديد عن طريق الافتراضية حاضر في كل مكان. وحركية رأس المال اللامحدودة تلتقي بـ "جمود" العمل الثقافي و"المؤسسي"، الذي اتخذ طابعاً مغايراً في كثير من البلدان وأصبحت له ضماناته التشريعية. وبذلك اتضح وجهة التطور: عن طريق حل وقت العمل، ومكان العمل وعقد العمل تدفع مرونة العمل من خلال تجربة حقيقية متواصلة إلى غاية حدودها وإلى خارج حدودها ويتم اختبارها. وتصدق المجتمع إلى فائزين وخاسرين ليس هو ما يميز نظام الخطر. لقد كان لهذا اعتباره بالنسبة إلى كل المجتمعات في جميع العصور، بل الشيء الحاسم في الأمر هو أن القواعد نفسها، التي يفسر الإنسان ويربغ على أساسها، ليست واضحة ولا هي مفهومة بالنسبة إلى الأفراد العاملين. ونظام المرونة يعني في النهاية: أفرح، لقد أصبحت معرفتك قديمة، ولا أحد يستطيع أن يقول لك ماذا يجب عليك أن تتعلم، حتى تكون هناك في المستقبل حاجة إليك!

تدابير تسوية الخطر لا تعمم اندعام التكتلات الاجتماعية فقط، وإنما تعم أيضاً اندعام اليقين في القواعد الأخلاقية والمعرفية. ومن ثم تنشأ معضلات جديدة: هو أن إبداع الأفراد لم يكن أبداً أهم مما هو عليه في هذا اليوم، الذي تتوقف فيه المبتكرات الإنتاجية على التطبيق الخلاق للتجديدات التقنية في العلم والاتصال، وأن العاملين لم يكونوا أبداً. بغض النظر عن قدراتهم وشهاداتهم، أرق شعوراً مما هم عليه في هذا اليوم، الذي يفرعون فيه، ويعملون دون قوة جماعية مضادة وأكثر ارتباطاً من أي وقت مضى بالعمل في شبكات مرنة، لا يتمكن غالبيتهم إدراك معناها ومعرفة قواعدها.

غض الطرف، عن السياسة و التجرىم

إن نوع العمل غير الثابت متفجر سياسياً إلى أعلى درجة، ولا يبقى للسياسة، التي تحاول أن تعيد عالم العمل العادي، في نهاية الأمر سوى ثلاثة طرق: غض

الطرف، الإجمام أو توجيه المسارات. لقد طبقت الحكومة الاتحادية (لا) سياسة غض الطرف تحت رئاسة المستشار كول Kohl، ووصلت بها إلى اللامعقول. ad absurdum ولكن تصدعات السد لا يتم إيقافها، كما هو معروف، إيقافها عن طريق النظر بعيداً عنها. إنه ليحدث الكثير بالذات، عندما لا يحدث شيء من الجانب السياسي. فقد ارتفع بسرعة خلال عشر سنوات عدد الذين يمارسون عملاً قليلاً من ٢,٨ مليون إلى ٥,٦ ملايين. وكانت آثار ذلك واضحة: فهناك حيث لا يصبح استثناء الأعمال الصغيرة غير المضمونة اجتماعياً قاعدة، يموت نظام الضمان الاجتماعي القديم. بمعنى: أن سياسة غض الطرف توافق على تحمل المخرج الخفي للدولة الاجتماعية.

من يراهن "الآن حق الحق" على عمل الوقت الكامل، يسرع بالنظر إلى فيضان أشكال التشغيل "المنحرفة" إلى تطبيق سياسة الجناية. انظر إلى هذه الفوضى. هناك في برلين عدد لا يحصى من العمال غير القانونيين، والمتاجرة بتخفيض الأسعار الحقيقية، والاستقلالية الصورية. إن الناس يودعون نظام الضمان الاجتماعي مع أنهم يعملون... هذه ليست أشكالاً مزينة، هذه اعتداءات على القانون، يمكن للمرء أن يسميها الاستغلال، هذا ما صرحت به الوزيرة الجديدة لمئون الأسرة كريستينه بيرغمان Christine Bergmann وملازمة مع ذلك يجب منع التشغيل غير القانوني، وإيقاف الاستقلالية الصورية، ومنع استغلال مناسبات الـ ٦٥٠ ماركا، وإرجاع الضمان الاجتماعي، خصوصاً أيضاً بالنسبة إلى أصحاب مناصب الرواتب الرخيصة، هكذا وضعت الحكومة الاتحادية ذلك في برنامجها. ويراهن وزير العمل ريستر Riester على التوفيق بين التجريم وتوجيه المسار، بمعنى اللجوء إلى سياسة الترهيب والترغيب. يقول ريستر: الأمر لا يتعلق بالعودة إلى علاقة العمل العادي القديمة، فلا يمكننا أن ننظر إلى هذا دون أن نفعل شيئاً حين تصعب الأنظمة القديمة غير صالحة أو تستخدم أسسها استخداماً سيئاً عن قصد، فالتنوع نفسه يحتاج إلى قواعد. ولكن أية قواعد؟ كثيراً ما يتم عند الجواب عن ذلك تجاهل "العقلانية الاجتماعية"، التي هي أساس لوبيع علاقة العمل العادي، يجب أن نفهم هذه العلاقة بوصفها "الدائرة غير

الرسمية، أي بوصفها حركة يستمد قوتها من نفسها ومن معنى العمل والاقتصاد غير الرسميين في ظل شروط الخطر.

فجوة العدالة في مجتمع التضامن

السؤال الصعب هو: كيف يمكن أن يصبح العمل أرخص، حتى تنشأ أمكنة عمل أكثر، ويجدد في الوقت نفسه المجتمع التضامن للضمان الاجتماعي، وتوزع التكاليف (أو التوفيرات) اجتماعيا بصورة عادلة؟ وهل هناك ما هو أقرب من فرض الضمان الاجتماعي في آخر المطاف؟ على أن لهذا نتائج متناقضة، إذ أن مناصب العمل الرخيصة تفقد بذلك ما يجعلها جذابة في عيون رجال الأعمال. التكاليف المنخفضة وحجم وجودها تحت التصرف. وعندما يعترض المرء على ذلك، ويعفي هذه المناصب من الضريبة الجمالية ٢٠ (في المائة) من أجل تسديد مبالغ الضمان الاجتماعي، فهو يثير من ناحية احتجاج أولئك الذين يتلقون الضرائب بشكل جوهري. وهم في ألمانيا رجال الحكومات الإقليمية. إلا أن على المرء أن يتساءل في الوقت نفسه: ما هي علاقة عدم دفع الضريبة، التي هي في صالح المرأة العاملة في عدة أماكن المكلفة وحدها بتربية الأطفال تملأها هي في صالح زوجة صاحب العمل، التي تريد أن تكسب شيئا إضافيا. ما هي علاقة ذلك بالعدالة؟ أو لماذا لا ينبغي، إذا كان من الضروري أن تدفع مبالغ الضمان الاجتماعي، لأولئك الذين يفعلون هذا، أن يطلبوا أيضا خدمات معاشية مناسبة؟ لكن الحكومة ترفض قائلة، فليكن الشيطان دون ذلك. وبذلك سيرهق كاهل مجتمع التضامن، لأن الخدمات القليلة الخاصة تجوز في النهاية ما يقابلها من خدمات غالية. وينبغي أن يواصل المرء تساؤله: لماذا ينبغي لكثير من العاملين، وهم خاضعون لفريضة الضمان الاجتماعي الكامل، أن يدفعوا المال من أجل حماية هم ليسوا في حاجة إليها على الإطلاق، لأنهم مأمونون - مثل المتقاعدين والطلبة - من قبل جانب آخر؟

القاعدة هي الاستثناء حقيقة العمل. وهذا تواضع محض في التعبير.

لزاد اضطرابا، وتدخل الدولة المنظم يحتاج إلى مقولات واضحة. فكيف يمكن ربط ذلك؟ يتم عندما نجعل من الاستثناء قاعدة. وهذا يعني الغرور. يعني كثرة الحركة من دون عمل، تقديم مثل استعراضي للسياسة الرمزية، التي يمكن أن نقول عنها في أحسن الظروف إنها تتم على أساس من انعدام الدراية وتوفر النية الحسنة. من المؤكد أن المادة مسحورة، ما دامت هناك حقائق متناقضة تختفي خلف مقولات العمل المتساوية، على ما يبدو، لا يستطيع أي إنسان التوفيق بينها. فالمطاعم، وخدمات التنظيف، والمتاجر الفردية، يسودها في هذه الأثناء إلى حد كبير ذلك العمل غير الثابت. ومن الغامض، فقد عرض للخطر هذه الفروع الاقتصادية ومناصب العمل، التي كان يريد خلقها.

بناء على مشاريع وزارة العمل، فإن أصحاب مناصب العمل الصغيرة لصندوق الضمان الاجتماعي أكثر من ٣٠٠ مارك. ولكن ذلك لا يتم إلا عندما يكونون مؤمنين مسبقا، عبر الأسرة مثلا. إذ لم يكن الإنسان كذلك، وكان يكسب ما بين ٣٠٠ و ٦٢٠ ماركًا، فعلى صاحب العمل أن يدفع لصندوق الضمان الاجتماعي مبلغا زهيدا. ولكن حماية الضمان الاجتماعي لا تنجم عن ذلك. ونفس الأمر بالنسبة إلى الضمان الاجتماعي الخاص بالعاطلين. وكل هذا ينطبق على القوى العاملة في المواسم، ولا تتم الاستشارة فيما يخص الاستثناءات بالنسبة إلى مجموعة من المهن مثل موزعي الجرائد. هل اتضح كل شيء؟ إن محاولة صب قاعدة العمل المعياري المنعقدة في قواعد تتحول إلى قصة واقعية ساخرة.

اختلافات متناقضة / احتياطات. يستطيع الإنسان أن يبدي تذمره من مناصب العمل الرخيصة بأفضل الأداة والبراهين، بل يمكنه أن يصمها بأنها استراتيجيات استغلال يقوم بها رأس المال الشامل الفاعل، على أنه لا ينبغي له أن يعجب إذا ما فقا عينيه أولئك الذين يريد أن يحميهم. إن مناصب العمل الرخيصة إنما هي مناصب نساء في أغلب الأحيان (في ألمانيا أكثر من ٨٠ في المائة). في أوضاع مختلفة: فالأمهات المربيات لطفالهن بمفردهن، اللواتي بنين حياتهن على حمل هم أطفالهن؛ أو الأمهات المتزوجات، اللواتي يقع على رؤوسهن كل عمل من

الأعمال المنزلية ويريد أن يخرج من البيت والبحث عن يعترف بهن، ويرغب في أن يعمل شيئاً من أجلهن، وقد يكون عليهن أن يتفقن دخلهن الإضافي في العناية الضرورية بالأطفال. فالأمر يتعلق بدقة على هذا الوجه أو ذاك بالناخبات النموذجيات للديموقراطية الاجتماعية، اللاتي يوصنن بتهمة العمل "المخالف". وهن ينتمين إلى الناس الصغار، والوسط الجديد غير المستقر. إن سياسة التسوية الغاضبة تجابه بسرعة ظواهر متناقضة، ينجم عنها أن يهاجم المحبين حماهم، وذلك - وهذا هو الجانب الآخر من الوسام - لكي يحمو "مستغليهم" وبذلك قد يكون من السهل إدانة الانتلاف "المخرف" بين "المستغليين" و"المستغليين" بأنه تضامن سلوك غير متضامن. ألا يخرقون في اتفاق صامت قواعد مجتمع التضامن ويجنون على أولئك الذين يسدون حسب المعايير واجباتهم الاجتماعية على جانب العمال وأصحاب العمل على حد سواء تحت التحبب والأين؟ ومع ذلك فإذا ما أقدمت السياسات كلها على إلغاء مناصب العمل الرخيصة عمداً أو عن قصد، فإنها لا تلغي الحاجة إلى مثل هذا النوع من العمل. لا من الجانب الاقتصادي ولا من جانب السكان. وهذا يعني: أن سياسة التجريم تأتي كعمال للنبوة التي تؤكد نفسها. تعضد هذه السياسة الانخراط في العمل غير القانوني والاقتصاد غير الرسميين اللذين تسهما بميسم الجريمة.

تخفيض الخدمات لمجموعات من السكان ذوي الدخل الأخذ في الانخفاض. إن الخدمات الرسمية (عن طريق ارتفاع الأعباء، والضرائب) غالبية وتصبح باهظة الثمن بالنسبة إلى مجموعة من السكان، الذين تنخفض مداخيلهم، لكنهم يريدون الاحتفاظ بمستواهم المعيشي. والانحراف نحو الاقتصاد غير القانوني يشبه بهذا المعنى قرش التوفير، الذي تحاول المجموعات الضعيفة الدخل بواسطته المحافظة على مستواها المعيشي.

الملازمية بوصفها استراتيجية ترشيد مصنعية. اتساع عمل الإعارة، والاستقلال الذاتي الظاهري، غير الثابت الدائم، كل ما سبق يتناسب مع

الاستراتيجية المصنعية، التي تترايط فيها الفوائد المركزية بالنسبة إلى المصانع: وهي تخفيض تكاليف الرواتب، والزيادة من المرونة، وأخيراً وليس آخراً إلقاء المخاطر على عاتق المستخدمين.

العمل والفقير فخاخ الهبوط والمزق. مع اتساع العمل غير القانوني وانقاص التشغيل ينمو إرغام الفرد لنفسه على تعويض ما يخسره في دخله عن طريق عمل أكثر. وملازمة مع ذلك لا بد من ممارسة العمل في المناصب الجانبية (العمل غير القانوني، والعمل المستقل ظاهرياً أو العمل لبعض الوقت). إن فنقص التشغيل والعمل غير الرسمي يزيدان من الطلب على نقص التشغيل والعمل غير الرسمي. ومع ذلك فإن لهذا السلوك، مطبقاً على الجميع، أضراراً جماعية في هذه الطريقة يزداد الطلب على العمل المرز غير الثابت، ويضعف موقف الفرد في هذه السوق الرمادية، وتتج عنه خسارة في الدخل. إذا انعدمت التقنيات، التي تضع هذا أدنى لمنافسة عارض الطلب الأدنى لعارض قوى العمل، فإن خطر قضايا الفقر المتفاقمة ينشأ من نفسه.⁽¹⁷⁾ بالمناسبة: إنه ينشأ عن طريق العمل. ما كان في السابق متنافياً، يصبح الآن مترابطاً: العمل والفقير - العمال الفقراء poor working.

البطالة، وعدم العمل، والعمل غير القانوني. العاطلون عن العمل لديهم الكثير من الوقت وهم غير مطمئنين من الناحية المالية. والمفارقة هنا هو أن استلام مخصصات البطالة يرغب على الفراغ، والترجمة الفكرية لهذا تقول: على الضمان أن يلزم نفسه بأن لا يتناول قطرة من الماء، لأنه يستلم بصورة رسمية كأساً من الماء، يومياً لبلّ حجرتة الجافة. وإذا هو لم يفعل ذلك، فإنه يعتبر "نصاباً اجتماعياً، يرتكب جريمة انهيار الجماعة.

هذه القضايا، التي تتفاقم بشكل دوري - من تنوع تسويات مناقضة عديمة العمل، وانتلافات متنافية، وتكاليف باهظة تتصل بالخدمات الهامة، وخسائر المدخيل، ولارسمية بوصفها استراتيجية مصنعية، وفائض الوقت، واضطرابات

مالية عالية بالنسبة إلى العاطلين، تساعد كلها على العمل غير الرسمي والاقتصاد غير الرسمي وتسرّع بايجادهما.

وليس من الممكن معالجة معضلات سوق العمل بصورة ناجحة دون القضاء على جرائم الاقتصاد غير الرسمي. وعندئذ سيكون من الممكن أن تتحطم السدود سياسة إما - أو - إما العمل والأجر أو البطالة - تؤدي إلى إلقاء أخطار هذه اللارسمية الجديدة على عاتق العاملين. وفي المقابل لا يمكن أن يتعلق الأمر أيضا بانسحاب الدولة نظرا لانهايار سد العمل العادي بحيث لا تجعل من خلال هذه الطريقة من حل العمل الرسمي ونظام الضمان الاجتماعي المرتبط به هدفا لها. وهذا يعني: أن السياسة تقع في مازق بين الجناية والاعتراف بالعمل غير الرسمي.

في وسع مقالنا بثاني أن يستنتج أن: معضلة السياسة، التي تريد أن تمنع انهيار سد العمل المعياري، يمكن في أن الاختيارات الثلاثة في النهاية - غض الطرف، والتجريم، أو توجيه المسار - يؤدي إلى نفس النتيجة: فمستقبل العمل يمكن في التكاثر من مناصب العمل الرخيصة. ولئن كانت هذه الحالة غير ممكنة على الإطلاق، فسأظهر ذلك فيما بعد. ولأقدم هنا مجرد إشارة أولى: وهي أن النتيجة لن يكون لها من اعتبار إلا بقدر ما يكون هناك احتفاظ بمعيار عمل الوقت الكامل مدى الحياة. على أن هناك حياة أخرى وراء متاعب الكسب والبطالة الجماعية، إذ 'ينبغي أن توسع رابطة العمل وتصحب رابطة عدم - الكسب التطوعية' (مارتين كيمبي Martin Kempe)، إذا ما أريد لها أن تحظى بالنجاح بمعنى: ينبغي أن يكون هناك حق في العمل المتقطع، يسمح للنساء والرجال التنقل بين حقول العمل التطبيقية المختلفة. عمل الكسب، عمل الأسرة، عمل المواطنين، على الوجه الذي يختارونه.

النتيجة

من يقتصر على فضح البطالة العامة، فإنه يسهو عن الظاهرة الجديدة، التي تؤدي إلى تقارب متناقض بين ما يسمى بالدول 'الحديثة جدا' وما 'قول الحديثة'

أي تعويض العمل المعياري بالعمل غير المعياري. فالنمو الاقتصادي تحت شروط السوق العالمية الراهنة يجعل من تصور التشغيل الكامل التقليدي، أي مناصب العمل المستمرة مدى الحياة مع ما يتبعها من ترقية وما إلى ذلك، تصورا قديما. وإن هذا ليحدث بوضوح في الإنتاج الصناعي، ولكنه، وهو ما يتسّر عليه في أغلب الأحيان - يحدث هناك بالذات حيث يرى الأملون مناصب العمل الجديدة الجذابة وقد توفرت بالنسبة إلى الجميع. وذلك في قطاع الخدمات بمجتمع العلم. ففي بؤرة التقدم بالذات تتم التآلية، وإعادة البناء، وعملية التفكيك والنقل إلى الخارج، وتسير معها أمواج من العقلنة الجديدة، التي لا أحد يستطيع التنبؤ بما سيؤول إليه أمرها. ولن تغير جميع تضرعات مجتمع التشغيل الكامل القديم وفضائله في هذا الأمر شيئا، كيفما كان ما يعد به رجال السياسة.

ومع ذلك فإن الإيمان باستعادة وقت التشغيل الكامل بنجز الكثير، فهو لا يهز الرأى العام والعلم من عبء الأسئلة الكبيرة غير المحتملة ومن عبء سياسة انقضاء ضرورة العمل فحسب، وإنما يساعدها أيضا على وضع أسس جديدة للتعايش الاجتماعي. ومن يأمر على العكس من ذلك بمعجزة خلق مناصب جديدة على الطريقة الأمريكية، بغض النظر عن النماذج الأفلاطونية للتقاليد العلمية الاقتصادية، فإنه سيقول في نهاية الأمر: ابلعوا الدواء المر الليبرالي الجديد، وسيكون كل شيء على ما يرام.

الف عالم للعمل غير الثابت . أو : لماذا يمكن مشاهدة

مستقبل العمل في أوروبا في البرازيل

"السؤال إذن هو : ما ذا يفعل الناس بوقتهم ، ومن أين يأتيهم الرزق وصورتهم الذاتية؟ سيكون لذلك في المائة سنة القادمة مظهر مغاير لما كان عليه في المائة سنة الماضية. قبل مائة سنة لم تكن هناك بطالة. فقد اخترعها القرن التاسع عشر. قبل ذلك كانت حياة الناس أكثر صعوبة، حتى عمال الصناعة كانت لا تزال لهم في أغلب الأحيان علاقة بالريف أو بنشاطات حياتية أخرى. وسياتي الآن وقت، نقبل فيه على أشكال حياتية أخرى . ليس جميعنا، ولكن عدد كبير ومتزايد منا وستكون هذه الأشكال الحياتية أقرب إلى الحياة، التي عرفتها النساء في العقود الأخيرة منها بالحياة التي عرفها الرجال، بمعنى أنها لن تكون هناك ترقيات في مناصب العمل، وإنما سيكون هناك توفيق بين العمل لبعض الوقت، وعقود العمل بين الوقت والآخر، والعمل غير المجبور. والعمل التطوعي من أجل المنفعة العامة، وكثير من الأشياء الأخرى. والأمر الحاسم في الأمر هو : أن هذا التحول الأساسي ينبغي أن تشجعه السياسة لا أن تعيق خطاه. ففي هذا المكان يعني رجال السياسة بالفشل، ويظل خطاهم متعلقا بالطرق القديمة تماما، بينما يكون الناس قد انتقلوا في واقع الأمر منذ مدة إلى سلوك طرق أخرى. فالعاطلون عن العمل لا يجلسون هناك وهناك ببساطة أو يقفون مصطفين أمام مصلحة العمل، وإنما هم يبحثون عما يمكن تسميته بمحفظة Portfolio النشاطات، بعضها مدفوع الأجر، وبعضها الآخر غير مدفوع الأجر. إنه لعالم مجنون هو هذا العالم الذي دخلنا فيه مقارنة بمقاييس مجتمع العمل القديم. ولكن هذا يشكل المرحلة الانتقالية، وهي موجعة لبعض الناس، ما دام لها استمرارها، خاصة بالنسبة إلى الرجال، الذين لا يستطيعون التعود عليها، بحيث تصبح فكرة الترقية الجامدة لا تحصل فرصة عمل تدوم مدى الحياة"⁽¹³⁾

لكن أثر نزول المصعد، النزول إلى غير المستقر لا يصيب الجميع بنفس الدرجة أبدا. فلا يزال ما يلي اعتباره دوليا: زيادة عدد غير المؤمن عليهم وأشكال التشغيل

أهم الثابت عند النساء أكثر منها عند الرجال إلى حد كبير، ويشكل النساء القسم الأكبر من العمل الفقير. إن تحول نظام عمل الكسب، الذي يفتح المنطقة الرمادية بين العمل وعدم العمل، يتم بوصفه نزول إلى الفقر، خصوصا بالنسبة إلى النساء. وكذلك العدد المتنامي من الرجال، الذين يرون أنفسهم يجابهون سيرة حياة مهنية غير مؤمنة ومجزأة ليس لها تأثيرات إيجابية في التخفيف من حدة النزاع الجنسي، بالعكس، فبالقدر الذي يدفن فيه "نظام الزمن القصير" Richard Semet أيضا أسس العلاقات المشتركة الغرامية والزوجية والأبوية والعائلية، يكون ذلك مدعاة لأم الرجال والنساء على السواء، وتتطفئ حسبة الحياة العامة.

فكيف يدرك المرء ماذا يحدث؟ هناك تحول يتم حسب نموذج "الرؤوس المبدلة": فإلذان ما يسمى بما "قبل الحداثة" لا تستطيع بساهمتها الكبيرة في العمل غير القانوني المتنوع أن تقدم لدول ما يسمى "بالحداثة المتأخرة" لجوهر الغرب الصورة المنعكسة لمستقبلها، وهذا ما أقصده بـ "برزلة الغرب": قلب التعبير الشخصي عن صور المجتمع في العالم الذي أصبح منفتحا ولم يعد يحتل مخططات المراكز والأرياف. هذا التصعيد يثير الشك في المركزية الأوروبية المعكوسة، التي تعيد بناء المعايير والأفكار التطورية الغربية."

العاملون لبعض الوقت في قطاعات العمل المختلفة ١٩٩٢

الجنود	الاقتصاد	الصناعة	الخدمات	المجموع
في ١.٠٠٠٪	في ١.٠٠٠٪	في ١.٠٠٠٪	في ١.٠٠٠٪	في ١.٠٠٠٪
من بينهم نساء	من بينهم نساء	من بينهم نساء	من بينهم نساء	من بينهم نساء
أوروبا ١٥ ١.١٩٦ ٦.٢	٢.٨٤ ٧٥.٨	٦٣.١٧ ٨٥.١	١١٢.٢١ ٨٣.٥	
بلجيكا ٧ ٧١.٤	٤٢ ٧٨.٦	٤٦٦ ٩١.٤	٤٦٦ ٨٩.٧	
بنمارك ٢٧ ٤.٠	٧٩ ٦٤.٦	٤٨٤ ٧٩.٦	٥٩٢ ٧٥.٨	
ألمانيا ٢١٧ ٧٦.٥	٩٦٢ ٨٧.٩	٤٨٠ ٩٠.٢	٥٢٥ ٨٩.٢	
اليونان ٢١٧ ٦٥.٧	٣٠ ٣٣.٢	٤٨ ٦٨	١٧٥ ٦١.٧	
إسبانيا ٨١ ٥٨	٨٠ ٧.٠	٥٦٧ ٨.٠	٢٢٧ ٧٧.٠	
فرنسا ٢٠٨ ٧١.٢	٣٧٥ ٧٩.٦	٣٠٥ ٨٥.٥	٢.٧٩١ ٨٣.٨	
أيرلندا ٩ ٤٤.٤	١٢ ٥.٠	٨٤ ٧٨.٦	١.٠٤ ٧٢.١	

إيطاليا	٦٣.٠	٣٥٤	٥٧.٩	٢٤٢	٧٣.٩	٧٤٣	٦٨.٥	١.٣٣٩
لكسمبورغ -	-	-	-	-	٩.٠٠	١٠	٩.٠٩	١١
هولندا	٦٤.٣	٧٠	٥٠.٩	٢٣٤	٧٦.٩	١.٧٥٥	٧٢.٩	٢.٢٨٤
النمسا	٩٤.٧	٩٣	٨٣.٩	٤٨	٩٠.٦	٢٢٠	٨٩.١	٣٧٠
برتغال	٥٤.٨	٩٣	٦٥.٥	٥٥	٧٥.٧	١٨١	٦٨.٤	٣٢٩
فنلندا	٤٢.٤	٢٣	٥٠.٣	٢٠	٧٠.٧	١٢٧	٦٤.٥	١٧٠
السويد	٦٢.٠	٢٨	٦١.٨	١٣١	٨٦.٣	٨٥٩	٨٢.١	١.٠٢٢
بريطانيا	٦١.٨	١١٠	٧٩.٩	٦٦٥	٨٦.٤	٥.١٦٨	٨٥.٢	٥.٩٥٤

المصدر: ميرثاب كازونفا، عمل النساء في أوروبا، مخطوطة، برشلونة ١٩٩٩

بمساعدة نموذج سلمي هو البرزلة، وقد تعرض هذا التعبير لمشاكل المقارنة الثقافية التي لا يوجد لها حل تقريبا. غير أن فرضية من هذا القبيل لن تصبح قبل كل شيء قابلة للنقاش (وقابلة للنقد) إلا عندما توضع البراهين عليها وتقدم بشكل نموذجي مثالي بناء على مواصفات خاصة من حيث المضمون. ماذا تعني "البرزلة" إن (بوصفها نموذجا مثاليا)؟

قد يقال من باب النقد الذاتي والسخرية الذاتية أن فرضية البرزلة تجدد الصورة الرومانسية لهذه البلاد من جديد بعد أن عرف معناها تحولا سلبيا. إذا كان الأوربيون قد حجوا في القرن التاسع عشر إلى "جنة البرازيل"، فإن الجرائد الألمانية تنقل يوميا الخبر، الذي يكاد يكون شعيرة من الشعائر، وهو المتعلق بالتساؤل عن عدد موتى الكرنفال في ريودي جنيرو، ولكنها تغفل عن الإشارة إلى أن الكثير منهم ليسوا سوى موتى «عاديين» من ضحايا حوادث المواصلات أثناء سفرهم. فالكرنفال هو وقت العطلة في الوقت نفسه.^(٩٧)

لقد تصدع تطور البرازيل عدة مرات، وكان مليئا بالتناقضات: فالنظور الاقتصادي لا يتزامن مع التطور الاجتماعي؛ ولكل منطقة من المناطق المفردة والحكومات الإقليمية تاريخها الخاص، وهي لذلك كل شيء، إلا أن تكون منسجمة فيما بينها؛ وخطاب السياسة البرازيلية ليس له في أغلب الأحيان علاقة بالواقع الفعلي؛ فالتفكير المتطلع، والإيمان بالمعجزات، والشوق إلى الخلاص يمكن أن

الردي هاهنا دون أي مشكل رداء المصطلحات الاجتماعية والاقتصادية «العديبة» ومتبايع. «فليس هناك من برنامج للاستقرار من غير أن يكون له تبريره المعتبر، ولا من اختيار لا يكون له مخلص جيد.»^(٩٨) مع ذلك ينبغي أن نواجه بفرضية البرزلة هذا التشكيل النموذجي بالذات و«بوضوح فوضى التقدم».

وداع العمومية الغربية لمجتمع العمل

هل يظهر تطور بناء الكسب في المجتمعات كلها ملامح مشتركة وعالمية في الوقت نفسه، أم أن هذه تتنوع حسب السياقات الثقافية؟ الحديث عن البرزلة يتم اودعا لفرضية أن تحقيق مجتمع العمل الغربي (بدرجات تشكيلها وتقنينها والسلم الترتيبي لقطاع اقتصادها) قضية شاملة. ذلك أن عملية التصنيع لا تهدد مطلقا البنية الاجتماعية، التي تنتظمها، ولأعن طبيعة النتائج السياسية، التي تسايرها. وهذا يعني: أن بنية التشغيل والدخل، وشكل الحركة وتسوية العمل وتنظيم المصالح لم تتحدد بصورة الية. فهي مرتبطة بالأحرى بالشروط الثقافية والمثليين، الذين يشكلون عملية التصنيع^(٩٩) إن تعددية طرق التحديث، كما عرضنا ذلك سابقا، تتقوى تحت شروط نظام الخبر.

وتبدو الجزئية النظرية للبرزلة أنها تحولُ بداية توديع العمومية الغربية إلى «عمومية جنوبية»، لكن جعل العمل غير رسمي يبدو من جهة أخرى بمثابة إعلان من اتجاه تطوري عام، وهو ما قد يتخذ مظهر سوء تفاهم كبير. فالانساق الثقافية، ومعاني العمل غير الرسمي في أوروبا وأمريكا الجنوبية، مختلفة في أبعادها المركزية المتباينة عن أبعاد مركزية أخرى مثل الشروط العائلية والرعاية الاجتماعية لها من قبل الدولة وكذلك التجارب التاريخية المنصلة بممارسة العمل المجهور.

ولنذكر بهذه المناسبة أن المساواة المباشرة لغير الثابت تقوم بين ما يسمى بالعالم الأول وما يسمى بالعالم الثالث في كل مرة على خلفيات تاريخية مختلفة تماما وعلى أسباب وفعاليات راهرة. وهذا الذي يبدو لنا متساويا يعني في أوروبا

إلغاء حقوق العمل، والمستوى المعيشي، والضمان الاجتماعي. وإنه ليلم، دون القدرة حقيقة على طرح هذه الأسئلة الأساسية المتعلّقة بالتفاعلات الثقافية، الانتقال الجزئية النظرية للبرزلة في الجانب الآخر من العمومية أو النسبية من مجتمع التعليم. كما عبر عن ذلك فولف ليبينيس Wolf Lepenies. إلى مجتمع التعليم. والصراحة المزعومة المتصلة بالمستقبل في كل ديانات العالم تقوم على فرضية: أن هناك طرقا كثيرة تؤدي إلى الحدائق. وهناك كثير مثلها أيضا يجذب الإنسان عن الوصول إليها. وبذلك يكون ثمة نوعان من الظواهر لهما أهميتهما الخاصة: فاختلافات التطور وتناقضات التطور، لا يمكن من جهة أن تحل بشكل تطوري، وإنما يجب بصفتها أشكالاً من التعبير عن "الحدائق المتباينة" (شاليني رانديريا Randeria Shalini) أن تدرس ويتم الاعتراف بها! إلا أن هناك من جهة أخرى تلك التطورات، التي تظهر، رغم التطورات الثقافية المتناقضة، تشابهات مثيرة للدهشة هذه النوعية من المساواة في التطورات الثقافية المختلفة والتصورات الحديثة تستلزم فرضية برزلة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. أن يكون على أوروبا أن تدوع، بعد مرحلة قصيرة جدا تتصل تاريخيا بتطور مجتمع مستقر نسبيا، تلك التصورات المحبوبة عن "النظام الاجتماعي" ومفارقاتها السوداء والبيضاء في الحياة الطبيعية والسنية على السواء؛ إذا ما نحن تعلمنا في ألمانيا فهم استثناء الحالة السويدية لنصف قرن من النهوض الاجتماعي الجماعي، كما يقول بريس Pries.

"قسيسهل علينا عندئذ أن ندرس أيضا طرق ورؤى عمل الكسب في بلاد من بلدان أمريكا الجنوبية بالدرجة الأولى لا بدافع «الفضول الشعبي»، وإنما بدافع العلم بأن معرفتها يمكن أن تتخذ حجرا من أجل القدرة على فهم الطرق والرؤى الخاصة وتوضيحها وتطوير مسارها. إنه لمن المهم دائما، بالنظر إلى هذه النسبية الراهنة لتسير الكسب العادي وترجمة الكسب العادي، الاهتمام بقرائن الواجبات الاجتماعية، التي يتشابك فيها العمل والدخل والهوية والتنويم بطريقة أخرى."^(١٠٦)

يجب على المرء بهذا المعنى أن يتساءل: كيف يتعامل الفقر الفوضوي في أمريكا

الجنوبية المتضمن للقسوة الاجتماعية، التي يظل تحت رحمتها الأضعف والأكثر فظرا، ويمنع المخلوقات البيروقراطية المسؤولة اجتماعيا عن الفقر والبطالة المهمة في تكتة البيوت الحديدية لطاعة الرقاعية الحكومية؟ هذا هو الهدف، الذي يتم فيه "التغلب" عليها؟ أم أن هناك شكلين لظاهرتي الشر، تتعلم إحداها من الأخرى حتى لا تتبادل المواقع كل من خطوات التقدم. الرجوع وخطوات الرجوع - التقدم؛ هل الأمل في الخروج من مبدأ العمل الماجور وفي أن يصبح المرء في العمل "سيد نفسه" أيضا مجرد وهم، مجرد بقية من عظمة ما قبل الحدائق. ناضج مع عصر التحديث المتقدم للمجتمع، مثل العنادر المراهق عند بلوغ سن الرشد؟ أم ترى يبدو هنا نوع من أحلام المقاومة؟ الواقع أن الطوباويات العافية في الغرب، الذي تضع منه أوهام عمل الوقت الكامل تنمو في كل مكان بوصفها "أداة الاستقلالية" لثقافة العمال الماجورين، فهل ينبغي لها أن "تغرس" في برامج أدهرة للقيام بدراسة مهنية أخرى؟

نقايد مستقبل غير الرسمي

الامر الحاسم بالنسبة إلى فرضية برزلة الغرب هو أن المستقبل، الذي بدأ في الغرب له في أمريكا الجنوبية. رغم كل ما هنالك من تفاوتات وتناقضات ثقافية - ظاهريه طويل، ومن ثم فإنه من الممكن رؤيته هاهنا بكل تصدعاته.

ويوضح الوجه البرازيلي لنظام الخطر في التحولات الجذرية للعمل، التي حولت المشاكل الإنتاج في الثمانينيات وقويت بتأثير العولمة المتزايدة في التسعينات إلى أماكن أخرى وفتحت سوق العمل للاقتصاد السياسي المنقسم بعدم الاستقرار. إن بعض التطورات الإيجابية، التي كان من الممكن ملاحظتها سابقا في أسواق العمل بأمريكا الجنوبية في الثلاثين سنة السابقة (١٩٨٠-١٩٥٠)، قد استرجع القسم الأكبر منها في الثمانينيات، فتميزت بتناقض معدل البطالة، وانهيار كبير في الرواتب، وتزايد في عدد مناصب العمل غير الرسمي والهوامشي وكذلك في حدوث أزمة بارزة في الأشكال التقليدية لتنظيم العمل وأنظمة المفاوضات الجماعية.^(١٠٧) والمفصل النمو الاقتصادي وزيادة أرباح الشركات من تحسين أوضاع العمل

ومداخل العمال لها ما يقابلها في البرازيل أيضا. فالاستقرار النسبي، ونمو الاقتصاد البرازيلي في التسعينيات، لم ينتج عنهما تحسين في أسواق العمل. كما جاء في تقارير منظمة العمل الدولية (ILO) لسنوات ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦. حقا لقد هيبت نسبة البطالة فيما بين سنتي ١٩٩٠ و١٩٩٤، على أنه لم يكن من الممكن مواصلة التطور، فتحولت إلى ثلاثة تطورات متجهة إلى الأسفل، وهي التي ستترسم مستقبل العمل في هذه المنطقة من العالم:

ما يقرب من ٣٥ في المائة من السكان النشطين اقتصاديا يتمتعون بالحماية عن طريق نوع من أنواع الضمان الاجتماعي.

- زيادة اتفاقيات مناصب العمل غير الرسمية وغير الثابتة، أي العمل القليل القيمة إذن. وهو "قليل" بالنظر إلى الإنتاجية، و شروط العمل وعقود العمل، والضمان الاجتماعي، وحماية الحقوق. وقد ارتفعت مساهمة الصغار من أصحاب العمل المستقل، والعالمين في البيوت، من ٤٠ في المائة عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٥٧ في المائة عام ١٩٩٥، بينما انخفض التشغيل الموازي في القطاع العام من ١٥,٧ إلى ١٣ في المائة وهبطت في الشركات الاقتصادية الكبيرة من ٤٤ إلى ٣١ في المائة؛ ومن ١٠٠ منصب من مناصب العمل، التي خلقت فيما بين ١٩٩٠ و١٩٩٤، نشأ منها ٨١ منصب عمل في القطاع غير القانوني وفي الشركات الصغيرة أما في عام ١٩٩٥، فقد ارتفعت المساهمة مرة أخرى إلى ٨٤، كما ذكرت تلك منظمة العمل الدولية. وهناك ما يقرب من ٣٥ في المائة من السكان النشطين اقتصاديا يستعورون بالحماية عن طريق نوع من أنواع الضمان الاجتماعي، وينعكس هذا على عدم الكفاءة الضمنية لاقتصاديات أمريكا اللاتينية عن خلق أماكن عمل منتجة وجذابة.

- لقد قويت في النهاية تدابير تسوية علاقات العمل وأدت إلى أشكال من الروية، تتمثل من قوة المفاوضات النقابية وتضعفها استراتيجيا. لقد ارتفع عدد الناس، الذين يمارسون عملهم ضمن أشكال العمل "المخالفة" المرنّة إلى ٣٤ في البرازيل، و ٣٠ في بوليفيا، و ٢٠ في كولومبيا والمكسيك، حتى إنه وصل في البيرو إلى ٥٠ في المائة. وإنه لشيء مركزي لفهم هذه المؤشرات أن نجعل من النظرة

الأوروبية، التي تفصل تماما بين قطاعات العمل وتنظيمها تدريجيا، نظرة نسبية وأن نفتتحها على التوليدات المعنوية الخاصة المتصلة بالارسمية وعالم العمل في أمريكا اللاتينية. الواقع أن الاختلافات رسمي-غير رسمي، حديث-تقليدي أو ترتيب قطاعات الفلاحة، الصناعة، خدمات، ما هي سوى عراقيل معرفية، تحول دون معرفة داخلات القطاعات، وتنوع العمل فيما بين فئاتها، وهو ما تتميز بها أمريكا اللاتينية.

كون المرء سيد نفسه في عالم شامل من التبعيات، التي لا يمكن سبر أورها

بدا التقديرات من أن نصف السكان في البرازيل والمكسيك يشكلون تقريبا طبقة دنيا من المطرودين، بينما لا تكاد الطبقة الاجتماعية المتوسطة، التي يخطب جميع السياسيين في الغرب ودها، تصل في تكوينها هنا إلى حجم سياسي يستحق الذكر. لهذا كتب المنظر السياسي المكسيكي خورخه كاستنيدا Jorge Castaneda يقول:

"هناك طبعا طبقة متوسطة في المكسيك، ولكنها تشكل أقلية: في مكان ما بين ربع وثلث السكان. فالأغلبية - فقيرة، ومهذبة وسمراء، ومحرومة في الغالب من الصفات المميزة للحياة الحديثة في الولايات المتحدة وفي الدول الصناعية الأخرى (التربية العامة، الرعاية الصحية الكافية إلى حد ما، والسكن، والعمل الرسمي، والضمان الاجتماعي، والحق في الانتخاب والترشح أو العمل كمحفل الخ) - لاسهولة بحياتها الخاصة. هذه الأغلبية من الناس تعيش، وتعمل، وتنام وتصلني منفصلة عن مجموعة صغيرة جدا من الأغنياء ومجموعة أكبر ولكنها محدودة من الطبقة الوسطى... كان هناك بعد عشرات السنين عقب الثورة المكسيكية، ربما لأن ذلك في الخمسينيات، شيء من النشاط النامي، شيء من التحسن، وكانت قد بدأت بالتأكيد نخبه اقتصادية، ونشأ الأمل في قيام طبقة وسطى. لكن المكسيك أصبحت من جديد في حوالي ١٩٨٠ بلد الأمم الثلاث: أقلية - كريبيويو Cribollos الطبقة، التي تعيش في رفاهية واضحة وأسلوب متميز، وأغلبية - ميستيتشيوي

Mestizo الجبارة الفقيرة والأقلية المضطهدة المينوس منها من أولئك الذين أطلق عليهم أيام الاستعمار "جمهورية الهنود" - السكان الأهالي من Sonora, Chiapas, Oaxaca, Nichoacan, Goerrero, Puebla, Chehuahua, وكل أولئك الذين يسمون اليوم el Mexico profundo المكسيك الأصلية⁽¹⁷⁾

يقول لودغر بريز: عندما يركب المرء سيارة أجرة في بويبلا، التي يبلغ عدد سكانها حوالي مليونين مما يجعلها رابعة المدن الكبرى في المكسيك، ويدخل في حديث مع سائقها، يمكنه أن يسمع منه قصصا لطيفة عن الحياة تروق للأذنان الأوروبية. وليس من المستبعد أن يكون سائق السيارة قد كسب رزقه قبل ذلك من خلال علاقة عمل رسمية بصفته سائق شاحنة أو عمل بصورة غير شرعية كعامل مهاجر في الولايات المتحدة، وقد يكون قد اشتغل في الناقل الآلي بمعامل فولكسفاغن بالمكسيك. ويقدم هذا السبب أو ذاك على أنه خرج "اختياريا" من علاقة العمل هذه، فاشترى بفضل التعويضات، التي تسلمها عند ترك العمل سيارة فولكسفاغن من نوع الجعل ليعمل «لحسابه الخاص» كسائق سيارة أجرة. لماذا لا يترك موظف في وزارة المالية عملا يتقاضى منه راتبا سيئا بعد عشر سنة من العمل بصورة اختيارية ويفتح ورشة صغيرة بوصفه عاملا كهربائيا؟ وإن يحدث أن يسمع أحد من الناس لا عن سائق السيارة، ولا عن موظف وزارة المالية، الذي أصبح يصلح الآلات الكهربائية، بأنه قد ندم على هذه الخطوة، وأنه يود أن يعود إلى عمله الرسمي في مؤسسة ما. وهناك في المقابل جواب نمطي: «لا أود أن أكون سجيننا في معمل من المعامل، لاني أفضل أن أكون سيد نفسي»⁽¹⁸⁾

"كون المرء سيد نفسه" - عند هذه الطوباوية بالذات، وهي منتشرة أيضا بين الأغلبية من قبلي الامتياز وفقا للمقاييس الغربية، تنهار صروح عمل الكسب "العادي" وقيمه. من حاول تقديم الدليل على ذلك، فإنه سرعان ما يجد نفسه وقد وجه إليه اللوم لكونه يُلون شروط التشغيل غير الرسمي بكون رومانسية ما بعد الحدائق أو هو يجعل من الدعاية الليبرالية الجديدة مركبا له. على أن لودغر بريز - وقد كان ذلك مفاجأة بالنسبة إليه هو نفسه - وصل إلى نتيجة أن العلاقة بين

العمل الرسمي وبين "القطاع المدني غير الرسمي" الكبير القائم على خيار العاملين قد قوم علنا بأنه لا يوجد بين الاثنين على أية حال تدرج وتبعية يتسمان بالوشوح والجلالة. ونحن نسجل تحولات اختيارية كثيرة من التشغيل التبعي إلى التشغيل المستقل، كما نسجل نمونجا حياتيا يتناسب مع ذلك ويحظى بشيء من الاستقرار النسبي، بحيث لا يمكننا أن ننظر إلى القطاع الحضري غير الرسمي على أن فيه كفاية بوصفه رابطة بالنسبة إلى القطاع الرسمي.⁽¹⁹⁾

على أن هذه النتيجة قد لا تكون مفاجئة إلى حد كبير، إذا ما أسقط المرء من حسابه علاقة العمل البيديه بصفتها الفكرة الرئيسية لمجتمع العمل العادي في بلدان الشمال. فترسيخ ثقافة عمل الكسب التبعي لم يتحقق أيضا في بلدان أوروبا إلا بعد قرون من التفاعلات المؤلمة المغفمة بالنزاعات ومن أجل ذلك كان لبنا، نولة العائون والدولة الاجتماعية، التي أخذت العيب عن الأسرة أهمية تعادل التوفيق بين علاقة العمل المنتظم وأوقات الفراغ الإضافية. وبهذا المعنى تستطيع وحدها أقلية صغيرة من العمال بأسرهم في بلدان مثل البرازيل والمكسيك أن تنظر خلفها إلى تاريخ أجيال كثيرة من حياة العمال أو من سير عمل الكسب التبعي، وعلى هذا فإن العمل المتجور الثابت والرسم (للشخص بوصفه عاملا أو موظفا) سيظل في أمريكا الجنوبية تجربة أقلية. وبما أن نظاما اجتماعيا عاما للتأمين (مثلا تأمين المرضي والمتقاعدین والعاطلين عن العمل) لا يوجد بالنسبة إلى الأقلية من الناس في بلدان أمريكا اللاتينية، فإن العلاقات الأسرية الكبيرة وعلاقات الرعاية العملية الأبوية تحتفظ بمكانتها القيمة الكبيرة. فالحديث عن العمل "العادي" الذي يمكن أن يكون معيارا لقطاعي العمل الرسمي وغير الرسمي لا يمكن أن يكون في محله إذا تناولنا هذه المناطق من العالم.

وراء ضمان لمجتمع الكسب

أوجد في أمريكا اللاتينية ألف علاقة من علاقات العمل غير الثابت. فعمل البائع في الشارع أو البائنة الجواله يبدو غريبا بشكل خاص بالنسبة إلى الملاحظ الأوروبي، ولكن الشروط الحقيقية للحياة والكسب، والبواصت عليهم،

والصعوبات، والأمال لهؤلاء الناس تتسم بالغموض الكبير حتى في داخل مجتمعات أمريكا اللاتينية نفسها. فلا شيء يحدد معنى الجماعة بالنسبة إليهم فليست لهم معنى، أو كشك في السوق لبيع بضائعهم أو عرض خدماتهم (يجب أن نضيف إلى هذا أنه من الممكن المطالبة بذلك بطريقة شرعية) وهم لا يقومون بعملهم في الشارع، وفي أمكنة معينة فقط، يجب عليهم الدفاع عنها ضد المنافسين والمنافسات، وإنما هم يتنقلون أيضا من بيت إلى بيت، وليس من النادر أن يحاولوا بيع "فنانسهم" في شبكة من المستهلكين، يرتبطوا بها ومن واجبهم المحافظة عليها، لأنها تعود عليهم بالربح بصورة مستمرة). وحتى إذا هم لم يستطيعوا الحصول على الحق لا في الملكية ولا في الاستعمال، فإنهم مع ذلك غالبا ما يدافعون بشكل رمزي عن "مكان البيع"، يعد في مفهومهم أمرا شرعيا على الإطلاق.

تتنوع المطالب والأخطار وكذلك فرص الكسب في جماعة الكسب هذه إلى حد كبير. فنحن نجد في الجانب الأقصى الشاب العصامي Selfmade-Man الشاب المرتبط بغيره، الذي يبيع الأجهزة الإلكترونية والكهربائية الغالية في كشك ثابت إلى حد ما (وهو بناءً على المعين له سقف يقيه من الشمس أو من المطر) وقد يذهب في ظروفه هذه إلى مدرسة للتعليم المتواصل، ويدفع مبلغا ثابتا إلى منظمة من منظمات مصالغ غير الرسمية للبايعين المتجولين vendedores ambulantes في شارع من الشوارع، وبهذه الطريقة يحمي نفسه نسبيا من المراقبة والمهاجمة. أما في الجانب الآخر، فنجد امرأة متقدمة في السن، بصحبته طفل، تعرض فاكهة في صندوق خشبي للبيع في مكان غير مسموح به، وهي تتوقع أن تتعرض للمراقبة، التي يقوم بها موظفو البلدية، في أية لحظة، وليس لها دخل منخفض مقارنة بغيرها فقط، وإنما يجب عليها أن تتحمل إلى جانب الأخطار الأخرى خطر تعرض بضائعها للتلف.⁽¹⁴⁾

علينا في أوروبا أيضا أن نكتشف طريقة جديدة وراء وظيفة التشغيل الكامل وأن نعرف تماما مِمَّ يتعيش الناس في الجانب الآخر من أمان مجتمع الكسب. من أحد بالعمل الرسمي منذ البداية بوصفه نقطة هروب في مقابل العمل غير الرسمي بوصفه أقل قيمة (من الجانب التحليلي فقط فيما يبدو)، فإنه يظل فعلا ملازما

لأمودج التشغيل والاقتصاد العادي الرسمي، وينظر إلى كل شيء وإلى الآخرين أنهم بوصفهم "البقية المحروبة".

"فالاقتصاد غير الرسمي إذن ليس شرطا فرديا، وإنما هو عملية خلق للدخل، الذي تحدده سمة مركزية: فهو لم يُنظَم عن طريق منشآت المجتمع، ولم يتم إيجاده في سياق شرعي اجتماعي، تُنظَم فيه النشاطات، التي يمكن مقارنتها بغيرها.⁽¹⁵⁾ والواقع أن طرق العمل غير الرسمية تعتبر على كل حال أنواعا غير تقليدية من التأمين للدخل - وتتم في أغلب الأحيان أيضا في المنطقة الرمادية بين "الشرعي" و"غير الشرعي"، وهو ما لا يتصل في النهاية بمسألة ملاحظته أو ب"البناء الاجتماعي" بين الناس في لحظات ملموسة. ويمكن القول عند نقل ذلك إلى أوروبا: إن مضادة النظام الاجتماعي، التي تتم محاربتها على نطاق واسع، تعد هنا بهذا المعنى بالذات مصدرا للاستقرار. فهي تسمح لأولئك، الذين ليس لهم فيما عدا ذلك مدخل إلى مصادر الدخل من أي نوع كانت، بالوصول في مكان ما إلى شيء قابل على الأقل شمالي عمل أشياء كثيرة أخرى، لا يتقاضون عليها راتبا، في ذلك بطريقة ما تأمين أساسي مسبق للمواطن المتعدد النشاطات، الذي لم يعد بالنسبة إلى عمل الكسب سوى مصدر واحد من بين مصادر تأمين الحياة المادية.

"هناك كثير من الشباب لا يستطيعون العيش على الإطلاق، إذا هم لم يتمكنوا من الحصول على بدل السكن من الحكومة أو على شيء ما من الحقوق، التي لم يكونوا هم المقصودين بها. إنه حقا لعالم مجنون، لأن مجمل النظام الاجتماعي لا يزال يسير على نمط عالم العمل القديم، الذي يغيب مدلوله عن الكثير من الناس. وهؤلاء الناس الكثيرون يحاولون بطريقة ما تدبير أمورهم في عالم لم تتم إعادة بنائه بعد، ولن يتم بعض هذا إلا إذا ما هم تظاهروا بفعل ذلك. فهم ينظرون في إطار عالم العمل القديم كيف يصلون إلى حقوقهم ويخلقون لأنفسهم دخلا أساسيا."⁽¹⁶⁾

عن سخرية الإحصاء: يائسون أكثر، وعاطلون أقل

عندما ينظر المرء من أوروبا، حيث ترسم في الأفق الغربي "معجزة خلق فرص العمل" الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، في اتجاه أمريكا الجنوبية، يلتفت

انتباهه مدى المعنى الثنائي الجذري للصورة المعكوسة لـ "البطالة": ليس (لم يعد) "عاطلاً"، يمكن أن يعني الاثنين: أن تكون له فرصة عمل أو لا تكون له فرصة عمل فالذي ينتج في العودة إلى عمل منظم والذي يخرج من المجتمع، لا يعد عاطلاً عن العمل.

ويتناسب مع ذلك أن تكون استراتيجيتان للقضاء على البطالة: إما إيجاباً أماكن العمل عن طريق الشغوات السياسية الاقتصادية كلها أو الفتح المفاجئ لآب المجتمع، بمعنى تثبيط العزائم، والتخويف، وإطلاق السراح، والنظرة الخبيرة، التي تعرف أمر البناء الإحصائي للبطالة، تعرف أن خلق الشروط التي يطرد فيها الناس من المجتمع بصورة متزيدة، هي في الوقت نفسه استراتيجية فعالة غير مباشرة للقضاء على البطالة. بعبارة أخرى: المعاطلون بالمعنى الأوربي للكلمة يجدون أنفسهم دائماً في مأمن يتصل بمكان عمل ممكن، ويكون لهم حتى الحق في عمل رسمي مأجور، تبعد عنه أقلية العاطلين عن العمل بالمعنى البرازيلي بفترة من السنوات الضوئية.

هكذا يتضح أن البطالة العامة في أمريكا اللاتينية، حيث يتم فصل الدائرة الكبيرة للسكان عن المجتمع بصفتها الطبقة الدنيا، تعتبر في الوقت نفسه منخفضة نسبياً. كانت البطالة في العقود الثلاث من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠ تتراوح بين ٣ و ٥ في المائة، ولكن هذا يعني: أن "معجزة خلق مناصب العمل" يجب أن تقدر بحساب أكبر لـ "إزالة" البطالة عن طريق الطرد - "معجزة البطالة" فالقطاع غير الرسمي لا يغير فقط فهمنا للعمل، وإنما يغير فهمنا للبطالة أيضاً. والقول بأن هناك "بطالة عامة" منخفضة نسبياً تسود في بلدان أمريكا اللاتينية، يعني في جوهره عدة معانٍ: فهو من جهة يشير إلى المقدرة الفائقة للاقتصاد غير الرسمي على إدماج الراغبين في العمل وفتح فرص الكسب أمامهم في أية صورة كانت. إن مقدرة هذه البلدان على امتصاص الناس بالنظر إلى النمو السكاني الهائل والفرار المتواصل من الريف مقدرة لا يستهان بها. ويشير من جهة أخرى إلى أن سمة غير عاطل في منطقة من العالم، لم تعد فيها أغلبية الطبقة الدنيا المهمشة عاطلاً بعد وغير مدرجة في جداول الإحصاء، سمة ساخرة.

يمكن بالنظر إلى المقولة الغربية الفاضحة، وهي البطالة، استعمال هذه السخرية سياسياً أيضاً: إبعاد صفة الجناية عن الاقتصاد غير الرسمي والاعتراف به كإدراك. فيما يتعلق بالبنية الإحصائية للحقيقة على الأقل، يبدو لبعض الناس بمثابة طريق ملكي للخروج من البطالة.

إذا ما قارن المرء معدل نمو التشغيل، فإن فعالية الاقتصاد غير الرسمي الضخم أمام عينيه. لقد تراجت الفلاحة، وتوسع الميدان غير الزراعي بشكل ملحوظ غير أن أقسام القطاع غير الرسمي ارتفعت بسرعة وفاقَت الضعف (بزيادة ١٢٠ في المائة) بالنسبة للقطاع الرسمي (زيادة ٥٠ في المائة). تشخيصات التشغيل في أمريكا اللاتينية حتى عام ٢٠٠٠ تقدر معدلات التشغيل غير الرسمي في تغيير القرن بـ ٤٠ في المائة.

بطالة غير معلنة رسمياً، وعزل موجه

لكن: ما ذا يعني في الواقع - "عاطل"؟ في أوروبا يسود رسمياً النضال ضد البطالة. لكن الحقيقة، كما تقول مبادرة برلينية متدمرة للعاطلين عن العمل، أن هذا النضال موجه ضد العاطلين عن العمل: ولبلوغ هذا الهدف يتم تزييف الإحصائيات، وتخلق أماكن عمل كاذبة، ويتم مراقبات قصد المضايقة. وبما أن هذه الإجراءات غير كافية دائماً، فيما يقال، فقد كان العاطل عن العمل هو السبب في الوضع الذي آل إليه أمره. وهكذا يُصنع من العاطل عن العمل "تأحطاً عن العمل"، لإزغام الواقع على التكيف مع البداية...^(١٤٠) على أن هذا لا ينبغي أن يلهينا عن هذا السؤال: من الذي يُهدد بالطرد من العمل والمجتمع ولماذا؟

كتب ميخائيل لند Michael Lind يقول: "الخطر الرئيسي، الذي ستجابهه الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين ليس هو البليقنة، وإنما هو ما يمكن تسميته بالبرزلة. ولست أعني بالبرزلة الفصل بين الثقافات عن طريق العرقيات، وإنما الفصل بين العرقيات عن طريق الطبقات."^(١٤١) في هذا الربط بين العرقية والانتماء الطبقي انعكس التاريخ الاستعماري لأمريكا اللاتينية. ويؤكد سيلفيو زفالو Silvio Zavalo، وهو أهم مكسيكي متخصص في تاريخ العمل:

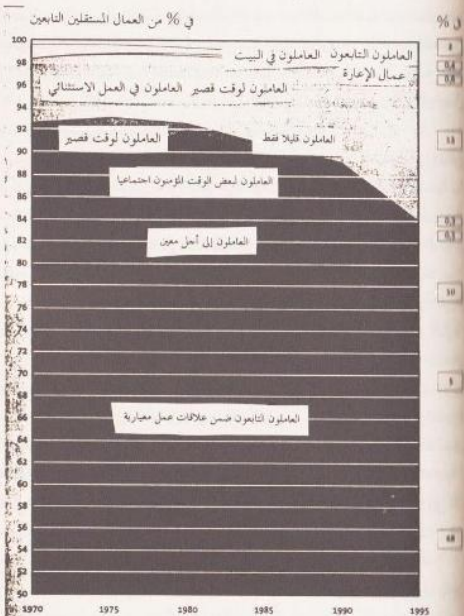
وبهذه الطريقة جاءت العبودية، والسخرة الإقطاعية، والأشغال الشاقة وعبودية الإذانة من أوروبا إلى العالم الجديد... ولم تكن الشروط في المحيط الهندي شبيهة بتلك التي كانت سائدة في التاريخ الأوربي، حيث نشأ هذا الشكل من العمل، فالوظائف الرئيسية التي كانت لها في أمريكا، تمثلت في تزويد المستوطنين الأوربيين وأخذهم بالقوة العاملة لاستغلال المصادر المعدنية والفلاحة والصناعية في المستعمرات أو العناية بنعم الحياة في المدينة.^(٧٠)

ومن الممكن، من باب التطبيق، ملاحظة ما يماثل ذلك في أوروبا أيضا: إن آثار تحرير سوق العمل من التوجيه لتتجمع على مدى سمات لم تنتشر كتابيا عند الجماعات التقليدية المتضررة، النساء والأجانب. وهناك الكثير مما يشير إلى التحول من علاقات العمل المعيارية إلى علاقات العمل غير المعيارية، التي تسير على امتداد خطوط التفاوتات في الجنس والعرقية، أي عملية مواصلة الطرد الاجتماعي بكل جوانبه المؤثرة.

فقر الوقت، المعوزون وثورة المجتمع المدني

قام الاستقرار في نظام ما بعد الحرب في أوروبا الرفاهية بشكل جوهري على الوعود وعلى تجربة حركية جمعية متمامة، قام على "الإجماع الفوردي": تمت مكافأة عمل المصنع وأرب المصنع وتم قبوله عن طريق الزيادة في الدخل، والتأمين الاجتماعي، وأوقات الفراغ، تثبيت هذا الوسط الاجتماعي، الذي يعد في الوقت نفسه تطبيقا للديموقراطية البرلمانية وسياسة إصلاحية، يصبح - وهذه هي الفرضية - مقلوبا عن طريق برزلة الغرب. إذا ما سجل المرء مواصلة هذا الاتجاه في المستقبل، ستكون هناك في المجتمعات الأوربية عندئذ أربع جماعات من الناس:^(٧١)

١ صورة
عمال تابعون يعملون ضمن علاقات عمل معيارية وغير معيارية
في ألمانيا (١٩٩٥-١٩٧٠ عرض بياني)



المصادر: Rühmann/Buch (1996), BA, BMA, StBA، والحسابات

والقدرات الخاصة.

- طبقة كولومبوس للعصر الشامل: وهم الراجون من العولة، ملاك رأس المال الشامل العامل ومساعدوهم في المستويات القيادية. فيفضل القوى العاملة المدخرة، والأجور الخففة، والخدمات الاجتماعية المدعمة سيرتفع دخل هذه الأقلية بشكل واضح وهم. ويمكن مقارنتهم بكولومبوس. أولئك الذين ينطلقون إلى فتح المكان الشامل وإخضاعه لمصالحهم الاقتصادية. إنهم طلائع المال والعلم، الذين اكتشفوا "حجر الأغنياء": كيف يستطيع المرء، من خلال عمل إنساني يتناقض باستمرار، جمع ثروة تتزايد بشكل مطرد؟

إنهم يتصرفون في الموارد التقنية والمادية للعولة، وثن هذا التصرف في المكان الشامل مرتفع حقا، وهو يعني الفقر إلى الوقت. فالطلائع الشاملة ينقصها ما يفيض لدى الفقراء والمشردين المرتبطين بالمكان؛ وهو الوقت. لكن الوقت بين الأغنياء أيضا. كما برهنت على ذلك دراسات عديدة. الكثير من الحركة الذهاب والمجيء. فمن هو غني اليوم، ليس من الضروري أن يكون كذلك غدا أو بعد غد. - أصحاب المؤهلات العالية غير المستقرين: إن لهم رواتب جيدة، إلا أن عليهم أن يحتفظوا بالكرة على الدوام حتى لا يدفع بهم منافسهم إلى خارج ملعب الكرة وهم العاملون والعمالات لبعض الوقت، والمستقلون ظاهريا، ورجال الأعمال الذاتيون... إلى آخره العاملون في مناصب بمؤسسات غنية، تشترط شهادة تكوين مناسبة. من امتنع في السابق عن التكوين الجيد، والكسب الجيد، والسيرة المنظمة، فهو ينهار ما هنا. وكثيرا ما يكون نقص التشغيل وزيادة التشغيل جهتين لميدالية واحدة، ويصبح وقت الفراغ كلمة أجنبية، واللغة الاجتماعية "الوقت الثابت". مشكلا مستوطنا. وذلك الذي لا يمكن الاتصال به دائما وفي كل مكان، إنما هو يعرض نفسه للخطر. وهذه "المسئولية الذاتية" تخفف العبء (من صناديق العامة والصناديق المعملية وتجعل من الفرد "صانعا لمصيره بيده"

- العمال الفقراء: لقد أصبحت أماكن العمل لما يسمى بقلبي التاهيل وغير المؤهلين مهددة من قبل العولة بصورة مباشرة، فمن الممكن تعويضها إما عن طريق الإنتاج الآلي أو عن عروض العمل من قبل البلدان الأخرى. وهذه الجماعة لا يمكنها في النهاية أن ترد عادية البؤس عنها إلا إذا هي اشتغلت في الوقت نفسه

في أماكن مختلفة. وهكذا ينطبق عليها ما يخيف الكثير من الناس: وهو أن الحرية لسبب الفقراء ويتحول القطاع غير الرسمي عن طريق الاتساع، الذي يتم دون أن يسهلها مال المواطنين بالنسبة للجميع، إلى حي من أحياء الفقراء.

- الفقر المحلي: يشير تسغومون بأومان Zygmunt Bauman إلى فارق جوهرى بالنسبة إلى فقراء المراحل السابقة، لن تكون هناك بعد من حاجة إلى لفقراء المحليين في العصر الشامل.⁽³⁷⁾ ويمكننا أن نذكر وضعهم رسم بياني زمني. مكاني تكلمة لوضع الأغنياء المحليين الفقراء المحليون لهم فائض من الوقت، ولكنهم يهدون بالمكان.

لقد فهمت هذه الجماعة، التي زاد عددها في العشرين سنة الأخيرة بالولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير ودرست على أنها "طبقة دنيا" (ينكس Jenks، كاتس Kill، ولسون Wilson، ولاش/أوري Lash/Ury). والفقر علامة بارزة وضرورية على أية حال بالنسبة إلى أولئك الذين ينزلقون عن المجتمع، ولكن أغلب الملاحظين لا يعتقدون أن الفقر سمة كافية أيضا. فلا بد أن يضاف إلى الفقر الظاهر أن الطبقة الدنيا تتألف من الناس الذين فقدوا كل أمل في العودة إلى المجتمع، وهم بهذا يسيئون إلى القواعد الأساسية للتعاضب الإنساني. يتحدث الكثيرون بهذا المعنى عن السلوك "المضاد للمجتمع" لهذه الجماعة من الفقراء، المعدمين، الذين أصبحوا أهم تحد اجتماعي لأمريكا في أحياء، العواصم، التي يقل فيها الطلب على أماكن العمل بالنسبة إلى غير المؤهلين وتختل عنهم في الوقت نفسه الطبقات المتوسطة النشيطة الغنية، ينتشر معدوم الطبقة الدنيا، الذين يعانون من البطالة المزمنة ويتعيشون من صدقات أهل الرفاهية أو من الهجمات الإجرامية أو منهما معا. حتى الآن لم تستطع أية سياسة اجتماعية إيجاد جواب عن هذه المجموعة المتنامية من المطرودين، الذين يعيشون في أن واحد في المجتمع في الجانب الآخر منه.

وهذا الطرد غالبا ما يعتبر مساويا لفقدان الشعور السياسي. غير أن هذا ليس صحيحا. لا في أمريكا اللاتينية ولا في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي أمريكا الشمالية والجنوبية يدور النقاش بحموية حول "ثورة المجتمع المدني" (خافير

غوروستياغا (Javier Gorostiaga). وهذا النقاش الحاد يدور حول هذا السؤال، وهو كيف كانت العلاقة بين التنظيم الاجتماعي الذاتي - "المجتمع المدني" والحركات الاجتماعية، والكثائس، والنقابات إلى آخره من جهة، وبين الأحزاب السياسية، والحكومات والدول في الماضي من جهة أخرى، وكيف هي الآن في الحاضر والمستقبل أو كيف يجب أن تكون:

"في أمريكا اللاتينية تساوي الشخصيات القيادية في الحياة السياسية بين "المجتمع المدني" و"الحركة الاجتماعية". وهكذا يرى الياسوعي خافيير غوروستياغا البنيي الأصل أن المجتمع المدني نفسه، الذي يتكون من الفلاحين والعمال والمنظمات النسائية ومن حركة حماية البيئة والبلديات الأساسية المسيحية، يكون جوهر البنية الديمقراطية. ويذكر كمثل على تدعيم الديمقراطية عن طريق المجتمع المدني هايتي، التي حققت فيها حركة لافالاس انتصارها الساحق في الانتخابات. ويصف غوروستياغا حركة لافالاس بانها «القوة المجمعدة لتنظيمات المجتمع المدني ومنشأته». وقد انقطع تطور حركة لافالاس بعنف عند استيلاء الجيش على الحكم.⁽¹³⁾

إن الفهم الأوربي للمجتمع المدني والديموقراطية المباشرة يستلزم أيضا مفهوم "المواطن" و"الوطنية" بمعنى الرابطة المتصلة بالوضع المادي والطبقي، التي لا يمكن تصورها خارج اللغة الألمانية بآية حال من الأحوال. بناء على هذا فإن مفاهيم "الفقر" و"الطرد" من جهة و"المجتمع المدني" و"مجتمع المواطنين" من جهة أخرى كالنار والماء وجهها لوجه. والحديث عن ديموقراطية المواطنين سرعان ما يجد نفسه يجابه ضمن السياق القاري الأوربي مأخذ الحكم المسبق، الذي تأخذه عليه الطبقة المتوسطة.

يجيب المنظر الديموقراطي الأمريكي بنجامين باربر Benjamin Barber، الذي يتراس مركزا لبحث "ثقافة الديموقراطية وسياستها" بأن ذلك خاطئ تماما. لا غرو أن الطبقة الوسطى راضية لدينا في أمريكا ومشاركتها أقل؛ والفقراء يلتزمون أكثر. لكنهم لا يكتفون من عمل ذلك في الانتخابات، وإنما في النشاطات المحلية. وكانوا كذلك في السابق أيضا؛ فقد نظمت حركة حقوق المواطنين دور

مساعدة للمنظمات الخيرية أو المنشآت الأخرى...

من الطبيعي أن يكون المتضررون من الناحية الاجتماعية قادرين على النشاط وبعد البعد عن الانتخابات بين الحين والحين فعلا نشيطا؛ فهو علامة على الاحتجاج. فانظروا إلى منظمات مثل منظمة المسلمين السود. سواء أرضيتم عن هذه الحركة أم لا: فمنظماتهم الذاتية واقع قائم، وهم قادرون على تنظيم أنفسهم ههنا في السجن.

لقد أظهرت البحوث، التي أنجزت في جامعة شيكاغو أن مثقفي الطبقات المتوسطة لا يدركون كثيرا شكل منظمة الفقراء على إطلاقها. فقد سأل الزملاء في شيكاغو سكان أكثر من ٢٠ عمارة سكنية في الأحياء الفقيرة بوسط المدينة عما إذا كانوا ينتمون إلى جماعة أو رابطة. لقد كونوا في هذه العمارات، التي يسود فيها الهاس المزعوم، ٢٥٠ منظمة، ولكنها لا تشبه تلك التي نعرفها معرفة جيدة؛ فقد تلقى النصف مساعدة من البلديات المعدنية. على أنكم لن تجدوا لها ثانياة أثرا في خريطة علماء الاجتماع بالمدينة. وهذا يعني ببساطة: «لا يحكم في الأحياء الفقيرة غير رجال العصابات». وينتهي الأمر.⁽¹⁴⁾

إن باربر يفند، ويرد على الحكم المسبق، الذي تصمه به الطبقة المتوسطة، عند الحديث عن "المجتمع المدني" بالنقد المضاد وهو أن البحث في المنظمات الذاتية الاجتماعية للمطرودين يقوم على الحكم المسبق لدى الطبقة المتوسطة.

القوة الكبرى؛ العمل والديموقراطية في الولايات المتحدة

ينبغي أن نستعرض في هذا الفصل فرضية برزلة الغرب من خلال نموذج الولايات المتحدة الأمريكية وبناقضها. لماذا يتم ذلك في هذه الحالة وليس من خلال مقارنة أوروبية أخرى، إذ من الممكن أن يكون ذلك بمقارنة اليابان أو دول النور السابقة في آسيا الجنوبية؟ جوابي على هذا هو: بعد انهيار النظام العالمي الثنائي القطب، الذي قام على التناقض الشيوعي الراسمالي، أصبح النموذج الأمريكي معياراً لـ "التحديث الأوربي" فمر إشعاعه المعمورة كلها، بل أصبحت له الهيمنة الكاملة. فهو يمثل في الوقت نفسه الصورة الرئيسية لسوق العمل المرنة، التي تعتبر قنوة بالنسبة إلى كثير من الدول الأوروبية، خصوصاً الشركات المتعددة الجنسيات والمتمثلين الاقتصاديين، والتي يجب على النهج الأوربي نفسه أن يتعد عنها، إن أتبع له بعد العثور على مثل هذا النهج، ويمكننا في الوقت نفسه أن ندرس من خلال مثال تطور اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية النتائج الاجتماعية والسياسية لمرونة العمل، وبمكان العمل، وعقد العمل، أي نتائج نظام الخطر في مرحلته المتقدمة، إلا أنه من الضروري أن تتضمن هذه الأغراض بالذات الإشارة إلى "تناقضه في نفسه" الذي ينشأ عن اختلاف أفق القيم الثقافية والادراكية

الحرية أو المساواة؟ صدام الحضارات The Clash of Cultures

الارسمية والغربية فيما يخص عمل الكسب يخصان جميع الدول الغربية بصورة متشابهة. ولكن هذا التحول المرهلي يلاحظ في أفق الثقافات القيمة المختلفة ويتم تقيومه على نحو مختلف على أساس من غض الطرف عن التفاوتات الاجتماعية، وعن الأفكار الرئيسية للتضامن، وعن فهم الحرية والديموقراطية وطبيعة الاعتراف بهما سيكون النظر إلى البرزلة الخفية لمجتمع العمل، فتقوم وتتحارب، ويتم الثناء عليها بصورة متبانية. لقد أظهرت الأزمة الاقتصادية، التي بدأت عام ١٩٢٩ من تاريخ القرن العشرين، هذه الفروق أمام الأعين بوضوح بالم في ألمانيا وقعت مسئولية البطالة الجماعية، التي تسببت فيها التفاوتات، على عاتق

الديموقراطية بصفتها "فشل النظام"، وتحولت الحركة السوداء للحزب الوطني الاشتراكي الألماني بين عشية وضحاها إلى حركة جماعية، مكنت في النهاية من المهور هنتر واستيلائه على الحكم، ولم تحدث في أي مكان ردود فعل مماثلة لذلك. لقد بلغت البطالة في بريطانيا العظمى وفي الولايات المتحدة الأمريكية مقادراً مماثلاً أو ربما أكبر من ذلك، فكانت النتائج الاجتماعية، خصوصاً في أمريكا أبعد أثراً، لأنه كان لا بد من ارتجال الإجراءات الاجتماعية تحت ضغط أزمة العمل الحادة، غير أن المؤسسات الديموقراطية لم تعرف أي تدهور، بل قاومت دون أن يلحقها ضرر.

كتب ميخائيل فالترس Michael Walzer يقول إن الليبرالية الأمريكية "تعترف بحجم لا جدال فيه، بحقوق الفرد وبحقوق دولة حيادية صارمة، تكاد تكون استناداً لقياسها من المبدأ نفسه، بمعنى دولة دون مشروع ثقافي أو ديني أوهي، في واقع الأمر، دون أي هدف جماعي وراه الحرية الشخصية والحماية الجسدية، لرفاهية مواطنيها وأمنهم."^(١٠) والواقع أن الأمريكيين يعترفون لا ريب بشيء يشبه الجماعة الوطنية national community ويعيشونها (وهي تختلف عن "الجماعة" من شخصش غفصرضطصب الألمانية، لأنها ليس لها المعنى المتضمن للجماعة المختارة، الذي يتضمنه المفهوم الأمريكي للجماعة) أعني ما سماه غونار ميردال (Gunnar Myrdal) الإيمان الأمريكي، وسماه آخرون، اعتماداً على روسو Rousseau، "الدين المدني". وبذلك رفع معنى الاعتراف المعيش ليعبر عن الديموقراطية والحرية السياسية، التي يتم فيها، ملازمة مع المثل الأعلى، القضاء على تفاوتات لون البشرة وتناقضاته، والانتماء الديني، والدخل، والجنس، والقناعة السياسية. حقاً إن هناك حديثاً عن أزمة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه لا يمكن الحديث عن ذلك بالذات في هذه الجوهر الثقافي.

يستنتج هذا من استقراء مقارن حول المحافظة على القيم في الديموقراطية الغربية، التي تحدثت عنها مجلة الاقتصادي The Economist تحت العنوان المركزي الأوربي الغامر "أمريكا، مكان غريب". "An Odd Place, America" والسؤال هو: أي البضاعتين أغل ثمناً بالنسبة لك: "الحرية" أو "المساواة" وقد

جاءت أجوبة الألمان والأمريكان عنه مختلفة بشكل معتبر. لقد اختار في الولايات المتحدة الأمريكية ٧٢ ممن وجه السؤال إليهم الحرية واختار ٢٠ في المائة فقط المساواة. أما في ألمانيا فقد اختار ٣٧ في المائة الحرية، بينما اختار ما يقارب ٤٠ في المائة المساواة.

لكن السائلين واصلوا السؤال بإلحاح: هل توافق على تدخل الدولة لتوازن المداخل، التي تنشأ عن نظام الاقتصاد الحر؟ فاجابت أغلبية ساحقة بلغت ٨٠ في المائة من الأمريكيين بالنفي، في حين وافق ما يقارب ٦٠ في المائة من الألمان على ذلك. أما من وجه إليهم السؤال من الإيطاليين والنمساويين، فقد وافق ٨٠ في المائة منهم على أن تدفع الدولة تعويضا عن ظلم الفقر، الذي خلقته السوق الحرة^(١٠) والإحساس بالحرية والمساواة ويتقويمهما يصل اليوم أيضا إلى صدام الحضارات بين الولايات المتحدة والقارة الأوروبية (خلافًا للامركة كلها): فالهبة المركزية للدولة في أوروبا، وهي التقريب بين التفاوتات، التي تخلقها السوق الحرة، يصعب في تحديد مفهوم الحرية الأمريكية لإسايه برلين، Isaiah Berlin الحرية من تدخل الدولة "freedom from interference of the state" والحرية في عمل الشيء الخاص بنا "freedom to do our own thing". المبدأ الدقيق المضاد.

الرسالة العالمية للسوق الحرة بصفتها إيمان أمريكا بنفسها

بسقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ وانتهيار الإمبراطورية السوفيتية أصبحت طوباوية السوق الحرة هي الرسالة الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية، التي لم يعد هناك بعد من خصم يقف لها موقف الذئ للذئ. "إن مشروع اليوم لسوق واحدة كونية هو رسالة أمريكا العالمية، التي تحققت مع الفوز المحافظ الجديد. فطوباوية السوق الحرة مقوم من مقومات إيمان أمريكا بنفسها، بمعنى أنها بلاد فريدة، تشكل النموذج الأمثل لحضارة عالمية، تستطيع أن تتعلم منها كل المجتمعات الأخرى كيف تتحكم في مشاكلها."^(١١)

لقد أصبحت هذه القناعة بأن الإنسان يستطيع أن يشفي العالم بالسوق الحرة جملة عقائدية غير رسمية للدين المدني الأمريكي. فإذا كانت سلطة المؤسسات

الأمريكية عالمية فعلا وأصبحت السوق الحرة تنتمي إلى قلب هذه المؤسسات، فإنه ينبغي عندئذ أن يكون للسوق الحرة اعتبار شامل. بعبارة أخرى ليست الراسماليات الكثيرة، وإنما راسمالية الطريقة الأمريكية هي التي تقدم الأهداف والمعايير، التي يجب على البلدان الأخرى أن تسيير على منوالها وأن تضاهيها في ذلك. وهذا ما يجعل للسؤال الآتي أهمية أكبر: ما هي النتائج والنتائج الثانوية المنسبة عن إيديولوجية السوق الحرة، التي لا تعد حديثة، بل هي قديمة، في بلادها الأصلية البنينة والمدنية؛ أي أي حد يمكن صمود فرضية "معجزة خلق مناصب العمل" وما هي المساوئ المرتبطة بها؟

جوانب الهموم في الغروب

في منتصف التسعينيات ارتفع في الولايات المتحدة الأمريكية إجمالي الناتج الوطني -مقارنة بالقوة الشرائية المتساوية لعام ١٩٩١- ووزاد عن نظيره في ألمانيا بمقدار الخمس بالنسبة للفرد الواحد من السكان. وفي الوقت نفسه كان معدل عمل الكسب، بالنسبة إلى السكان الأساسيين أيضا، يقدر بحوالي ٤٨ في المائة في مقابل ٤٢. أعلى بما يزيد على العشر. على أن الإنتاجية في الساعة الواحدة كانت في الولايات المتحدة الأمريكية أقل بمقدار العشر منها في ألمانيا. والملاحظ على الخصوص أن نمو الإنتاجية ضئيل بالنسبة إلى كل عامل من العمال. فبينما تضاعف إجمالي الناتج الوطني فيما بين ١٩٧٠ إلى ١٩٩٤ بالنسبة إلى العامل الواحد في اليابان، وارتفع في ألمانيا الغربية بمقدار الثلثين، لم يزد ارتفاعه في الولايات المتحدة الأمريكية عن حوالي الخمس. كان ذلك أقل ارتفاع في عالم المنظمة العالمية للتنمية الاقتصادية. وكانت هناك في الجانب المعاكس زيادة في مساهمة العاملين الأمريكيين.

هنا تظهر جوانب هموم الغروب: ذلك أن فرص العمل الجديدة الكثيرة توجد في ميدان الاقتصاد المدني الإنتاج، وقد نشأ أغلبها في التجارة، في تجارة المطاعم وفي مجال الخدمات الاجتماعية الصغيرة أيضا. في منتصف التسعينيات كان يعمل في هذه الميادين ٥٥ في المائة من العاملين في الولايات المتحدة في مقابل ٤٥

المائة فقط في ألمانيا. ويتم من خلال هذا الفرق توضيح مجمل تدهور التشغيل بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. فلو أن ألمانيا قامت بنفس العمل في ميدان الخدمات الصغيرة، لكان هنا عدد العاملين أكثر وعدد العاطلين أقل مما هو عليه الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية.

يتضح الظل الأول، الذي يسقط على "التنهج الأمريكي"، للعيان في هذه الياضين على أنه إنتاجية العمل المنخفضة، التي لا تزال تقع تحت المتوسط بكثير. فأكثر من نصف العاملين في فلة سوق العمل هذه ينتمون في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ميدان أصحاب الأجور المنخفضة، وهم يشكلون في ألمانيا على سبيل المقارنة ربع العاملين فقط. لكن هذا يعني أن ذلك العشر، الذي يجعل معدل العاملين الأمريكيين على العموم أعلى من العاملين الألمان، يتكون من مناصب العمل القليلة الإنتاج المنخفضة الأجر.

يضاف إلى ذلك أن المداخل في ميدان التشغيل هذا ستتخفض فيما يبدو، فالتفاوت المتزايد في الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية يؤدي إلى وجود الملايين من العاملين الفقراء. ففي ما بين ١٩٧٣ و ١٩٩٣ هبط الأجر الفعلي الساعي للامريكيين من غير المتخرجين من المدارس العليا من ١١,٨٥ دولارا وخمسة وثمانين سنتا إلى ٨,٦٤ دولارات وأربعة وستين سنتا. في السنوات الأولى من السبعينيات كانت ميزانية الطبقة العليا المكونة من خمسة في المائة في السلم الهرمي للدخل أكثر بعشر مرات من الطبقة السفلى المكونة من خمسة في المائة السفلى؛ وتصل اليوم تقريبا إلى أكثر من خمسين مرة. وهذا الوضع المؤلم يظهر الآن في أوروبا الغربية أيضا، فهناك اتجاهات يمكن مقارنتها بهذا في بريطانيا العظمى وكذلك في السويد، التي تعتبر أقوى البلدان حرصا على المساواة^(١٤)

تآكل الطبقة الوسطى

ليست أمريكا بلدا، تنظر فيه الأغلبية الثرية بعدم ارتياح إلى الطبقة السفلى، التي هي طريفة وفقيرة فقرا يائسا كالا، فالخوف وانعدام الأمن الاقتصادي يتحكمان في الأغلبية. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية البلاد الوحيدة المتقدمة

التي كان الإنتاج فيها خلال السنوات العشرين الأخيرة يتزايد باستمرار، بينما ظلت مداخيل أغلب الأمريكيين - ثمانية من عشرة - جامدة أو هي آلت إلى الانخفاض. فقد هبط متوسط الدخل الأسبوعي لثمانية في المائة من العاملين الأمريكيين فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٩٥ إلى ما يعادل ١٨ في المائة، وذلك من ٣١٥ دولارا إلى ٢٥٨ دولارا في الأسبوع. وفي الفترة الزمنية نفسها، فيما بين ١٩٧٩ و ١٩٨٩ ارتفع الراتب الفعلي لمديري الأعمال بشكل سريع بمقدار ١٩ في المائة.

هذا القلق الجديد، الذي تعاني منه الأغلبية الأمريكية، يشرحه لوتوالق بقوله:

"بينما ترتفع كل الصناعات وتنخفض بسرعة على نحو لم يعرف فيما سبق، وبينما تتوسع الشركات، وتتضائل، وتختفي، وتتوزع، وتتقلص وتعيد هيكلتها في أماكن لم تكن في الحسبان، يتغير بشكل مثير وضع العاملين حتى على مستوى العواطف العليا: فالمرء يرمى إلى العمل، دون أن يعرف ما إذا كان لا يزال له مناصب عمل. وهذا ينطبق على وضع التشغيل كله بالنسبة إلى الطبقة الوسطى، ومن ضمنها أصحاب الكفاءات العالية. فهم في حاجة إلى حلقات النجاة الرسمية لهوائين التشغيل الأوربية أو أقساط التسديد، التي يضمها العقد عند التسريح من العمل؛ فليس لهم أسر عاملة، يستطيع الاعتماد عليها ما تبقى من الإنسانية، من أجل أن يجتازوا شتاء الأوقات الصعبة؛ ليس لهم ما يستطيعون التصرف فيها من تلك المخزرات الجوهريّة، التي هي تحت تصرف جميع من يشتركون معهم في الانتماء إلى الطبقة الوسطى في الدول المتطورة الأخرى؛ باختصار، إن معظم الأمريكيين يعيشون من مناصب عملهم، ليضمنوا لحياتهم الأمن الاقتصادي الأملي؛ ويمكن اختصار ذلك كله في هذه الحقيقة الأساسية: الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة الأمريكية تعيش الآن في قلق حاد مزمن."^(١٥)

لهست طوباوية السوق الحرة، كما يضيف جون غراي John Gray مكملا، وطسورعا محافظا فقط، بل هي برنامج ثورة اقتصادية واجتماعية مضادة، تريد أن تسعد العالم كله بالحمية التبشيرية الأمريكية.

انهيار رأس المال الاجتماعي

مع القلق الاقتصادي يقدم الإهمال السياسي، والكلمات المفتاحية لهذه السنوات من المناقشة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، وكذلك في أوروبا، واليابان، وكوريا الجنوبية إلى آخره هي: "المزاج القاتم"، "الميل إلى الاحتجاج"، و"تخزين الإصلاح"، و"فشل السياسة"، و"تدهور الأحزاب السياسية"، و"تآكل الارتباطات الجماعية والالتزامات الوطنية".^(٨٦)

في دراسته الكلاسيكية عن الديمقراطية في أمريكا يؤكد الكسيس دو توكفيل Alexis de Toqueville أنه لا يمكن أن يكون من المصادفة أن تكون البلاد الأكثر ديموقراطية في العالم هي تلك البلاد بالذات، التي يتقن مواطنوها فن السعي إلى أهداف تتناسب مع المصلحة العامة. هذا الرأي، الذي قام في مهد الحداثة الأوروبية، يكتسب اليوم في كل مكان أهمية جديدة من حيث التعبير عن عدم الرضا، الذي أصبح فيما يبدو ميزة تميز بها الديمقراطيات الغربية.

على أن هناك من جهة بحثوا جديدة تثبت لنا رأي توكفيل بصورة مؤثرة^(٨٧) وهو أن المنشآت السياسية، وكذلك التجارة الاقتصادية، لا تنجح إلا بقدر ما تعتمد على معايير الالتزامات الوطنية وشبكاتنا. فهي تغذي من "رأس المال الاجتماعي" هذا وتستنفده تماما. وتتوارد الأخبار في الوقت نفسه بأن هذه المعايير والشبكات أخذت تتآكل في السنوات الأخيرة، وينطبق هذا خصوصا على الولايات المتحدة "بلاد معجزة خلق فرص العمل".

كانت المشاركة في الانتخابات خلال السنوات الأولى من الستينيات قد هبطت من مستوى عال نسبيا بما يقرب من الربع؛ فبلغت عند انتخابات مجلس الشيوخ ومجلس النواب في الولايات المتحدة في شهر سبتمبر ١٩٩٨ حوالي ٣٦ في المائة، وكانت هذه نسبة عالية خلافا للمخاوف التي كان قد أبداه الباحثون في شؤون الانتخابات، الذين تنبؤوا ببلوغ المشاركة نسبة تزيد قليلا عن ٣٠ في المائة وثمة واقع طرح السؤال الآتي: إن التزال ديموقراطية يشارك في انتخاباتها ٣٠ في المائة تعتبر بعد ديموقراطية؟

يضاف إلى ذلك أن عدد الأمريكيين، الذين شاركوا في الاجتماعات العامة

لسنون البلديات والمدارس خلال العشرين سنة الأخيرة قد نقص بأكثر من الثلث، وهناك انخفاضات مماثلة في أشكال أخرى من الالتزامات السياسية، من ذلك أن الاتصالات الكتابية للمواطنين ونواب مجلس الشيوخ أو المشاركة في لجنة من لجان أحد المجالس المحلية على سبيل المثال تتراجع هي الأخرى. وفي كل سنة يودع مليونان من الناس التكوين الإرادي العام. والحق أنهم لا يودعون هذا فقط، بل يودعون حتى الصلوات والمشاركات في أعمال المجموعات الكنسية، التي تراجعت هي الأخرى منذ ١٩٦٠ بحوالي الخمس. وتصل أخبار موازية من المقابلات، التي تناقص عدد أعضائها منذ الخمسينيات بأكثر من النصف. وبالنسبة كذلك العمل التطوعي في المنظمات الكبيرة مثل الصليب الأحمر وما أشبهه^(٨٨)

ومن الممكن شرح هذا التطور إذا وضع المرء نصب عينيه أن اتساع رقعة العمل غير الرسمي قد دمر المجتمع السياسي. فما يسمى بمعجزة خلق مناصب العمل بالذات هو الذي يجبر الكثير من الأمريكيين على أن يأخذوا أماكن عمل الأجرة حتى يستطيعوا المحافظة على مستوى المعيشة القديم للأسرة، الذي كانوا في السابق قد آمنوه من خلال مكان عمل واحد. والنتيجة أن هناك الملايين من الناس لم يعودوا عمليا يسكنون في البيوت، وإنما يسكنون في أماكن عملهم، وبسبب ذلك لم يعد لديهم الوقت ولا الطاقة، الذين كانوا في السابق تحت تصرفهم من أجل القيام بالأعمال التطوعية. ففي "دائرة العمل المؤقت غير الرسمي" (انظر ما سبق)، الذي يرغب المتعنين على أن يعملوا الكثير من أجل الحصول على الكسب الطويل، تفقد الديمقراطية الوقت ومعها الهواء الذي تستنشق.

"معجزة السجن" أو العرقية كطبقة

أه منك، يا أمريكا! من يثني على ما ك من معجزة خلق مناصب العمل، لا ينبغي له أن يسكت عن معجزة سجنك. لقد ارتفع عدد المساجين، كما أظهر عالم الاجتماع الاقتصادي بروس ويسترن Bruce Western وكاترينه بيكيت Beckett Catherine في دراسة مستفيضة لهما (٨٣)، من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٦ بثلاثة أضعاف

١.٦ مليون وستمانه ألف أكثرهم من الشباب، والأغلبية الساحقة من السود، يخرجون من سوق العمل ويوزع بهم في السجون. كان معدل المساجين في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام ١٩٩٤ أكثر من مساجين كندا بأربع مرات، وبريطانيا العظمى بخمس مرات، واليابان بأربع عشرة مرة، روسيا ما بعد الشيوعية وحدها لا يزال لديها الكثير من مواطنيها خلف القضبان. أما في ألمانيا فهناك ٨٠ سجيناً من كل ١٠٠.٠٠٠ من البالغين، في حين أن عددهم في الولايات المتحدة الأمريكية يزيد عن ٥٠٠، ثم إن خطر دخول الأسود السجن فوق ذلك أكثر من خطر دخول الأبيض بسبع مرات.

ولكن الاختلافات بين البلدان تزداد كثيراً، حين لا يأخذ المرء بعين الاعتبار سوى الأمريكيين - الإفريقيين. فمعدل سجنهم أكثر مما هو في أوروبا بعشرون مرة، وهذه القيم تتناسب مع أعداد عالية مملقة... قد يُعترض على ذلك بأن التوسع في تطبيق Ausbau قانون العقوبات في الولايات المتحدة الأمريكية كان بمثابة رد فعل لا راد له على نسب الجريمة المرتفعة أو المتزايدة أكثر من كونه سياسة التدخلات الفعالة، ومع ذلك فإن معدلات الجريمة كانت تتراجع على الدوام منذ عام ١٩٨٠ حسب الإحصائيات الوطنية المتعلقة بالضحايا. وعلى العكس من إحصائيات الجريمة، التي تستند إلى تقارير الشرطة الخاصة بكتب التحقيقات الفيدرالية والتي سجلت في مراحل معينة من هذه الفترة، معدلات إجرامية متزايدة، يظهر التحليل الموضوعي لهذه البيانات وغيرها أن واقع الجريمة في الثمانينيات قد ظل ثابتاً على ما كان عليه قبل ذلك... لقد توصلت دراسة تحليلية مقارنة حديثة لبيانات مستمدة من مصادر كثيرة مختلفة إلى نتيجة أن «الولايات المتحدة الأمريكية ليست هي أكثر الديمقراطيات الصناعية تأثراً بالجريمة» لا بد من الاعتراف بأن معدل القتل في الولايات المتحدة الأمريكية يبدو مرتفعاً جداً عند مقارنته بالمستوى الدولي، غير أن الأحكام الصادرة على جرائم القتل كما هي السبب المؤدي إلى السجن في أقل من خمسة المائات من مجموع المساجين بحيث إن معدل القتل المرتفع في الولايات المتحدة الأمريكية لا يفسر ارتفاع معدل المساجين. وقد يكون ذلك نتيجة لممارسات عنيفة في تنفيذ القانون، وبناء على

مستويات من العقوبات القاسية والجرائم الكبيرة المتعلقة بتعاطي المخدرات.^(٤١) معدل المساجين، الذي لا مثيل له، يجعل مجرزة خلق مناصب العمل فوق ذلك سببية، فهي تتسبب في تكاليف عامة واسعة، يتم اختلاسها بصورة مزمنة، وأثرى قصة مجرزة عن الوضع الداخلي للمجتمع. فرغم دعوى تدهور أوروبا ونجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تحرير سوق العمل من التوجيه الحكومي من جهة، فإن معدل البطالة بين الرجال من الأمريكيين في الفترة الزمنية الممتدة بين ١٩٧٥ إلى ١٩٩٤ قد زاد من جهة أخرى على الحصة المتوسطة بالنسبة إلى أوروبا، كما جاء ذلك في إحصاء المؤلفين والعالم الأمريكي المتخصص في علم اجتماع العمل جيريمي ريفكين Jeremy Rifkin يسوي الحساب بشكل أكثر مرارة: «لدينا أيضاً شبكة اجتماعية، إلا أنها أعلى من الشبكة الألمانية: تسمى السجن» وينبغي أن تتم تصفية إحصائية البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية وتصلح بإضافة نسبة نقطتين إلى أعلى. ويقدم المؤلفان الدليل على أن الإقامة في السجن ستزيد فوق ذلك على المدى البعيد من البطالة، وذلك بالإساءة إلى فرص الحصول على عمل بالنسبة إلى السجناء السابقين.

يظهر لنا النسبة المرتفعة من مساجين الرجال السود في مقابل الرجال البيض بشكل واضح مدى تقدم البرزلة في الولايات المتحدة الأمريكية، فالعرقية والانتماء إلى الطبقة الدنيا يقوي بعضهما البعض الآخر. ثم من فإن المجتمع لن يتصدع بعد على امتداد الهويات العرقية والدينية المختلفة فحسب، بل إن السمة العرقية للبشرية هي التي ستقرر الداخل والخارج، وتجزئ الإلحاق بالمجتمع أو الطرد منه. ينتقد جون غراي فرضية صدام الحضارات (هوينغتون Huntington) بأنها تعني بناء على هذا ما تعنيه كلمة الإسقاط في علم النفس، فهناك خطر داخلي أمريكي يرتسم في العواصم وفي الأحياء الفقيرة؛ ويتم إسقاط الحرب الأهلية الأمريكية لبعض الثقافات على العالم. على أن غراي، الذي يعلم الفلسفة الاجتماعية بالكلية الاقتصادية School of Economics في لندن، وكان ينتمي في السابق إلى المثقفين التاشيريين، يقدم خطوة أخرى:

لم يعد من الواقعي أن يتم الحديث فترة أخرى عن الولايات المتحدة بوصفها

مجتمعا "غربيا" ذا مدلول واحد. هناك علامات كثيرة تشير إلى أن هذه البلاد - في جيل واحد أو أكثر - ستنتهي إلى بلد من البلدان الناشئة في بعد ما بعد الغربية في العالم الغربي. فالاتجاهات السكانية واضحة، وهي أنه ستكون هناك فيما يزيد قليلا عن جيل أغلبية تقريبا من الآسيويين والسود والأمريكيين الآسيبان. ففي سنة ٢٠٥٠، إذا ما نحن اخذنا بيانات الإدارة الأمريكية لتطور السكان بعين الاعتبار، سيتجاوز عدد الأمريكيين الآسيبان عدد السود على وجه الإجمال، وقد انخفض عدد الأمريكيين الآسيويين والأمريكيين الهنود والبيض من غير الآسيبان من ٧٢ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٥٢ في المائة. وستكون نتيجة هذا التحول السكاني أن تختلف الولايات المتحدة الأمريكية بوضوح عن غيرها من البلدان الأخرى في أمريكا مثل الشيلي والأرجنتين، اللتين ستظلان في خليطها العرقي وتقاليدهما الثقافية أوريبتين بصورة واضحة... وتصبح الآن نخبة الساحل الشرقي القديم، التي صارت نظرتها العالمية عن طريق الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة أكثر حدة وكان حلفاؤها الثقافيون من الأطلانطيين، مهمشة من حيث أهميتها السياسية.^(٦٥)

نقد تقليدية شيكاغو: الليبرالية الجديدة تخدّم زوال المجتمع

من ادعى أن له وصفة إجازة لحل مشاكل العالم، التي تكمن في إخراج السوق من الأفرشة الثقافية وتحريرها من التوجيه القانوني الحكومي، فدعواه باطلة وما يبشر بوصفه برنامجا لخلق فردوس العمل فوق الأرض ويتحول سياسيا إلى أمر صارم، فما هو - وغالبا ما يكون غير مقصود ومن باب السهول - إلا برنامج لإلغاء المجتمع.

تتحول "التجارة الغربية"، وهي الزيادة من الرفاهية للجميع، إلى سياسة لإلغاء الطبقة الوسطى. سيسحق الوسط الاجتماعي، وينهار "رأس المال الاجتماعي" الذي يمكن وحده من الاثنين: وهما العمل الاقتصادي والديموقراطي، ويهبط الاقتصاد السياسي المضطرب على مركز المجتمع، حتى هناك حيث لا تزال المراتب التدريجية للتكوين والدخل قائمة كما كانت في السابق. وسيصبح سلك

العمل نموذجا للسيرورة والحالة السوية للمجتمع. إما معرفة طريقة العيش أو السقوط. هذا هو الخيار، الذي يتجلى في كل مكان حتى إنه لا يجيد عنه أيضا. إن مجتمع ما بعد الحرب للضمان الاجتماعي يتحول إلى مجتمع الخطر، إلى مجتمع "الحرية الخطرة"، التي تعيد تحديد مبدأ المساواة بوصفه المساواة في السقوط بالنسبة إلى الجميع. إن تشخيص كارل ماركس المقصود لمستقبل التصدع الاجتماعي يتحقق بشكل جديد: فالأقلية الغنية تزداد غنى وصغرا، بينما تنمو اللابطة الكبيرة من المطرودين.

يقود نموذج السياسة الليبرالية الجديدة إلى تناقض ضمني: فسلطة الدولة ومؤسساتها تفتح بعنف وتنظلي عليها الحيلة لكسرها. ولكن هذا يتم في عالم، أدى فيه انهيار المنشآت الوطنية الحكومية في التسعينيات حقيقة إلى مأس إنسانية وحروب أهلية - في الصومال، وفي أفريقيا الجنوبية، وفي يوغوسلافيا وكذلك في أجزاء من الاتحاد السوفيتي السابق؛ وتتطابق مع ذلك الآن أيضا طلائع الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، في إندونيسيا مثلا. وحتى إذا لم يكن من الممكن أن نرجع أسباب ضعف السلطة المركزية للدول إلى تأثيرات الأسواق الشاملة فقط، فإن هناك على هذا الوجه ما يدل على أن ثمة فراغا مستترا في السلطة الحكومية والشرعية يزداد حدة وقد يحدث له أن ينفجر بصورة علنية.

يمكن أن ندرس على نحو مصغر أيضا كيف تلغي الثورة الليبرالية الجديدة اسمها الخاصة. في كل مكان هناك، حيث كانت "ناجحة" - مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. أدت أثارها إلى تصدع الائتلافات السياسية، التي حملتها، وإلى تمهيد الطريق لوصول المعارضة إلى الحكومة.^(٦٦) يبدو أن الليبراليين الجدد لم يلاحظوا بعد أن العالم أصبح ديموقراطيا، ولكن المنتخبين لا يكدون ويكونون على استعداد لتمكين سياسة، كتبت فوق راياتهم الانحدار أو السقوط الاجتماعي، من النجاة عنهم في البرلمان.

طوباوية حرية السوق الليبرالية الجديدة إنما هي نوع من الماركسية بدون ماركس. فهي تحقق بعد انهيار الشيوعية التشخيص الماركسي لتصدع المجتمع ولدهيميره دون أي أمل في التحرر في الاشتراكية. إنها تحقق على العكس من ذلك

رؤية مستقبلية ١: أوروبا عمل المواطنين

تتمثل الفرصة الكبيرة، التي نشأت مع انهيار النظام العالمي ذي القطبين عام ١٩٨٩ في أنه لم يعد هناك أحد في أي مكان يستطيع بعد أن ينغلق عن الثقافات، والديانات، والأفكار الأخرى. فالمكان المقسم، الذي تلقى فيه الهويات والثقافات الإقليمية وكذلك الحدود الوطنية، المراقبة، التي أصبحت فجأة غير محمية، يجعل صدمة العولمة مفهومة، مع أن بعض دول أوروبا الوسطى، خصوصاً ألمانيا، لا تزال دائماً تعاني منها بعد سقوط جدار برلين. أما الجهة الأخرى من الحقيقة وهي أننا نعيش في عالم مفتوح، فتمثل في الرأي القائل بأنه ليس هناك فقط نموذج واحد للرأسمالية ونموذج واحد للحداثة، بل هناك رأسماليات كثيرة، وحداثات كثيرة، إلا أنه يجب أن تكون لبعضها علاقات ببعض الآخر.

الحداثات المتعددة ومرآة المستقبل الخاص

التحول الذاتي للنموذج الغربي ومطالبته الاحتكارية بالتحديث ففتح في الوقت نفسه النظر على تاريخ الحداثات المختلفة وأوضاعها في جميع أجزاء العالم، فهناك الإطار الفئوي للمجتمع العالمي، وللتفريق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وللعالم الأول والعالم الثاني، وللتقليد والحداثة. ففي العصر الكوني تتقاسم المجتمعات غير الغربية مع الغرب المكان نفسه والأفق الزماني نفسه. وأكثر من هذا: أن وضعها بصفتها "مقاطعات" من المجتمع العالمي إنما هو مستمر أيضاً من تحديات الحداثة الثانية نفسها، التي يتم إدراكها وتقويمها ودراستها بشكل مغاير في أنساق ثقافية وأمكنة مختلفة.

لم تحدد المجتمعات غير الغربية في الحداثة الأولى عن طريق كونها أجنبية ومختلفة وكون طبيعتها "تقليدية" و"خارج - الحديثة" و"ما قبل الحديثة". أما في الحداثة الثانية، التي يجب أن ينتقل الجميع فيها عبر المكان ويواجهون تحديات مماثلة، فتقل الدهشة من التشابه محل الغرابة. وبذلك ترتبط خطوة من النقد الذاتي لمشروع التحديث الغربي، الذي لن يستطيع لفترة طويلة لا ادعاء الوصول

ماركسية جديدة من اليأس للسبب نفسه: لأنها التهديد بالانهيار الاجتماعي من غير خيار سياسي. وتبدأ أوروبا في الوقت نفسه يقظتها من الصدمة، التي أنزلها بها الانهيار السلمي لمجتمع العنف الشيوعي، ولربما كانت تلك هي اللحظة السعيدة الوحيدة في تاريخها الطويل التعيس. لقد تم اكتشاف التساؤل عما هو سياسي من جديد: ما هي أهداف اتحاد أوروبا السياسي، الذي يضع بعد إقرار مكان العملة النقدية المشتركة تجربة اليورو في جدول أعماله؟ كيف يمكن ملء الفراغ السياسي، الذي تركه توديع "عمل المواطنين" بوصفه الصورة الرئيسية السياسية والاجتماعية لأجواء ما بعد الحرب؟ كيف يمكن تجديد الشبكة الاجتماعية في فترة ما بعد التشغيل الكامل؟ كيف يمكن الحلولة دون طرد عدد أكبر من الناس في المجتمع خارج المجتمع؟

كيف يمكن تحويل الأزمات البيئية الشاملة إلى أشكال وضروريات لاتساع السياسة والديموقراطية عبر الحدود؟ "الحياة الخاصة" هي الصورة الرئيسية لعصرنا. كيف يمكن أن تربط وتحدد من جديد الرغبة في التحقيق والتحديد الذاتيين بناء على ضروريات المؤسسات الديموقراطية للمشاركة في العمل والموافقة في اتخاذ القرار؟ بعبارة أخرى: إن إرث النظام العالمي نو القطبين يتولى أمر السؤال عن استعادة ما هو سياسي. كلما كان تغير وجهة النظر تجاه انقراض المفاهيم القديمة أقل، اتضح لنا أكثر أن العالم يقف أمام خيار: هو الانهيار أو القيادة الذاتية.

إلى قمة التقدم ولا المطالبة الاحتكارية بالتحديث. سيحدد العالم غير الأوربي على أساس من تاريخه وهويته ولن يستمر اعتباره لمدة طويلة تقيضا للحدثة أو غيابا لها. (لا يزال حتى اليوم كثير من علماء الاجتماع الأوربيين يعتقدون أنه يكفي أن يدرس الإنسان المجتمعات الأوربية لما قبل الحدثة لكي يكون في وسعه الحديث عن وضع المجتمعات غير الأوربية ومشاكلها بصورة معتبرة)؛ توجد في الحدثة الثانية ثقافات ومناطق من العالم تسير في طرق مختلفة في اتجاه أفكار مختلفة عن الحديث، يمكن أن تخطنى أيضا الطريق إليها بسبل مختلفة. إذن فإن الانتقال إلى الحدثة الثانية يطرح مشكل مقارنة الثقافات داخل الإطار النسبي "الوطني" في مختلف مناطق العالم بصورة جذرية، ويرغم على الشروع في الحوار بينها على أساس من الاعتراف بالحدثات المتعددة.

وبذلك يصبح من الخطأ مثلا إبعاد البلدان غير الأوربية عن الإطار التحليلي للمجتمعات الغربية. وهذا ينطبق على تاريخ أوربا وعلى حاضرها على حد سواء. يقبل شاليني رانديريا Shalini Randeria التقدم التدرجي الثوري بين البلدان الغربية وغير الغربية، فيقرر قائلا: "إذ ما عاود المرء النظر في حكم كارل ماركس على الرأس على رجليه (يجب مراجعة الأصل، هناك خطأ مطبعي في الأصل)، يمكن القول إن "العالم الثالث" يضع اليوم لأوربا من عدة نواح مرآة مستقبليها الخاص بها."¹⁰⁰ وتعني هذه الفكرة عند التوسع فيها أنه ينبغي للغرب أن يصغي بانتباه عندما تتحدث البلدان غير الأوربية عن التجارب التاريخية التالية:

- كيف يمكن أن ينجح التعايش في المجتمعات المتعددة الديانات والعرقيات والثقافات؟

- هل تستطيع المجتمعات الغربية الواقعية، غير الطوباوية، أن تكتسب أية أجوبة غير خادعة عن السؤال الآتي:

كيف يمكن أن يكون التسامح ممكنا في التعايش بمكان ضيق رغم الاختلافات، والتفاوتات وقابلية العنف؟

- تتعامل البلدان "المتطورة" غير الغربية أيضا مع التعددية الشرعية والقانونية.

- في النهاية يظهر أيضا ما كان "نقصانا" حتى الآن بمثابة ميزة؛ فالبلدان غير الغربية لها تجربتها في التعامل اليومي مع السلطات القومية المتعددة، التي ستصبح على سبيل المثال نمونجا بالنسبة إلى أوربا المتعددة الجنسيات ذات العملة الموحدة.

وفي الجهة الأخرى تبدأ المجتمعات الغربية في التكيف مع الوقائع ومعايير الحالة السوية غير الغربية، التي ينظر منها القليل الجيد:

- التحرر من توجيه الدولة وتثبيت عمل الكسب يدخلان إلى الغرب بوصفه حالة سوية ما كان يعتبر لفترة طويلة وضعًا سيئًا، وهو الاقتصاد غير الرسمي والقطاع غير الرسمي.

- وفوق ذلك يؤدي تحرير سوق العمل من التوجيه الحكومي أيضا إلى توبيع مجتمع العمال المنظم جسميا، الذي أوقف الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال، عندما انسجمت فعالية الطلب الرأسمالي مع نظام الحق بالنسبة إلى "عمل المواطنين". وتناسبا مع ذلك تتسع من خلال علاقات العمل والعقود غير الرسمية المناطق غير النقابية في مراكز مجتمع ما بعد العمل الغربي.

- هناك كثير من بلدان العالم غير الغربي تعتبر دولا ضعيفة. فإذا ما استمرت الثورة الليبرالية الجديدة، فإنه سيكون من الممكن عندئذ أن تدرس أزمت الشرعية الحكومية عند ظهورها الصريح على نحو يشبه الحرب الأهلية بمثابة مستقبل يرتسم أمام الغرب في بلدان الجنوب. لا بد من الخروج من نفوذ مجتمع العمل.

كل وجهات النظر هذه تؤكد على أمرين: الأمر الأول أنه قد أصبح من الملح أن نضع إطارا تحليليا للعالم في ظل نظام الخطر، لجمع الخطر العالمي، الذي نعيش فيه، والذي ترتسم فيه العلاقات المستترة، والتشابها، والتناقضات، والصراعات الجديدة بين البلدان الغربية وغير الغربية، وذلك من أجل أن نفهم فعالية الحدثة الثانية وتناقضاتها. أما الأمر الثاني فهو أنه لا بد من الخروج من نفوذ مجتمع العمل ووضع مبادئ ورؤى لنموذج المجتمع الغربي لما بعد مجتمع العمل.

ما هي إذن الفرضية المقابلة لمجتمع الكسب؟ إنه ليس مجتمع الراحة، وإنما رؤية مجتمع سياسي بمعنى جديد.

مقدمة عن التفاؤل الطائش

أريد أن أروج لبشارتين، قد يبدو لأول وهلة أنه لا علاقة لإحدهما بالآخرى الأولى ذكرها اندري غورتس: "تعتبر كل سياسة، كيفية كان المذهب الذي تقوم عليه، كاتبة، إذا هي لم تعترف بحقيقة أنه لا يمكن أن يكون هناك عمل الوقت الكامل بالنسبة إلى الجميع وأن العمل المأجور لن يبقى لفترة طويلة هو نقطة الثقل في الحياة، بل لن يبقى حتى النشاط الرئيسي لكل واحد منهما". والأخرى ذكرها إمانويل كانت: "إذا ما خالطتك فكرة أنك أنت نفسك عضو في مجتمع المواطنة العالمية بمقتضى قانون المواطنة، فنتك أسمى فكرة، يمكن أن يفكر فيها الإنسان عند تحديده لنفسه ولا يمكن أن يتم تفكيره فيها دون حماس". (تأملات ٨٠٧٧، المخلفات المخطوطة.) هناك بين هاتين البشارتين، وقد يبدو لأول وهلة أنهما لا علاقة لإحدهما بالآخرى، علاقة داخلية تربط بينهما، أريد أن أكتشف عنها. ولعل توديع مجتمع الكسب يؤلم ويخيف بشكل أخف، إذا ما كان هناك إغراء بالتحرك نحو مجتمع المواطنة العالمية الشاملة والمحلية في الوقت نفسه وتم النجاح في ذلك فالغاء مجتمع العمل وبناء أوروبا. هذا هو الرباط الذي يمكن إقامته. لا أحد يقفز إلى اللاشيء. الركوب في حافلة مجتمع العمل من أجل النزول، يقتضي بالفهم التقليدي أن يكون هناك أمام الشك الغائي لوعي الحديث المنهك، الذي يتسم بحساسية ضد المواعيد الزائفة، هدف يمكن الوصول إليه، تصاحبه قوة لها تجربتها في مجال الإغراء، فلا شيء مما يزرع فيه أو يتلقاه بمثابة ثروة، وإنما هو أمل نائم في أعماقه، يجب إيقاظه؛ وذلك عن طريق القدرة على التقبيل، التي خدرت بضعة أجيال، ومكنتهم بهذه الطريقة من إلقاء نظرات وحة على مفاتن الجديد الخفية. إن أوروبا البطالة لتبدو لكثير من العلقين بكل بساطة بمثابة الرعب. فهم يشككون من التجريد في السياسة، التي أضاعت من مجتلي نظرها، لقيامها على بديها.

وطنية، ما يحزن الناس ويخيفهم؛ وهي المشاكل الشاملة في عين المكان مثل لدميرات الطبيعة، والاجئين، والفقر، والتشرد، والصمت المطبق بين الثقافات والديانات. لا يكاد يكون هناك من يلاحظ أن الشكائيتين والتهمتين يمكن أن لتتصل إحداهما من الأخرى بصورة متبادلة، إذا ما حل. أولا بصفته صورة رئيسية، ثم بصفته أيضا عملا وكلمة في طور الإعداد and word in progress Work. مجتمع سياسي بالمعنى اليومي الجديد من أجل المواطنة العالمية محل المجتمع القائم على العمل بصورة مركزية (بالمعنى الواسع للكلمة.)

ليس وقت الفراغ، وإنما الحرية السياسية، وليس مجتمع النشاطات الجمعية، التي يقوم إلى جانبها العمل المنزلي، والعمل العائلي، والعمل في الرابطة، والوظيفة الشرفية ويدفع بها نحو مراكز الانتباه العالمي العام، هي التي تشكل النموذج المعاكس لمجتمع العمل، ذلك أن هذه الاختيارات تظل في النهاية لصيقة بالاستعمار العالمي للعمل، الذي يجب التخلص منه بالذات. من أراد أن يخرج من سيطرة مجتمع العمل، ينبغي له أن يدخل مجتمعا سياسيا له معنى تاريخي جديد، يجعل فكرة حقوق المواطنين والمجتمع عبر الحدود بالنسبة إلى أوروبا مادية ويصنع بهذه الطريقة من الديموقراطية ديموقراطية ويعيدها إلى الحياة. هذا هو الأمل وهذه هي الخلاصة البرمجة لفكرة عمل المواطنين، التي يجب الآن بلورتها. أريد أن أزيل من الحين سوء فهم جوهرى: إن الأمر لا يتعلق بالبناء على عمل المواطنين بصفته الخاتم السحري للعالم، بل بتقديم الدليل عملا بالمثل الصيني القائل: حتى الرحلة الطويلة تبدأ بالخطوة الأولى. وعمل المواطنين يعني سياسة السلطة الأولى.

نحن الأوربيين جبابرة روحيا حين يتعلق الأمر برسم المصيبة اللانهائية للأزمات والاستحالة المطلقة للغلب عليها مرارا وتكرارا. لكننا اقزام حين يتعلق الأمر باكتشاف الخارج والأجوبة أو حتى الدعوة بطريقة مرعبة إلى التعامل معها والتحرير على تجربتها. إذا كانت هناك نواة من الإنراخ لما بعد الحداثة، فإنما هي عندئذ هذا الشعور بالهباء في الأزمة. لا تتمثل الأزمة في العدو، وإنما تتمثل الأزمة في تصور أنه من الممكن التغلب عليها. ومع ذلك فإن هذه الرغبة في الأزمة،

هذا الحب للآزمة، يقوم على تفاؤل أعمى لا يريد في النهاية أن يعرف أو أنه يتجاهل ما يهدده. وعلى العكس من ذلك فإن التفاؤل الظاهري النزق الخفيف الحركة، الذي يظهر ويتدرب في فن الإغراء بالخروج، يستمد نموه من الرجفة القائمة في كل مكان خوفاً من إمكانية الوصول في وقت متأخر جداً.

إن القراء ليشعرون بذلك: فهذا هو الاستيحاء الأول، الذي يهدف إلى تسجيل ذلك الإزعاج، الذي يحدث دوماً، عندما يتمخض الجبل في النهاية بعد رعد الآلهة بالحلوظ السبئية، وتتم ولادة فأر الرجاء الصالح!

نموذج عمل المواطنين

عمل المواطنين يستلزم الحقوق المدنية، ولكن العكس صحيح أيضاً، وهو أن الحقوق المدنية تكتسب عن طريق عمل المواطنين الصورة المادية في كل ما يعمل ويجب أن يعمل بالنسبة إلى الغريب حتى تصبح الحقوق المدنية خارج حقيقتها الروقية ملموسة، محسوسة، حقيقة اجتماعية يمكن أن تختبر وتعايش. ومن الممكن عملياً إبخال عمل المواطنين والحقوق المدنية في بلد، لم تتكون فيه الحقوق المدنية أو تكونت بشكل ضعيف، وجعلها حقيقة حية، تؤثر بعدئذ في الحياة اليومية للناس، وتعايشهم اليومي، وتؤثر كذلك أيضاً في القوانين والأحزاب ومحجرات السياسة فيه. وعمل المواطنين أكثر من التزام المواطنين المنوه به، لأن نوع العمل وصيرورته ينتقلان إلى المركز، ومنها ما يتصل بالموارد الضرورية لها - الزمان والمكان، والمال، والتعاون. وعلى العكس من التزام المواطنين، الذي يتلقى وضعه الراهن من المجانية، فإن الأجر لا ينزع من عمل المواطنين عن طريق ما لهم من أموال، وإنما تتم مكافأته وبهذه الطريقة يعترف به اجتماعياً ويتم تقويمه فإلما في مجتمع المال يعد معياراً بالنسبة إلى ما له اعتباره، مال المواطنين يعني مبلغ يتم التفاوض بشأنه، ويتضمن على الأقل المستوى المعترف في المساعدات الاجتماعية ورواتب البطالة.

على أن الأمر يتعلق بأكثر من ذلك: فعمل المواطنين ينبغي أن ينزع عنه - قدر الإمكان - عبء الخبز اليومي والمستقبل الخاص، وينبغي له أن يكسر شوكة اتجاه

النمو. لقد وصف رئيس الحكومة الفرنسية جوسبان Jospin سياسة الطريق الثالث قائلاً: "تعم لاقتصاد السوق، ولا مجتمع الاقتصاد". فعمل المواطنين بهذا المعنى جزء من الخروج الحكومي المقرر من السوق. وهنا يفتح مكان لمجتمع ديموقراطي على نحو من التشكيل الذاتي المدني الملموس.

مرة أخرى: "التطوع ليس مجاناً" Volunteering is not for free ومن يدفع ثمن هذا؟ تعد من مصادر رأس مال المواطنين مثلاً المبالغ الكبيرة، التي تدفع في أوروبا في شكل مرتبات العاطلين عن العمل والمساعدات الاجتماعية من أجل ألا يفعل البعض من هؤلاء شيئاً. إن هذه القاعدة الخارجة عن المعقول سيتم إلغاؤها عن طريق العمل، تماماً حسب الشعاع القائل: تمويل عمل المواطنين بدل تمويل البطالة؛ فمستلزم مال المواطنين يؤدي علناً عمل مواطن مهم له أثره، ويكون بناء على هذا غير عاطل ويأخذ مقابل عمله من مال المواطنين. وهذا المال يتكون من الأموال العامة المحولة، والوسائل الثالثة من المبالغ الاجتماعية الإعلامية الصناعية، والتمويلات البلدية الخاصة (التي تسدها من أجل ما يعود عليها بالنفع) وكذلك المبالغ، التي تستثمر في عمل المواطنين نفسه. وكما يريتنا النموذج الهندي في بريطانيا، يمكن أن يتم من خلال ذلك جمع مبالغ ضخمة، تساعد أيضاً على إنشاء الاستقلالية المادية لهذا العمل السياسي.⁽¹⁴⁾

وهذا يميز عمل المواطنين عن "الالتزام المواطن" العديم الشكل، الذي لا يلزم أهداً. وهنا ينشأ إلى جانب عمل الكسب مصدر تخبيرياً للفعالية والهوية، لا يحقق الرضا الإنساني فقط، وإنما يساعد أيضاً على التماسك في المجتمع الفردي عن طريق إحياء الديموقراطية اليومية.

لا تكمن فائدة عمل المواطنين في عمل المواطنين فقط، وإنما تكمن أيضاً في أنها تشكل المعنى الاجتماعي والتماسك، الذي ينشأ - بعبارة منطرفة - عن فشل المشاريع الفردية. فحياة الجماعة ستصبح أكثر تلوناً وتنوعاً وكثافة في ممارستها الحرة السياسية. ليس هناك من مفكر سابق - من جان جاك روسو إلى يورغن هابرماس - أراد ديموقراطية، تنهك نفسها في الاستفتاءات الدورية، فهناك على الدوام بالنسبة إلى الجميع التكوين، والتجربة الديموقراطية، والوعي وكذلك

الحياة الجماعية النشيطة اليقظة - وهي كلها أشياء يتم تجديدها وتقويتها عن طريق عمل المواطنين.

ولهذا لا ينبغي بياة حال من الأحوال الخلط بين عمل المواطنين وبين الإجبار، الذي يتعرض له الآن في كل مكان متسلم المساعدة الاجتماعية عند ممارسته للعمل البلدي. عمل المواطنين عمل تطوعي، عمل منظم بصورة ذاتية، فحيثما يوجد ما ينبغي عمله، وكذلك كيف ينبغي أن يكون عمله، فإنه يبقى بأيدي أولئك الذين يقومون بعمله. إذا ما أراد المرء أن يرتكب خطأ القرن ويخلط بين عمل المواطنين والعمل الإجباري، فإنه يقتل روح الديمقراطية، وهي عمل المواطنين، ويسعد بذلك مجتمع الأفراد القائلين بالأعمال الخاصة. إن طبيعة عمل المواطنين السياسية تحتاج إلى الاستقلالية الحميمة والمقدرة علنا، التي تتجلى في استقلالها الذاتي وفي اختيارها لمساهمتها ولأشكالها التنظيمية. وهي لا تلغي طبعاً البناء التعاونية والتكيفية مع الحياة السياسية البلدية. يتم ذلك مثلاً عن طريق إنشاء لجنة عمل من المواطنين، ترشد إلى مشاريع عمل المواطنين، وتضع لها الإطار الشرعي، وتساعد كذلك على إعداد الرأي العام الضروري لها. وإنما تحتويها إلى حد كبير.

يوجد عمل المواطنين هناك حيث تتطابق الشرائع ويعمل الناس، بما في ذلك عمل النقد والاحتجاج المطبق بشكل ملموس. فهو يتناول المطالب، التي تهملها الإدارة والسياسة، وتزيحها أو تقمعها، يتكفل عمل المواطنين خاصة بحقوق المواطنة بالنسبة إلى الأقليات والمحرومين، وفقاً لشعار: قل لي أنت كيف يتم التعامل في بلدك مع حقوق الأقليات، والمحرومين والأجانب (في المصالح الإدارية وفي الحياة اليومية، وفي الوسائل السمعية البصرية، وفي موائد تعاطي الجعة، وفي الجوار الخاص، في الليل وفي ضوء النهار). وأنا أقول لك كيف هو حال الديمقراطية في بلدك! فالاستقلالية النسبية، والاختيارية والتمويل الأساسي العام هم صلب الديمقراطية الثقافية، المفعمة بعمل المواطنين والمضمون في أن واحد، ويتم بناؤها وتوسيعها.

عمل المواطنين ليس طليفاً (فقط) ويسد فراغا، ولا يقدم خدماته بوصفه إغناء.

مؤسسيا للتصويرات الحكومية، فهو يعين ويدمج، حتى حركات الاحتجاج، ويساعد من خلال ذلك الإدارة، والأحزاب، والدولة. ولنتذكر: من وضع في جدول أعماله موضوعات الحضارة المهيدة لنفسها، التي أصبحت اليوم على كل لسان، ضد مقاومة الحاكمين في مجالات السياسة والاقتصاد والعلم؛ إنها حركات داود ضد جالوت الكثيرة!

ولكن عمل المواطنين يشكل وصلة إمكانيات الاحتجاج بالأرض أيضاً، ويوجهها إلى النشاط العملي، وإلى النشاط الذاتي، ويواجه الاحتجاج الشفوي مع أصغر صغير الجواب الخاص والمبادرة الخاصة، أي السؤال: ما العمل؟ العمل أماما وفقاً لشعار: لا تسأل ماذا تستطيع أن تفعله الدولة، وإنما اسأل ماذا تستطيع أن تفعله أنت القضاء، على الوضع السيء! يعمل المواطنين يكتبس، حتى أدخل تحويراً على كلمة لشومبيتر خصصه غلغز شرج، العصيان الخلاق مجالاً للنشاط والتجربة يعترف به اجتماعياً، إلا أنه ينبغي للمرء أن يكون حذراً وإن لا يستنتج من ذلك أن عمل المواطنين هو مسقط رأس كل ما هو طيب وجميل فوق هذه الأرض. فعمل المواطنين يمكن أن يكون محافظاً أو ثورياً - أو هما معا أو لا شيء من ذلك. فليس هناك من هدف محدد تطويري للمجتمع الحر من الناحية السياسية. بالعكس: عينة الصبغة الحقيقية للحرية تكمن في هذا السؤال: كيف نتعامل مع الوجوه القبيحة للحرية؟

يضاف إلى ذلك أن عمل المواطنين يمثل إلى ذلك بعضلات أخرى. ولنتكف بشكر واحدة منها: كيف انظم العفوية؟ ماذا يجب عمله لكي يخرج الناس من خصوصيتهم المجهولة ويبدون علناً في عمل شيء من أجل الغريب، الذي لا يبطخ لا للأوامر ولا للترتب الهرمية؟ الجميع يتنادون بالعفوية، والخلق، والاختراع، والمسئولية الذاتية، غير أنه لا أحد يعرف كيف يمكن تحويل هذه الآمال الكبيرة، التي لا تزال في بدايتها فارغة، بل تحويل هذه الكلمات اللدينية إلى حقيقة يمكن بلوغها.

لقد اهتمت العلوم الاجتماعية في السنوات العشر الأخيرة، خصوصاً في الميدان الغوي الأنجلوسكسوني، اهتماما كبيرا بهذه المسألة وتوصل الباحثون خلال

ذلك إلى ما يمكن تسميته بمفارقة العفوية المنظمة: فمحاولات تحريك الناس ودفعهم إلى المسؤولية الذاتية المنظمة عن طريق أوامر الدولة ومراسيمها - مثلا عن طريق وضع مشاريع لأحياء سكنية مختلطة اجتماعيا، وتهيئة أمكنة عامة، وتقديم إرشادات إطارية تتصل بالعناية الاجتماعية وغيرها -، تعتبر كلها مضادة للإنتاج، فكلمنا فرضت العفوية الاجتماعية والمسؤولية، ازدادت الموانع من تحقيقهما.

بناء على الاستعمال القانوني المؤسسي، فإن هذا يعني أن عمل المواطنين لا ينبغي أن يكون تابعا للإدارات البلدية، والمصالح الاجتماعية، ومصالح العمل، ولا للجمعيات الخيرية، ولا حتى إلى مصلحة جديدة من عمل المواطنين يتم إنشاؤها وتكون تابعة له. ليس فقط لأن ذلك يؤدي إلى قيام المراقبة الحكومية المضادة للإنتاج، بل لأن عمل المواطنين يؤدي أيضا إلى إنشاء نبرة مضادة لاتعدام الخيال المنظم لإدارة البلدية، ومصالح العمل، والرعاية الاجتماعية إلى آخره. لكن السؤال، الذي يطرح نفسه بحدّة، هو: من ينظم العفوية؟

من الأفكار الرئيسية لنموذج عمل المواطنين أن المقرر فعله من قبل رجال الأعمال بالمعنى الأصلي لهذا الأمر ينبغي ويمكن ربطه بعمل المواطنين من أجل المصلحة العامة. وبهذه الطريقة ينشأ نموذج لرجال الأعمال من أجل المصلحة العامة، نموذج للشخصية الاجتماعية القائمة بشكل ما من الربط بين الأمر تيريزا شغصم وبييل غيتز Bill Gates. فرجال الأعمال الاجتماعيون أو العاملون من أجل المصلحة العامة يجمعون في شخصياتهم وفي قدراتهم ما يبدو مستحيلا بنا، على النطاق السائد وطبقيا في المجتمعات المختلفة. وهو أن قدرات رجال الأعمال وفنهم بالمعنى التقني للكلمة ستستخدم من أجل أهداف اجتماعية مفيدة بالنسبة إلى المصلحة العامة. إذ ينظم رجال الأعمال من أجل المصلحة العامة العضويات وأشكال العمل - ليس على نحو إقصائي، بل استيعابي: فعمل المواطنين لا يقصي أحدا إلا إذا أقصى هو نفسه أو أقصت هي نفسها. وتربوا التجارب في بريطانيا العظمى أن المشاريع، التي رسمها وحققها رجال الأعمال من أجل المصلحة العامة، قد نجحت نجاحا كبيرا بتكاليف زهيدة بوصفها موازية لمشاريع دولة الرفاهية - وذلك لأنها أقل بيروقراطية، ولكنها أكثر مرونة في

مساراتها التنظيمية، وتتوفر من خلال فصيلة المتطوعين على نوع من الالتزام، لا يمكن شراؤه ودفع ثمنه إلا بصعوبة⁽⁴³⁾ وهكذا يمكن أن يصبح عمل المواطنين اطّراعا، يمكن من الاختراعات. فيقدر ما يتم إنشاء نظام الرفاهية عن طريق إمامة عمل المواطنين على أسس جديدة من حيث المضمون، يصبح في الوقت نفسه أهر مركزي وأقرب إلى الزبائن وما قد ينجم عن ذلك من مشاكل. وبتنشأ مصاحبة لذلك ثقافة للإبداع، بمعنى مكان عام، يكون فيه التنوع التجريبي مما يقع في حيز الإمكان.

إن إنشاء عمل المواطنين بمبادرة رجال الأعمال وبما لهم من دور فيه يطرح أسئلة متنوعة: كيف يمول هذا الشكل من العمل في جوانبه المفردة؟ من يسمح به، وبأولى ترشيده ويتوصل إلى إقراره في المصالح العامة؟ ثم: كيف يتم التأكد من الفشل - بمعنى المنافسة - الممكن لبعض المشاريع واحتوائه؟ إن عمل المواطنين يوسع على الخصوص فيما بين ذلك أسئلة جزئية أيضا، قد تنشأ عن التقاطع الممكن بين متحملي الخدمات المنشأة سلفا وأشكال التشغيل - والموجود من ذلك بأمثل في: سوق العمل الثانية، وأداء الواجب من العمل البلدي في إطار المساعدات الاجتماعية، والعمل المهني في الخدمات العامة، والجمعيات الخيرية، والخدمات المدنية، والخدمات الصغيرة (النشاطات الإنتاجية الدنيا) والعمل غير الرسمي. لدراسة هذا النوع من الأسئلة أو الإجابة عنها يستحسن اللجوء إلى حل إهرالي تقني مثلما طبق في الديموقراطيات الجمعية المتطورة وهو: أن تحل القواعد الإجرائية، التي تحدد كيف تتخذ القرارات وتلغى الاحتكاكات الممكنة إنجابا، محل الميزات المضمونية أو المعايير التحديدية. غير أن هذه القواعد لا يمكن أن تتبلور على المكتب (أي بطريقة اصطناعية)، وإنما يجب أن ترسم بدورها في عملية ديموقراطية وتتخذ ميدانا للتجربة ويكون لها طابعها الشرعي.

ماذا يعني عمل المواطنين؟ هو كما سبق القول:

- عضيان خلاق منظم.

- تحديد ذاتي، وتحقيق ذاتي في صورة التزام اجتماعي وسياسي.

- عمل منظم ذاتيا، تعانوي، مرتبط بالمشروع بالنسبة إلى الغريب، الذي يتحقق

بإدارة صاحب العمل من أجل الصالح العام.

عبارة مال المواطنين:

- عمل المواطنين لا يتزعمه الأجر، وإنما يكافأ بشكل مادي وغير مادي عن طريق أموال المواطنين، والتأمينات، والاعتراف بحقوق المعاشات والأقارب الاجتماعية، والقروض الشعبية (Favor Credits) المقصود بها هو الفوائد، التي ينالها العامل في عمل المواطنين، فتمكنته مثلاً من إدخال ابنه في روضة للأطفال دون مقابل.)

- عمل المواطنين يضمن من الناحية المادية استقلالية عمل المواطنين، ويستمد حده الأدنى من معايير أموال العاطلين، ومساعدات العاطلين، والرعاية الاجتماعية، ويتم جمعه عن طريق الوسائل البلدية والوسائل المالية، التي تستثمر في عمل المواطنين.

- مع ذلك فإن المتقاضين لأموال المواطنين. عند توفر الشروط ذاتها في حالات أخرى. ليسوا ممن يتقاضون مخصصات العاطلين عن العمل والمساعدات الاجتماعية، لأنهم يعملون في المبادرات التطوعية من أجل المصلحة العامة. وهم لا يوضعون أيضاً تحت تصرف سوق العمل أيضاً، إذا كانوا لا يريدون ذلك، فعما هم بعاطلين عن العمل.

ولكن ما هي علاقة عمل المواطنين الآن بإنشاء مجتمع المواطنة العالمية الأوربي كما طالب به أنا؟

أوروبا عمل المواطنين

إن المبادرات العديدة المتنوعة إلى حد كبير، والمنظمات، والشركات والعالميين الذين يتجولون في جو، يطلق عليه المرء عادة اسم "المجتمع المدني الشامل"، يبتهجون في السنوات الأخيرة بالاهتمام المتزايد بهم. إلا أنه لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن منظمة السلام الأخضر ومنظمة العفو الدولية وما أشبههما كما كانت أسماؤهما تعتبر بمثابة حمامات السلام، والطيور البشيرة بالطقس الجميل، يخفتي حضورها العلني وأثرها السياسي عندما يجد الجد. وهي تنعم بهذا العمل

بسعة مربية عند الواقعيين وعديمي الأخلاق من أصحاب منطق السلطة السياسية، بحيث يتعلق الأمر عندهم. على غرار ما يقع عند الحديث عن المجتمع المدني الشامل على الإطلاق. بظاهرة من القوة الظاهرية المبالغ فيها المستمدة من المصدر الثاني، أي من الدول التي تتخذ القرارات حين تتحول المسألة إلى قضية جادة.

ولكن حتى التقديرات المتشككة تجد نفسها في مجابهة حقيقة أن المبادرات الاجتماعية المدنية والعاملين تلعب في المناقشات العامة، التي تؤثر في السوق والسياسة. حول مسائل التطور الشديد الأثر، والسلام، وحقوق الأقليات أو الأخطار التقنية (وهذا مجرد أن نذكر بعضها). الدور الرئيسي. فمبادرات المواطنين توسع من قوتها بتقليدها لما فعلته الشركات المتعددة الجنسيات. فهي تنشئ شبكات من الشركات عبر الحدود والقارات، وهي على هذا الأساس هاضمة في الوقت نفسه هنا وهناك، تمد نفوذها بشكل متزايد بالتعاون مع الحاكمين ومع البيروقراطيات الحاكمة في كل ناحية من نواحي المعمورة عن طريق لعب القوة المتعدد الأمكنة. وإذا ما قاس المرء فيما يقبس حجم الاعتراف بنفوذها السياسي، الذي عرفته هذه المجموعات المدنية من الممثلين السياسيين الرسميين لدول والمنظمات عبر الحدود مثل منظمة الأمم المتحدة، فإن هذا المؤشر يدعم هو الآخر القوة المكنة للمجتمع المدني الشامل.

دولية المجتمع المدني. أثناء الدورة الأخيرة للمؤتمرات العالمية للأمم

المتحدة في ريو دي جانيرو (حول البيئة)، وفي فيينا (حول حقوق الإنسان)، وكوبنهاجن (حول التطور الاجتماعي)، وفي القاهرة (حول سياسة الإسكان) قام عشرات الآلاف بزيارة مجالات المنظمات الاجتماعية المدنية الموازية. فالعلم الطبقي والتفصيلي لهذه الجماعات قد جعل من هذه المجالات مصادر قيمة للاستعلامات خصوصاً بالنسبة إلى ممثلي الحكومات.^(١٠)

وقد نجح هؤلاء الممثلون لدولية المجتمع المدني إضافة إلى ذلك في الوصول إلى الدخول إلى تقاويم هذه المؤتمرات والتأثير في نتائجها. وقد تواصل الأمر في أثناء

ذلك حتى إنهم أصبحوا ينتمون إلى اللجان التحضيرية للحكومات وكذلك إلى مجموعات العمل التي خلفتها وقامت بتقويم نتائج المؤتمرات. فهم، كما قال الأمين العام للأمم المتحدة السابق بطرس غالي، قد "أصبحوا شكلا جوهريا من تمثيل القاعدة في عالم اليوم، ومشاركتهم في العلاقات الدولية تضمن الشرعية السياسية لهذه المنظمات العالمية".

والواقع أن هذه المبادرات والشبكات تعمل في حقل جدير بالاعتبار يقع فيما بين البيتين. وإذا كانت الآراء العامة تتجه، كما كان الأمر في السابق، اتجاها وطنيا وتنظم تنظيميا وطنيا وإقليميا، ينقل بعضها عن البعض الآخر، فقد أصبح ممثلو المجتمع المدني منذ مدة طويلة منظمين تنظيميا متخطيا للحدود، أي مثل الاقتصاد وكأنه قد اندفع سياسيا من الساحة إلى داخل المكان. إن ما تمارسه الدول من إجبار على التعاون عبر الحدود، الذي تؤثر فيه العولمة من جميع الأبعاد، يقدم ممثلي المجتمع المدني على أنهم من رواد سياسة فرعية وليسوا مجرد شركاء تعاونيين لهم أهميتهم بالنسبة إلى السياسة الوطنية. ويتحقق هذا أيضا في التناقضات المتنوعة بين التثبيت الوطني الجاري لها وبين ما تطمح إليه وتجذب عليه من تعاون عبر الحدود، وفي وسع ممثلي المجتمع المدني بدورهم أن يستخدموها في توسيع فرص نفوذهم إلى الحد الأقصى.

بشكل أوضح: إن دول الغرب الديمقراطية بالذات تظهر في مسار العولمة اهتماما متزايدا بالتعاون عبر الحدود، لأن مصالحتها "الوطنية" القديمة - مثلا البقر، والأسواق المالية، والسيارات - في فرص أسواقها العالمية وما يرتبط بها من فرص أسواق العمل تتعلق بصورة أولية بكيفية تحديد الأخطار وتوجيه الدولة للأخطار في جو التعاون عبر الحدود. فالأخطار الشاملة، والأسواق الشاملة، والسياسة الشاملة، وأماكن العمل المحلية والأصوات الانتخابية المحلية متشابهة بعضها بالبعض الآخر. والواقع أن على الحكومات الوطنية أن تتحول في حقيقة الأمر إلى عاملين عبر الحدود، بمعنى أن تلغي نفسها، أن تتحل إذا ما هي أردت أن تتوخى مصالحها الوطنية. وبما أنها لا تستطيع ذلك، كما هو معروف، فعلاها أن تتكلم أكثر من أي وقت سابق على المنظمات غير الحكومية بوصفها من رواد

التعاون السبابة لحل مشاكلها الوطنية، التي لم تعد لها هذه الصفة على الإطلاق. لأن وقعت دولة من الدول الديمقراطية في هذه المضلة، فإن أمامها، حسب ما يذهب إليه مارتين كولر Martin Koehler، خيارين: إما أن تلغي استراتيجية التعاون وتبحث عن ملاذها في السياسة الحماينة من هذه الصيغة أو تلك أو تتجه، عن طريق التعاون ذاته، إلى جعل المحيطات الخارجية ديموقراطية الاتجاه من أن أجل إيجاد شروط أفضل لحل النزاعات والصراعات.⁽¹³⁾ بعبارة أخرى: تناقضات السياسة الوطنية في العصر الشامل تساعد على توسيع مجتمع مدني من له صفة العالمية وفرصة التشكيل هذه تنطبق الآن بصورة خاصة على أوروبا. على أنه لا ينبغي الخلط بين الاعتماد على الغير وبين التناظر في الأهداف، فبينما تلح الحكومات الوطنية على "قلعة أوروبا"، تحاول جماعات حقوق الإنسان، والخضر والليبراليون إنقاذ ما يمكن إنقاذه حتى لا يدعوا هدفهم "أوروبا حصن الملجأ" ينهار تماما. ومع ذلك فعالبا ما لا يبقى سوى السؤال: ما مدى التسرب من الخرسانة؟

الملجأ أو القلعة. هذا السؤال الأساسي بالنسبة إلى أوروبا قد حسم منذ مدة طويلة. هناك كثير من دول الاتحاد الأوروبي، بعضها بشكل فردي، والبعض الآخر بشكل جماعي، قد جعلت الجدران الفاصلة بينها أكثر سمكا. لقد تم الاتفاق في معاهدة شينغن على مراقبة الحدود الخارجية، وسويت في اتفاقية بلن المصالح المختصة بآراء الجوء، فانخلت ألمانيا في المطارات الألمانية الإجراءات السريعة بالنسبة لطالبي اللجوء، وأحاطت نفسها بحزام الأمان، المسمى بالنسوية الحكومية للغريب. هذه هي فلذة سياسة الانغلاق. بناء على ذلك فإنه لا حق لأحد في اللجوء لمن يدخل إليها من دول أعضاء الاتحاد الأوروبي أو من بلد، يعتبره المشرع بلدا آمنا. النتيجة: طالب اللجوء يعاد إلى المكان الذي جاء منه فالنسوية الحكومية للغريب مثال يحتذى، وجميع البلدان، التي تطمح إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تريد أن تعقد مع جيرانها ما يسمى بالاتفاقات الأمنية، بولونيا مع أوكرانيا، وتشيكيا مع سلوفاكيا، والمجر مع رومانيا.⁽¹⁴⁾

إن سياسة التحصين بالذات تقوم على التعاون الدولي، والانعكاس الحمايني

يستخدم في بروكسيل لغة عسكرية، جعلنا ننسى أن الذين يهدون أوروبا ليسوا هم الأعداء أو المجرمين، بل هم آتاس في أوروبا، منشأ حقوق الإنسان، يبحثون عن حماية حقوقهم. أهو يا ترى منطلق رديء بالنسبة إلى حركة أوروبية لحقوق الإنسان؟ متى يا ترى وجدت حركة حقوق الإنسان فيما سبق. مثلاً ضد انعدام حقوق العبيد والسود في الولايات المتحدة الأمريكية. حماية لهذه الحقوق، التي تشكو من فقدانها؟

الأجنبي والهوية الأوربية. إن المرء ليطعن في أوروبا التجار، في أوروبا البيروقراطية بروكسيل البيروقراطية، فينسى إلى هذه أو يفترى عليها ما يتنقل هكذا عبر الوسائل السمعية البصرية من عنت وهراء. فقد أشيع قبل فترة وجيزة أن بروكسيل تعمل في توجيهه يتصل بمائل أشجار عيد الميلاد، ثم: على الصيادين أن يصبحوا معهم في المستقبل طبياً بيطرياً، عندما يذهبون إلى الصيد. كيفما كان الأمر، فمما لا جدال فيه أن أوروبا - السوق تستلزم بالبحاح أن تكمل وتعرقل عن طريق أوروبا المواطنين، فكلما كان الأورو أقوى، كان أكثر حاجة إلى قوة مضادة. ماذا يمكن أن يكون هذا؟ ماذا يمكن أن تكون عليه روح الديمقراطية الأوربية. روح الهوية الأوربية؟

من المؤكد أن هناك أشياء كثيرة هي محل تساؤل: فالرواية بالنسبة إلى ميلان كونديرا Milan Kundera تعد رمز أوروبا. فقد كتب يقول إن الرواية الأوربية هي صدق بسمه إله فوق ضلال وفوضى بشرية تخلت عنها الحقيقة. فما هو أوروبي يقوم بالنسبة لكونديرا في أبهة تعدد المعاني، وفي السخرية، وفي ضحك أوروبا على نفسها. وفي مقدور الإنسان أن يبرهن على نحو مماثل أن المسرح أو الموسيقى يجسمان الهوية الأوربية. ولربما يتبرع دستور أوروبي بأوروبا المنشودة؟ هذا شيء أكيد، ولكنه لن يكون كقانون أساسي فقط إلا إذا ما هو ارتبط بحقوق المواطنين حين يتم تطبيقها. فأوروبا المواطنين لا تنشأ إلا في أوروبا عمل المواطنين، وليس هناك من طريق أفضل لملء حقوق المواطنين بالحياة من تحويلها عن طريق عمل المواطنين إلى عمل ذاتي منظم للكثير من المستقلين.

رؤيتي تقول: الديمقراطية الأوربية كتكتسب روحها بعمل المواطنين وعن

طريقه.

ولنأخذ مثلاً. ليس من باب المصادفة. من بين أمثلة كثيرة، فالتناقض، الذي لعم فيه الحكومات الوطنية ضمن علاقات العمل الاجتماعي العالمي، يتجسم خصوصاً في التعامل مع اللاجئين والمهاجرين. فمواطنو مكان ما بالذات هم لمونجيا المواطنون الأثلاث في المجتمع العالمي. فالدول تريد أن تنقل عنهم من جهة، ولكنها من جهة أخرى مرغمة على التعاون عبر الحدود من أجل تحقيق سياستها الصحائية. هذا التناقض تستغله جماعات المواطنين العاملة عبر الحدود، التي تدافع عن اللاجئين. ومستوى الوسط الأكثر وعداً في منتصف الطريق بين الجماعة الدولية والدولة الوطنية يتمثل في الجماعة المحلية، وهنا يقدم الاتحاد الأوربي لجماعات المواطنين فرصاً تشكيلية جيدة. وهذه تكمن في أن أوروبا، هذا الجوهر السياسي المجهول، وحدة من عملية تكوين لم تستقر حدودها بعد. ويتم التعبير عن هذه الصراحة فوق ذلك في أن العلاقات الداخلية بين الدول الأعضاء - خصوصاً فيما يتصل منها بحقوق المواطنين الأوربية. لم يتم تحديدها تماماً؛ ويتم كذلك في أن العلاقات الخارجية - مثلاً عن طريق العقود المشتركة - متعددة المعنى، ممكنة التشكيل. وتتم في النهاية أيضاً في أن الأسئلة السياسية الأوربية المتصلة بالسياسة الخارجية، والسياسة الداخلية، والسياسة الأمنية، والسياسة البيئية، والسياسة الاجتماعية، وسياسة العمل، يتم طرحها بالإجابة عنها من قبل الدول الأعضاء كل على انفراد بأصوات عديدة ومتناقضة.

والواقع أن الفرص الخاصة بالمساعدة في العمل والتأثير لجماعات المواطنين وعمل المواطنين، الذين ينظّمون أنفسهم بليديا ويعملون عبر الحدود، تتجم عن هذه الصراحة المتميزة. فحقوق المواطنين الغربية تدعو إلى إثارة العلاقة بالأجنبي داخل الاتحاد الأوربي وبين الدول الأعضاء وإعادة تحديدها من جديد. حقاً، يمكن القول إن تحديد الأجنبي يصبح المسألة الرئيسية بالنسبة إلى الهوية السياسية الأوربية. لذلك فإنه لن الضروري أن يكون التحديد الوطني على شيء من الليونة، فالإيطالي أو البرتغالي، الذي أصبح من خلال التبادل عبر الحدود القديمة اجنبياً، يجب أن يعترف به في برنامج حقوق المواطنين الأوربية بصفته

أوروبا في كل مكان من أوروبا وأن يكون في بيته سياسيا وقانونيا. فأوروبا المواطنين لا تتجسم إطلاقا إلا بمقدار ما تلغى تحديدات الطرد المتبادلة بين الدول الأوروبية الأعضاء، ويفهم الأجنبي السابق ويتم التصرف معه باعتباره مساويا، أي بصفته أوروبا، وخصوصا في توجيه المبادرات والشركات (التحتية) وتنظيمها عبر الحدود.

لكن هذا لا يتجسم بصورة ثابتة مثلما يتجسم عن طريق اعتبار التعامل مع الأجنبي المزعوم مما يدخل في الوظيفة، التي تؤديها حركات المواطنين وعمل المواطنين عبر الحدود. فلقد أصبح استعمال العنف ضد الأجانب في الأقاليم الاتحادية الجديدة عملا يوميا تقريبا، دون أن تسمه الطبقة المتوسطة في المجتمع بالفضيحة وتحاربه بجميع وسائل التوعية السياسية، فالفهم الذاتي الديمقراطي للحياة الذاتية المرتبطة بصورة مباشرة بالمصالح العامة لا يتجلى عند الكثيرين، خصوصا عند الشباب، إلا بشكل ضعيف. ولشعارات النازيين ورموزهم أناقتهما. فلماذا لا يكون إن في برنامج جماعات مواطني لمانيا الشرقية إنشاء حركة أوروبية لحقوق المواطنين في الأقاليم وللأقاليم الاتحادية الجديدة على أساس عمل المواطنين وتطوير ثقافة ديمقراطية على هذا النحو عن طريق التعلم أثناء العمل learning by doing تتسم بالنشاط الذاتي؟ إن يكون هذا إلى جانب المجهودات المالية الإضافية مساهمة مهمة أيضا في "الوحدة الداخلية لمانيا"، ويكون أكثر من ذلك مساهمة في إدماج الأقاليم الاتحادية الجديدة في أوروبا الديمقراطية؟ إن أوروبا الناشئة، التي بدأت منها قبل ٣٠٠٠ سنة فكرة حقوق المواطنين، والحرية السياسية، والسياسة politia، والشؤون العامة res publica مسيرة انتصارها المتعثر المترنح، لا يمكنها أن تكتسب هويتها السياسية إلا بتحديد جديد للأجنبي في وسطها.

يستطيع الاتحاد الأوربي أن يلعب فيما يتصل بالمشردين الأوربيين نفس الدور، الذي تلعبه إسرائيل بالنسبة إلى الأقليات الدينية اليهودية.

يتقدم بيير أسنر Pierre Hassner خطوة أخرى، فهو يقترح ألا توسع حقوق المواطنين الأوروبية على البلدان الأعضاء في الاتحاد فقط، وإنما تشمل أيضا أولئك

الذين ليس لهم أولم يعد لهم ما يسمونه الدولة الإقليمية الخاصة بهم، فتنطبق عليهم أيضا في إطارها حقوق المواطنين الأوروبية. إن نظمات المصالح المشتركة للعجز الحق المباشر في المطالبة باستفادة شعبيها من الحقوق الأساسية الأوروبية. ألم يكن من الممكن أو ألا ينبغي أن ينطبق هذا بشكل مماثل على اللاجئين الأوربيين، الذين استقروا بهذه الطريقة في جماعة، كانوا قد سيفقدونها في حالة أخرى غير هذه الحالة؟ يستطيع الاتحاد الأوربي أن يلعب نفس الدور، الذي تلعبه إسرائيل بالنسبة إلى الأقليات الدينية اليهودية.

عن المهتمين وقرود الغاز المستهلك أنقاض الاشتراكية

إذا ما أراد المرء أن يهزأ من رؤية عمل المواطنين، ففي وسعه عندئذ أن يضع ذلك في شكل أغنية، تصب نوما في اللازمة الثابتة من كل المقطوعات. والمقطوعات المفردة تنوع نغم أزمت العصر - أزمة السياسة، وأزمة الديمقراطية، وأزمة العلم، وأزمة الجماعة، وأزمة الأزمة إلى آخره، واللازمة تدعو المرة بعد الأخرى: من أجل عمل المواطنين وضده!

ولكن فلندع المزاج جانبا، الأمر لا يتعلق بالأجوبة، وإنما يتعلق بالبدء، فعمل المواطنين يضع بصورة دائمة سياسة للبدء، التي تؤكد - كما تقول حنا أرنت Hannah Arendt - خلافا لليقين المزيف للمينوس منه وللشغل أن القدرة على بدء شيء جديد تنتمي إلى جوهر العمل السياسي. ويمكن التأكيد من ذلك من خلال أمثلة كثيرة لا نهاية لها، تستمد قدرتها على الإقناع من إقبالها على التفاصيل ولهاها وتنوعها، لكن هذه التفاصيل لا تتطور أبدا مع حركة حقوق المواطنين الأوروبية السابقة عند تعاملها مع الأجنبي.

ودورته كلاغس Doerte Klages واحدة تعتنى بهذا الأمر:

إني أعمل مقطوعة في القاعدة منذ ١٣ سنة. بدأت عملي آنذ في هايدلبرغ مع إجماع غير المستقرين، كما كانوا يدعون في ذلك الحين. أما اليوم فيتحدث الناس من الذين لا منزل لهم، وقد أثبت النموذج، الذي بلورناه عن ذلك، جدارته. لقد هرفت من خلال هذا العمل في هذه السنوات الطويلة الكثير عن الأسباب التي

و«مكانس البيئة» أو «العلب الميعة» لكن المناهضة النشيطة للامبالاة لها أهداف كثيرة وأوجه: منها العمل مع كبار السن، والمعوقين، ومرضى فقدان المناعة، والأميين إلى آخره.

فهل هذه مجرد مظاهر من الأوساط الحضارية المتعددة الألوان، التي كان لها في الجمهورية الاتحادية من الوقت أكثر من عشرين سنة للتدرب على التخليق؟ كلا، كانت هناك علامات كثيرة تدل على أن ألمانيا الشرقية تخلق أيضا القفزة إلى مجتمع العمل. فالنفور المزدوج، من المجتمع الغربي الأثاني المعتد بقوته ومن الدولة كذلك، ومصدرهما معا مستمد من تجربة جمهورية ألمانيا الديمقراطية. يكونان نمطاً جيداً. فعلى الإدارات المحلية أن تأخذ حيلتها، إذ إن غضب المواطنين إزاء التقيصيرات المحسوسة يستطيع أن يعرضها لضغوطه، فتنشأ شبكة من الشركات ذات المصلحة العامة، التي تستطيع بالاشتراك مع البلديات والأرياف بناء الأعمال الخيرية الألمانية الغربية.

في المدينة الصغيرة أوبرولونغفيتس Oberlungwitz المتطورة المعروفة بصناعة النسيج تحامل الشباب على أنفسهم وجاءوا من الشارع ليعينوا مركزاً من مراكز الشباب. وفي زاوية التقاء البلدان الثلاثة قرب نايسه Neisse تعمل بجد على مقربة من القاعدة نصف دسنة من مبادرات المواطنين من أجل التفاهم بين الشعوب. ومنذ خمس سنوات تساند دولة ساكسن الإقليمية الحرة جماعة من أصحاب المشاكل من بين العاطلين عن العمل منذ مدة طويلة من خلال «عملية» ٥٥ للوظائف الشرفية - الطليعية التأهيل فوق سن ٥٥ الذين يعانون من مشاكل صحية^(١٤)

ولتعد إلى الغرب مرة أخرى: كثير من المحامين، وخبراء، الضرائب، والأطباء، ومديري الأعمال، وخبراء الأعمال الإدارية وغيرهم يريدون أن يستعملوا مرة أخرى مهنتهم المهنية في شيء آخر. هو أن يكون لهم تأثيرهم في الرأي العام والتشريع، وأن يضعوا المشاريع للجماعات التي تساعد نفسها بنفسها، ويقدموا معلومات عن التهرب من الضرائب، وينصحو المدينين، ويكشفوا المخاطر المستورة وما أشبه ذلك، ومساهمة المواطنين، واللامركزية - فنشأ في إدارة الكثير من المدن والبلديات ثورة ثقافية صغيرة، وهي لا تعد بزيادة الاقتصاد فقط، وإنما تعد أيضا

تجعل شخصاً ما يسقط عن نظامنا ولماذا هو من الصعب دائماً بالنسبة إليه - إن لم يكن مستحيلاً على الإطلاق - الدخول ثانية، عندما يجد مرة نفسه في الشارع والواقع أن هناك ٩٥ في المائة من أولئك الذين هم في الشارع يريدون أن يدمجوا وأن يقبلوا في الجماعة بصفتهم مواطنين لا يلفتون نظر أحد من الناس إليهم لكنهم لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك بمفردهم، ومن ثم فهم في حاجة إلى المساعدة وهنا توجد ناحية نفسية مهمة جداً، هي أن المعنيين لا يرغبون إلى حد كبير في أن تكون لهم صلة بإدارة من الإدارات، إذ يجب عليهم أن يملئوا استمارات في المصالح المختلفة، مصلحة الشؤون الاجتماعية، ومكتب العمل، وصندوق الضمان الاجتماعي العام، ومكتب تسجيل السكان - هم في أغلب الأحيان عاجزون عن ملئها، ولما يكون هناك مستشارون اجتماعيون، يستطيعون مساعدتهم في ذلك - وهم على أية حال من بعض المتطوعين - وهنا يأتي دورنا، فنبداً من خلال رابطينا بمرافقة الناس إلى المصالح ومساعدتهم في ملء الاستمارات... وقد تغيرت في أثناء ذلك آراء المصالح الإدارية وتصرفاتها عن طريق مبادراتي بصورة ثابتة. قبل ١٣ عشرة سنة قمت بإسكان الثلاثة الأوائل - المهملين تماما - وخلال ستة أشهر ارتفع العدد إلى ٥٤، فالناس يدمجون بسرعة نسبياً. يتم ذلك أحياناً في ما بين يوم وآخر - عندما يحسن المرء التصرف في الأمور - فالذي لا سكن له، لا يأخذ سكناً إلا إذا قدم عقد إيجار لسكن أقام فيه قبل ذلك، ولا يستطيع الاحتفاظ به بسبب فقره، ثم إن المصلحة الاجتماعية أوضحت لي أنه من الضروري دفع الإيجار - ولدنيا في النهاية أفضل نظام اجتماعي في العالم...

اعتقد أن عمل المواطنين يمكن أن يكون ذا أثر عظيم في مجتمعنا، فيساعد الدولة على توفير الكثير من المال والوسائل، التي تبذر اليوم بلا معنى في بعض الأحيان...^(١٥)

إن مجتمعنا سيساعد نفسه بنفسه لو أنه كان هناك عدد أكبر من المهتمين الذين يستطيعون العمل في البناء الخاصة - কিما كانت أسباب ذلك. فالعس منهم لا يدفعهم الخوف من الدمار والانهيار فحسب، وإنما يدفعهم بالأحرى الغضب من أن أغلب الناس لا يفكرون في الأمور التي يقبلون على عملها - عرفت عن برلين ثلاث مبادرات ملتزمة حول البيئة، يطلق عليها اسم «قروود الغاز المستهلك»

بمكسب إضافي في الديمقراطية. ويشتم أحد المستشارين قائلا: "إن هذه المواطنة لن ينجح عنها حقا سوى برلمانا فرعية".
هذه هي النقطة: شبهة الديمقراطية تفتتح عند تطبيقها.

من يشترك؟

ما هي فرص عمل المواطنين التطوعي على الإطلاق؟ ألا يشكل هذا بالأحرى ظاهرة حدية كثيرة الإهمال؟⁽¹⁴⁾

فلننظر لحظة قصيرة، ولكن بعيدا نحو الغرب: إن مقدار تدخل المواطنين في الولايات المتحدة الأمريكية خلال أوقات فراغهم في المصالح الاجتماعية والعامه ليرتفع في النفس اثرا. ففي استفتاء عام لغالوب شغططشب عام ١٩٩٠ كان الحديث عن ٥٤ في المائة، بوضوح في المتوسط بأربع ساعات في الأسبوع في الأعمال التطوعية volunteering. أما في ألمانيا فكان عام ١٩٩٤ حوالي ثلث السكان (ما يقارب ١٦ مليون) ملتزمين بأعمال تطوعية يؤدونها في مكان ما. على أن الالتزام بالقياس إلى الثمانينيات. خلافا لطنين المرجفين بالمتجمع الأثاني وانتهيار القيم. قد ازداد بعدئذ ارتفاعا، وإن كانت الفردية تترك حقيقة أثرها هاهنا أيضا، أي في الطريقة، التي يتم بها الالتزام. لقد تضائل "التطوع الشرقي" النظامي والبيروقراطي المنظم في الرباطات بالنسبة إلى الغرب الأجنبي. هنا يشعر المتطوعون أنفسهم المفرغ من خدمات المساعدة، التي يرسلون إليها رغما عنهم بينما يحتفظ المحترفون لأنفسهم بالوظائف الأكثر جاذبية. هناك علامات كثيرة تدل على أن تراجع الالتزام الرسمي لا ينبغي أن يفهم على أنه تزايد في اللاسيالات والأثانية، وإنما هو على العكس من ذلك تماما، فهناك نوع جديد من الالتزام بهشاشا في خلفية القضايا الفردية: أقصر مدى، وأكثر تجسيدا، وأبعد إيغالا في الذات، وفي تعامله مع الآخرين، بمعنى أنه مرتبط من الناحية الموضوعية بالمشاريع الفردية، التي تجعل للحياة الخاصة معنى وتوجد به.

عندما يتأمل المرء الناس، الذين يلتزمون بمساعدة الغرب الأجنبي، يتضح له أن هناك "فقرات من السيرة الذاتية" ذات أهمية خاصة. وتتجلى الأمثلة النموذجية

لذلك على التقريب في خريجي الجامعات العاطلين عن العمل وأجيال السنين الجديدة (السن "النشيطية")، والأقوى التزاما هم الأزواج الذين لهم أطفال؛ وهناك تراجع واضح عند المستقلين.

ما الذي يدفع الناس إلى الالتزام؟ علينا هنا أن نفرق بين أناس في انتقال سيرى، وشباب لا تزال أمامهم فترة التكوين المهني، وأمهات تجاوزن مرحلة التربية، والمتقدمين في السن، الذين يودعون أو يدعوا عمل الكسب، ويريدون أن يكونوا بشطين موضوعيا ووفقا لظروفهم. أما من بين العاطلين فهم بالدرجة الأولى الشباب المتخرجون من الجامعات، الذين يواصلون العمل في شبكاتهم أو في مشاريعهم أو هم قد يلتزمون مرة أخرى من أجل مواصلة تكوينهم. والشباب يريدون أن يقوموا بشئ جماعي لسببين. ثم إنهم يريدون أن يعملوا شيئا آخر يختلف عما ما هو في المدرسة والمصنع، ويريدون كذلك أن يستعملوا قدراتهم في هدف يمكن تحقيقه والوصول إليه.

والمطالب الجديدة في العمل التطوعي تخص المضامين مثلما تخص الاتصال والتعاون. فالالتزام ينبغي أن يرضى حاجات مهمة: ينبغي له أن يبهج الشخص، وأن يشجعه أيضا؛ ينبغي له أن يكون اتصاليا، وأن يحقق نتائج واضحة مميزة وأن يتوسط بشأن ما يجب لذلك من اعتراف به. فمناذج المنظمات الجديدة مثل الجمعيات التعاونية للكبار وحلقات المقايضة تشير إلى اتجاه عمل المواطنين. لكن الالتزام في حاجة إلى مكان أوسع، وإلى أوصاف نشاطية واضحة، وهو في حاجة كذلك إلى مشروع إيراد بوصفه إيراد الرابطة. ولكي تعبأ هذه البواعث والطاقات، لا بد من شكل جديد: من عمل المواطنين، فبدون هذا الشكل الجديد تدعم "بناءات الإمكانية"، التي تسمح في عين المكان بإنشاء "بناءات الطلب" بالنسبة إلى الالتزام التطوعي الاجتماعي. فبواسطة عمل المواطنين لن يندمج في المجتمع بعد حين سوف العمل فقط، بل يندمج الوجود السياسي أيضا. يتم الاستيعاب عن طريق عمل المواطنين، بمعنى توفير الأمن المادي (المحدود)، والسعادة الطيبة والهوية.

مواطن العمل وعمل المواطنين

لكن عمل المواطنين يجب أن يتم تنسيقه وتغليفه بهندسة اجتماعية معينة. كيف كان مجتمع العمل والديموقراطية وقانون العمال والمواطن في الماضي، وكيف سيكون ربط بعضها ببعض الآخر في المستقبل؟ في الحداثة الأولى كانت الهيمنة لمواطني العمل، ولكن التركيز كان على العمل لا على المواطنين، ذلك أن الاعتراف والإدماج الاجتماعيين قد نشأ عن قانون العامل. كان كل شيء، موصولاً في مكان العمل المأجور: الدخل، والسمعة وتأمين الشيخوخة إلى آخره. كان عمل الكسب إذاً يشكل سم الخياط الذي يجب على كل فرد، رجلاً أو امرأة، أن يدخل منه إذا أراد أن يكونا لهما حضور بوصفهما مواطنين كاملين في المجتمع. وقد اعتبر قانون المواطنة في مقابل ذلك قد حاد عن هدفه، فلا يستطيع المرء أن يضمن عن طريقه وجوداً مادياً ولا اعترافاً اجتماعياً. وتتابع العمل والمواطن في مفهوم مواطن العمل يعكس ذلك بصورة متبادلة. فالأمر إن لا يتعلق بالتتابع، أولاً المواطن ثم العمل، كما تم التعبير عن ذلك بالتركيب اللفظي "عمل المواطن". ووفقاً لذلك يكون مواطن العمل مواطناً يشارك في الانتخابات بين الحين والحين، ويمارس فيما عدا ذلك "مشاركة اجتماعية" باهتة الأثر انطلاقاً من هذا المفهوم.

هذه الصورة عن مواطن. لا يزال - بعد مندمجا في العمل تتناسب معها هندسة اجتماعية محددة: فالملتقي والممثل للسياسة يقتصران على الدولة الديموقراطية والمؤسسات. الأحزاب السياسية والبرلمانات، التي تساهم في تكوين الإرادة واتخاذ القرار وتمثيل الشرعية، أما المجتمع فيتم التفكير على أساس أنه غير سياسي. ويعتبر هذا بالنسبة للكثيرين تقدماً، يعتبر شيئاً حديثاً، رفع عبء العمل السياسي عن المواطن في الديموقراطية!

والحياة تجري في التبادل بين العمل ووقت الفراغ. بعبارة أخرى: الدولة (الاجتماعية) النشيطة المهمة تتناسب مع مجتمع نشيط في عمله، لكنه سلبي فيها عداه. وللهيمنة السياسية، التي تحتكرها الدولة، اعتبارها أيضاً إزاء الاقتصاد والسوق، مع أن الجدل كثيراً ما يثار حولها وليس من قبل الماركسيين وحدهم من المؤكد أن نموذج "مجتمع العمال" (ليسبيوس Lespius) ومواطن العمل

اكتسب قوته الإقناعية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصاً عند تحديد مفهومه في مقابل الطبقة الاجتماعية الرأسمالية. فـ "العامل" يحجم عن بلاغة الصراع الطبقي كلها، ويتلقى في الحلقة المضادة ما تقره الحكومة من وعد برفع المستوى المعيشي والضمان الاجتماعي بشكل مطرد. أما هويته السياسية بصفتها مواطناً فيعلّقها أو تعلقه من أجل ذلك في مشجب بيمان العمل.

هناك حاجة إلى استقناة جديد بين الدولة ومجتمع المواطنة السياسي والسوق. إذا صح هذا التحديد وهو أن عمل الكسب الجذاب يتناقض، فإن هذه الهندسة هذه ستتهز: فإما أن يتمسك المرء "ولأنه الآن أن يفعل ذلك" بوظائف مجتمع التشغيل الكامل، وعندئذ تتم برزلة أوروبا، أو تكون هناك حاجة إلى تصويت جديد بين الدول ومجتمع المواطنين السياسي والسوق، التي يجب أن تتخذ دورها موضوعاً للمناقشة السياسية وإصدار القرارات.

ما هي مهمات السياسة الحكومية، التي يجب أن تتخلى عن دور الممون لمن حولها من جهة وأن تمكن من جهة أخرى من الوصول إلى المجتمع السياسي لعمل المواطنين النشيط؟ كيف يجب أن تفهم سياسة المستقبل ويتم صياغتها، إذا كان تحقيق مصالح الفاعلين السياسيين من الوطنيين يتوقف على التعاون مع الشبكات التابعة لمجتمع المواطنين الوطني وما بعد الوطني؟ هل تستطيع أوروبا أن اكتسب على الإطلاق هوية يومية للمواطنين، إن هي لم تستمدّها من مشاريع عمل المواطنين عبر الحدود؟ ولكن ما هي الأسس الشرعية، التي تعمل على أساسها في واقع أمرها جماعات المواطنين هذه، والتي لا تجسم نفسها في داخل الديموقراطية المعضدة على الدوام (مثال على ذلك النقد الذي وجه عن حق! إلى السلم الهرمي للسلام الأخضر؟) كيف يمكن إنشاء مجتمع عمل المواطنين السياسي بوصفه مجتمعاً غير منتم إلى السوق، وذلك في وقت يواصل فيه الاقتصاد توسيع موقعه في شكل فرص شاملة من الأعمال في مقابل السياسة، التي لا تزال مرتبطة باللهميا كما كانت في السابق؟ كيف نستطيع ويجب علينا - ونحن نريد الآن أن نلث إلى هذا السؤال - أن نفكر في عمل الكسب وعمل المواطنين على نحو من المناسق بينهما بحيث لا يكونان وكأنهما فضاءين طبقين في مجتمع المستقبل.

يقف أحدهما بصورة معاكسة للآخر؟

عمل المواطنين: لا روكوب من أجل النزول. سيكون النساء هن الأوائل. هذا ما تخشاه النساء. فامليل إلى الكسب ينمو عند النساء الألمانيات الغربيات، ولم تنقص كذلك رغبة النساء الألمانيات الشقيقات (الواتي كن يمارسن عمل الكسب بمعدل يزيد عن ٩٠ في المائة). أما ما يتناقض فهو عمل الكسب الجذاب، والنتيجة ما هي بالبعيدة: أيتها النساء، إلى الأمام؛ عودة إلى الأعمال الخيرية، التي تدعى في اللغة الجديدة (Orwell) "عمل المواطنين"؛ النوع الجديد المتعلق بإزاحة النساء عن المنافسة المحتدة في سوق العمل لم يعد يقول: فليعد النساء إلى البيت؛ وإنما إلى الأمام إلى عمل المواطنين؛ من زاوية النظر هذه يعرض علينا عمل المواطنين روكوب من أجل النزول في نشاط الكسب النسائي. وعندئذ فإن النساء يقمن بعملهن وفقا لشرائع المساعدات الاجتماعية، التي لا يستطيع أن يعيش منها أي إنسان كما لا يستطيع المرء، وقد خصصت بوصفها مال المواطنين، أن يتشترى بها شيئاً بعد، بـ "أجور هزيلة" ويؤيدن واجبات، تبدو وكأنها قد كتبت على أجسادهن: العناية بالأطفال، والأرضيات والمصالح العامة.

تذكر غيزلا نوتس Gisela Notz شروط عمل المواطنين، التي تجعل وجهات نظر النساء في المركز^(١١):

- تقليص العمل بصورة جذرية في ميدان عمل الكسب بالنسبة للجميع،
 - عمل بمعناه الكامل يضمن الحياة لجميع من يريدون هذا،
 - "مساواة" عمل البيت وعمل الرعاية بعمل المواطنين الفني والثقافي والسياسي في قطاع الطوع،
 - التوزيع المتساوي المنجز المأجور (الآن) وغير المأجور (الآن) على الرجال والنساء.
- إنها مرة أخرى مسألة غريتشن، مسألة تمويل هذا النموذج.

إنعاش الديمقراطية بمال المواطنين: الخطوة الحاسمة مزدوجة إراداً، فلا بد من إعادة توزيع عمل الكسب الجذاب بصورة يستطيع معها كل واحد، وكل

واحدة، أن يكون له رجل في عمل الكسب وأن تكون له الأخرى في الوقت نفسه في العمل العائلي أو في عمل المواطنين من جهة. والأمر يتعلق من جهة أخرى بتجهيز عمل المواطنين بأساس مالي حتى يستطيع أن يكون بقوته الخاصة ويوعيه الخاص شريكاً للدولة وناقداً لها. وهناك لتلك مبدئياً طريقان مفتوحان: ليس صدقة، وإنما هو تمويل قاعدي ثابت قانونياً. مال المواطنين - أو التمويل الذاتي لعمل المواطنين عن طريق الأوقاف الخاصة. حل التأمين الاجتماعي من عمل الكسب وربطه بعمل المواطنين هو ما قصدت إليه المقترحات، التي قدمت تحت أسماء مختلفة، ولكنها كانت ذات هدف موحد بوصفها مال المواطنين، التأمين الأساسي، والضرائب السلبية وما أشبه ذلك. إنها لن تربط لفترة طويلة دعوى حتمية السيرة الذاتية الجديرة بالإنسان بحقه الواهي في العمل، وإنما تربطها بوضع المواطنين وبالقرام المواطنين. فربط مال المواطنين بعمل المواطنين يعني مكافأة الإنجاز السياسي. وعن طريق هذا التأويل الجديد تتحرر الدولة من الوضع الحرج، الذي يجب عليها فيه أن تتكفل بتقديم شيء يفوق قدراتها، بمعنى أن تعد للجميع على الدوام بالحصول على عمل الكسب، ثم لا تستطيع الوفاء بهذا الوعد، ولكنها تستطيع بالمقابل إيجاد مصدر تشريعي مباشر من خلال التمويل الأساسي لعمل المواطنين.

بمال المواطنين تتوخى ثلاثة أهداف:

- التمكين من قطاع الأجر المنخفض لمكافحة بطالة الوقت الطويل خصوصاً في مجال الخاسرين من العولة وغير المؤهلين،
- الوقاية من فقر (الدخل) عامة، والتمكين من الوقت المقطع لمواصلة التكوين، ولعمل المواطنين، إلى آخره،
- إلغاء بيروقراطية الفقر^(١٢).

كثيراً ما يتم الربط بين المطالبة بالدخل الأساسي أو بمال المواطنين وبين الهدف الرامي إلى تحرير الفقراء من فقرهم. ولا ريب أن هذا هدف مهم معتبر، ولكن الأمر يتعلق بالأحرى. عندما نتأمل ذلك بشكل واضح - بتدبير الأزمات - فلما يتم الضغط على معدل الجريمة تحت نافوس الخطر، يجب كذلك أن يتم الضغط على معدل الفقر حتى يكون كل شيء في المجتمع على ما يرام، ويكشف

السياسيون عن أنفسهم بأنهم مقدمو خدمات، ويستطيعون ترشيح أنفسهم للانتخابات. وفي مقابل ذلك اطالب أنا بمال المواطنين، لأن المثل الأعلى الجمهوري لمجتمع المواطنين النشيط ذاتيا، الذي يأخذ شؤونه الخاصة بيده بصورة نشيطة، لا يصبح ممكنا إلا بهذه الطريقة. هي إذن عملية تأسيس ذاتية للمجتمع السياسي، وليس صدقة على فقراء، يخلق المجتمع لنفسه بواسطتها حالة مادية، وينتشي بها إبداعية سياسية.

على عمل المواطنين أن يوجد الشروط حتى يكون في مقدوره أن ينهض الديمقراطية في فترة ما بعد عمل الوقت الكامل والقدرة على العيش. فمال المواطن لا يقدم سوى الحد الأدنى من الأمن، الذي هو ضروري من أجل أن يحول انعدام الأمان الناتج عن الحرية إلى شيء منتج. فمال المواطنين يمكن إذن من الحرية السياسية، ويوسعها ويكون له بذلك تأثيره في الفردية السياسية والجمهورية السياسية، اللتين لا يصبح التعامل العملي مع الأسئلة الكبرى للحدائق الثانية ممكنا إلا بواسطتهما.

الحرية تنطوي على الشجاعة، التي لا تنمو وتتبلب إلا هنالك حيث يكون للناس مأوى، ويعرفون اليوم مم يتعيشون غدا وبعد غد حين يقبل عليهم زمن الشيخوخة.

هنالك إذن سببان مال المواطنين، يجب التمييز بينهما: تبرير قانوني ذاتي تحدهه أخلاقية الرعاية العامة، خصوصا بالنسبة إلى الرعاية البطيئة والضعيفة والمنحرفة، من جهة، والبرهنة الذاتية للمجتمع السياسي من جهة أخرى. إنه القانون المادي، الذي يتبرع على هذا النحو، وفي بما وعد به القانون الأساسي من ديمقراطية يومية من الناحية السياسية والعملية على السواء.

ولكن ليس من التناقض الذاتي أن يأمل المرء في تمويل الدولة لعمل المواطنين النشيط ذاتيا؟ ما هي الطرق المفتوحة أمام التمويل الخاص لعمل المواطنين؟ هناك في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا هذا الطريق الآتي:

يشارك المرء في حفل يقيمه «الطريق المتحد» The United Way، وهو منظمة لجمع الأموال، لا يوجد مثلها في ألمانيا رغم الجهود الجديرة بالاعتبار حتى وأه

كانت في بدايتها. ومنظمة «الطريق المتحد» تقدم في إطار اجتماع بالشركة عشرة مشاريع تتصل بمبادئ الشباب، والثقافة، والعمل الاجتماعي. ثم يتوجه رئيس المصنع إلى الميكروفون ويعلن: «ستطيعون إذا أردتم أن تضعوا علامة على استثمار مشروع من هذه المشاريع وتضعوا مبالغ تبرعاتكم، ولكل دولار تتبرعون به تضاعفه الشركة إلى أن تصل به إلى أعلى مبلغ وهو خمسين دولارا في الشهر لكل متبرع». وبهذه الطريقة تجمع عن طريق ١.٠٠٠ من عمال المصنع ومستخدميه ١٠٥.٠٠٠ دولار. وهذا يعني أنه تم التبرع في المتوسط بـ ٤,٥٠ دولار في الشهر، ضاعفتها الشركة، ففي شيكاغو يتم سنة بعد أخرى جمع أكثر ١٠ مليون دولار من العمال من أجل المشاريع...

في ألمانيا يوجد حاليا نمونجان، تمثل أحدهما مؤسسة بيرتلسمان الخيرية في هوترسلو Bertelsmann-Stiftung in Guetersloh. تبرعت بملينيون مارك ألماني وطلبت من المواطنين والشركات في المدينة مساعدتها في إنشاء مؤسسة خيرية قوية. وخلال فترة قصيرة تجمعت على هذا النحو أربعة أو خمسة ملايين مارك. أما النموذج الآخر فقد نشأ مع مؤسسة مدينة هانوفر الخيرية، ولم يكن هناك من أحد، تبرع برأس مال كبير لانطلاقها، وإنما يعود ذلك إلى الخمسين المواطنين، الذين اجتمعوا، وتبرع بعضهم بالمال، بينما وضع بعضهم الآخر قلوبهم تحت التصرف لتطوير أفكار المشاريع^(١٤).

التبادل بين عمل الكسب وعمل المواطنين

يعد تقليص وقت العمل بصورة منتظمة ذا أهمية مركزية وتوزيع جديد يغير. خصوصا الحياض الجنسي قبل كل شيء: «كل النشاطات في المجتمع ومن ضمنها عمل المنزل. فعمل المواطنين ليس تعويضاً عن عمل الكسب، ولكنه يعتبر تكميلاً مهما له، يفتح هوية الممارسة الذاتية بالنسبة إلى الغريب الأجنبي. وعمل المواطنين ليس أيضا برنامج عمل بالنسبة إلى العاطلين عن العمل، ولكنه يستطيع مساعدتهم في إيجاد القفزة إلى سوق العمل، والسؤال الحاسم هو كيف ينبغي وشوجب جعل كلا من عمل الكسب وعمل المواطنين. من الناحية القانونية أيضا

- يسمحان بمرور أحدهما إلى الآخر، بحيث يكون التبادل بين هذين الحقلين النشيطين عاديا؛ وذلك دون أن يكون من الضروري تحمل خسارة جوهرية عن طريق ذلك. ومن جهة أخرى قد ترتبط إمكانية خلق تريبع الدائرة بعمل المواطنين بالنسبة إلى السياسة الحكومية؛ إلغاء البطالة عند تقلص حجم الكسب وتزايد الطلب على العمل، وذلك عن طريق التمويل الأساسي المباشر لمناصب عمل جديدة ومهمة بالنسبة إلى المواطنين، يحددون طبيعتها بأنفسهم. كيف يتم النجاح في ذلك؛ لن يكون ذلك ممكنا إلا إذا استطاعت الدولة بطريقتها الخاصة خلق مناصب العمل بتكاليف قليلة؛ أماكن عمل المواطنين.

الطريق الهولندي. تتم إزالة البطالة عن طريق توسيع العمل لبعض الوقت وتحويله إلى سيادة الوقت. على أنه لابد لذلك من تحقيق شرطين، لم يتوفرا حتى الآن في ألمانيا: التأمين على الشيخوخة لجميع أولئك الذين سرحوا من عمل الكسب، وكذلك قبول كل علاقات التشغيل، ومنها مناصب العمل الرخيصة الأجر - في التأمين. وفي هذه الحالة فقط لا تُلقى أخطار مروية عمل الكسب على الأفراد وحدهم دون غيرهم، وبهذه الطريقة يمكن أن تتجج "معجزة" تحويل النقص في عمل الكسب إلى رفاهية الوقت.

"ما دام يجب على العاملين لبعض الوقت في ألمانيا أن يمضوا عن وعي وإدراك إلى فقر الشيخوخة، فإنه لن يكون هناك بعد إعادة لتوزيع عمل الكسب عن طريق العمل لبعض الوقت. وما دام كثير من الأعمال الضعيفة التأهيل يلحق بقانون الأجرة اليومي المتمثل في ٥٢٠/٦٢٠ ماركا ألمانيا، فإنه لا يمكن في هذا الميدان تطوير قطاع العمل المنتظم لبعض الوقت"^(١٠٠).

الطريق الدنمركي: قانون الوقت المقتطع. يطبق الدنمركيون بنجاح نموذجا لإعادة التوزيع، يفتح أمام العمال إمكانية أن يأخذوا "وقتا مقتطعا" قد يصل إلى سنة - من أجل التكوين، وتربية الأطفال، والإجازة، والكسل، وعمل المواطنين والشكته هي: أن العاطل الاختياري يتلقى أثناء هذا الوقت (ويختلف التقدير تبعاً

لسبب الإعفاء) خدمات تعويض الأجر كما يكون له الحق - طبعاً - في أن يستأنف عمله من جديد فيما بعد.

بذلك أوجد الدنمركيون آلة لنقل أوقات فراغ عمل الكسب بالنسبة للعاطلين عن العمل إلى ذلك الوقت المتوفر، الذي يريدهون بغض النظر عن أسباب فراغه. بناء على بعض البحوث، فإن أماكن العمل، التي تفرغ بين الحين والآخر، تعوض بقدر حوالي ٦٠ في المائة ممن كانوا عاطلين عن العمل قبل ذلك... والقانون يلقي الإعجاب، لأنه يمكن من التكوين المتواصل ومرآل التوجيه ويقلل بالنسبة إلى الكثير من الآباء والأمهات الشبان بصورة واضحة من حدة الصراع، الذي يصعب إيجاد حل له، بين عمل الكسب وعمل الهيئ"^(١٠١).

أنا عامل المواطنين: جسور في سوق العمل. الحكم المسبق المتداول: هو عمل المواطنين، على ماله من قيمة كبيرة، لن يساهم في التقليل من البطالة بأي شيء، وهذا غير صحيح بمعنى مزوج؛ فالعاطلون بالذات هم الذين يساعدون الغريباء ويساعدون أنفسهم من جهة، وهناك مثال من ألمانيا الشرقية، هو "لائحة بريسنن":

"في أماكن أخرى غير هذا المكان تقوم سيدات المجتمع الراقي أو الأخصانيون الاجتماعيون البلديون بالتخفيف من حدة التعاسة، بينما يقوم بهذا العمل هنا مساعدون ينتمون هم أنفسهم إلى الصفءاء من الناحية الاجتماعية، وهم العاطلون من العمل والمتقاعدون والطلبة والمحكوم عليهم، كلهم يبذلون ما في وسعهم من خلال وظائف شرفية. حتى رئيسة الجميع نفسها ليس لها منصب عمل"^(١٠٢).

يستطيع عمل المواطنين من جهة أخرى أن يؤهل أيضا لعمل الكسب. فهو يقدم المعارف والكفاءات، التي يمكن أن تسجل في صورة براهين ووثائق. فلماذا لا ينبغي أن يكون لمن هو ناجح هناك نفس النجاح الباهر، الذي كثيرا ما يتم التوظيف على أساسه. عند ما يدور الحديث على الطلب؛ إن وقع قول القائل "أنا عامل المواطنين" أحسن من وقع قول القائل الآخر: "أنا عاطل عن العمل منذ ثلاث سنوات". الباهاء الاجتماعية والاعتراف عن طريق عمل المواطنين يستطيعان أن

يكسرا ميسم البطالة ويحواله إلى عكسه. لماذا لا ينبغي لمديري الموظفين في نهاية الأمر أن يفضلوا باحثين عن العمل من هذا النوع، استطاعوا أن يصنعوا من بطالتهم شيئا ويجمعوا التجارب والكفاءات؟ لعل أهم "تدبير تاهيلي"، تمكّن منه المساهمة في عمل المواطنين: هو أن تكون ثمة حاجة إليهم. كما عبرت عن ذلك في لائحة دريسدن طبائخة مساعدة عاطلة عن العمل: "إن هذا بالنسبة إلي برهان على أنه لا تزال هناك حاجة إلي. إنه ينظم حياتي شيئا فشيئا".

توديع احتكار عمل الكسب. الواقع أنه لابد أن يسمح للعاطلين عن العمل باختيار عمل المواطنين والالتزام به، من غير أن يكون في ذلك خطر على مطالباتهم بخدمات مكتب العمل الاتحادي. فهنا تكمن ضرورة إصلاح قانون ترقية العمل، بمعنى الانفتاح على عمل المواطنين، فتح مصالح العمل وفي الوقت نفسه، أي تحريرها من التثبث في عمل الكسب والاتجاه بها أيضا نحو عمل المواطنين.

ويتناسب هذا أيضا مع ضم عمل المواطنين إلى السياسة الاجتماعية. كان قانون تأمين الرعاية، الذي يعالج أوقات الرعاية مثل أوقات رعاية الأطفال ويعدها توافقا مع ذلك المساهمة السنوية في تأمين التقاعد (البند 19 SGB XH)، قد تقدم خطوة أولى صغيرة نحو إدخال الليونة على تثبيت العمل المناجور للضمان الاجتماعي. على أنه إذا ما تمت في ذات الوقت المطالبة بحق بتمويل خدمات تأمين الغربية، أي أنه لا يشمل من له مساعدة العمل المناجور - عن طريق الضرائب، فإن السؤال يطرح مرة أخرى حول التأمين الأساسي الممول ضريبيا بدل رفع الزيادة الاتحادية في كل مرة، والظاهر أن الملازمة بين العمل لبعض الوقت - عمل الكسب وعمل المواطنين التطوعي في ألمانيا أقل جانبيه منه في الأراضي المنخفضة، التي يوجد بها نظام تأمين أساسي من هذا النوع، فالسير الذاتية، التي لا تغدو فيها الموازنة بين عمل الكسب وعمل المواطنين عبئا اقتصاديا، لم توجد في ظل الشروط الراهنة إلا في الطبقة المتوسطة ذات الدخل الجيد.

وعندما يصبح من الممكن معرفة العوائق والطرق على هذا النحو للملازمة بين عمل الكسب وعمل المواطنين أحدهما مع الآخر، تطرح نفسها رغم ذلك ثلاثة

أسئلة، هي ثلاثة اعتراضات أساسية:

- 1- أن يكون الفشل مع ذلك من نصيب فكرة عمل المواطنين كخيار مكمل لعمل الكسب بسبب الأناية، التي استأثرت بعصرنا؟
- 2- ألا تنهار في مجتمع العمل في النهاية هوية الإنسان؟ أو: كيف ستصبح الروابط الجماعية المثمرة العابرة للحدود، الذاتية، والثقافية، والسياسية ممكنة؟
- 3- ألا تؤدي الفكرة الرئيسية للمجتمع المسئول ذاتيا، وهو المجتمع التجريبي والسياسي من وجهة نظر المواطنة العالمية، التي تحل هنا محل الفكرة الأساسية لمواطن العمل، بصورة مباشرة إلى مجتمع غير سياسي، مجتمع منزوع السياسة، لأن السياسة الديموقراطية لا يمكن تنظيمها إلا في الإطار الوطني؟

رؤية مستقبلية ٢: مجتمع المواطنين في فترة ما بعد الوطني

كثيرا من الناس سيتسألون: ألا تركز الرؤية المقترحة المتعلقة بالمسئولية الذاتية للمواطن المتعدد النشاط في ديمقراطية تجريبية وتقوم على صورة طيبة للبشر؟ الا تكرر هنا نفس الأخطاء التي بدا أنها دفنت بصورة نهائية مع انهيار الاشتراكية؟ كيف يمكن ربط الذات ببناء مجتمع سياسي حي من غير أن يخل هذا رقص الأمل الحالم العذب محل الواقع الساخر أبدا من هذه الوجهة؟ ما من مكان إلا ينمو فيه القلق من أن المجتمعات الحديثة، التي تتجه اتجاهها جميعا إلى حد بعيد وتتهاور بالطراد في أوضاع ومعسكرات متناقضة، تفقد قدراتها على إيجاد الروابط الاجتماعية وتقسيم التوجهات القيمة. وهناك اعتراض فحواه: عمل المواطنين لا يستطيع أن يكون فعالا ضد حل المجال الحيوي الجغرافي الاجتماعي الثقافي، الذي مكته هو نفسه من الوجود، بالعمل على مناهضته. بالعكس: هذا النموذج من الأمل قد بني على رمال المثاليات الماضية الغائبة.

فردية الالتزام المحدد ذاتيا

نحن نعيش عصر مضاد للترتيب الهرمي، فقد سائر الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الصناعي انتقالا من الترتيبات الهرمية التقليدية (القائمة على أساس ديني) إلى السلطات السياسية البيروقراطية المنطقية. وهذا في جوهره يعني في معظم المجتمعات الغربية أن السلطة الدينية تستبدل بالسلطة السياسية. ولكن مفاهيم مثل "السلطة" و"المركزية" و"العظمة" لا تخلو على العموم خلال تحول القيم الديالتي لا نعيشه في المجتمعات الغربية فحسب، من التحفظ منها، ويتنافس قبولها بصورة مستمرة. ففي كل البلدان المصنعة في فترة مبكرة يرى العادة السياسيون أنفسهم معرضين لنقص التأييد الشعبي، وذلك بمقياس لم يعرفه مثيل في تاريخ الديمقراطيات الغربية. ولا يكاد يكون من الممكن تفسير ذلك على أساس أن رؤساء الحكومات والأحزاب أقل كفاءة من أهل الأجيال السابقة

ففي رفض هذا القبول يتم التعبير عن تحول أساسي في المواقف الإدراكية والقيمية. إن بؤرة القيم المتصلة بالنظور الذاتي الفردي والمسئولية الذاتية هي التي أسأت إلى سمعة جميع المراتب الهرمية وإلى ممثلها بصورة مستقلة عن إنجازاتهم وكفاءتهم.

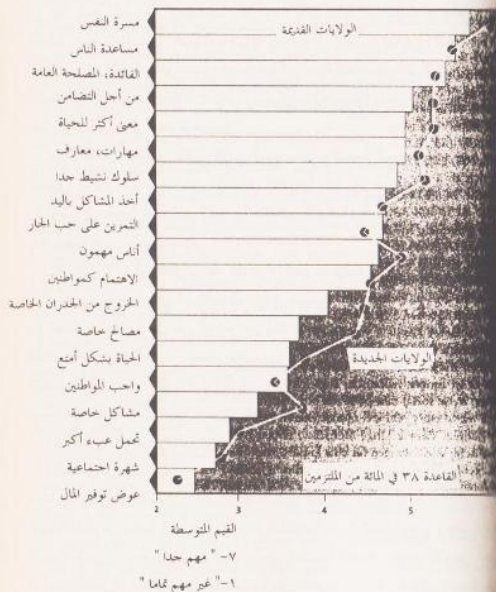
سيصبح المواطنون أكثرا عنادا، وستنهار سلطة المؤسسات وشرعيتها. إن الرأي السياسي العام في كل البلدان المتقدمة صناعيا، كما أظهر رونالد إنغليهارت Ronald Inglehart في دراسته المقارنة، التي تأخذ بعين الاعتبار لأول مرة بيانات من ٤٢ وأربعين دولة ذات خلفيات ثقافية ودرجات تحدينية مختلفة، يصدد الدخول في تحول بنوي: فهناك في كل مكان احتمال ينمو، وهو أن الرأي العام يعمل سياسيا بشكل أكثر استقلالية وأقل خضوعا للمراقبة. وذلك بصورة تستلزم على العكس تماما نخباً سياسية. وفي وسع المرء، إن هو أراد ذلك، أن يقول: سيصبح المواطنون أكثر عنادا، وستكون نتيجة ذلك انهيار سلطة المؤسسات وشرعيتها. وبهذا الطريقة يرتبط خطان تطوريان، يكمل أحدهما الآخر، ويتأفي في ظاهر الأمر: انهيار السلطة والتدخل المتزايد للمواطنين في السياسة.

والمشاركة الانتخابية تتجمد في كل الديمقراطيات المتطورة، هذا إن لم تتحسر لعام الانحسار. فما من مكان إلا فقدت فيه الأحزاب المؤسسة منتخبيها الأصليين وأعضائها، وإن ذلك ليمتد في بعض الأحيان على نحو مؤثر. على أن من يستدل من هذه النتائج على فقدان المتزايد للشعور السياسي، فهو على جهل بطبيعة التطور تماما. وإذا كان المنتخبون والأعضاء ينفرون من حكم الأقلية السياسية، فإنهم رغم ذلك لا يستحبون ليعيشوا حياتهم الخاصة، ولا يمارسون الجبرية السياسية، بل يصبحون أكثر نشاطا مما كانوا عليه في السابق، وذلك في إطار من النشاطات، ينتقد على العكس من ذلك المؤسسات والنخب ويعرب عن لهدبه لها.

ولهذه النتيجة ما يمثلها في كل مكان: كلما كثر التكوين، ازداد النشاط في الأوساط العامة وفي السياسة. وما له اعتباره في كل مكان أيضا أن تكوين

بعانوا في أفق انتظار رفيع من الحرمان ومن التعدي على أمنهم. وهذا يفسر العاشية المتفتحة للأحزاب السياسية، والنقابات والكنائس وغيرها.

أسباب الالتزام في ألمانيا الاتحادية ١٩٩٧. ما ذا يعني أن يلتزم المرء تطوعيا جدول ٢



المصدر: فيلموت كلاغس / توماس جينسيكه Thomas Gensicke استفتاء القيم.

الفصائل من الشبان المتقاربي السن يصبح أفضل وتكون مدته أطول من مدة تكوين أبنائهم. وينتجة ذلك: هي أنه بقدر ما تزيح فصائل الشبان المكونين تكويننا أفضل المتقدمين في السن الأقل تكويننا بصورة تدريجية. يوضع في الحسابان نمو الالتزام الشئيطي المحدد على نحو ذاتي.

هناك إذن كثير من الناس يجهلون أن عدم التكامل والوفضية لا ينتشران بالضرورة مع انهيار الأشكال والتنظيمات الاجتماعية التقليدية. كما تدعيه الطبقات الاجتماعية، والجماعات الدينية، والأسر التقليدية، إذ تنشأ على العكس من ذلك أخلاقية من التطور الفردي الذاتي والمسئولية الذاتية، تنتميان إلى أقوى المكاسب والمصادر المعنوية للمجتمع الحديث. فالفرد الناخب، المتخذ للقرار، المخرج لذاته، الذي يفهم نفسه على أنه المؤلف لحياته، والخالق لهويته، هو الشخصية الرئيسية في عصرنا.

يقاس "التقدم الاجتماعي" بالنسبة للكثير من الناس بمدى فرص التطور في إيرادات قيم "الحياة الخاصة" وأبعادها، التي يتم التوصل إليها عن طريق ذلك. وقد أوضح هيلموت غلاغس Helmut Klages من خلال مثل ألمانيا أن ذلك هو الفردية العسيرة. وليس ذلك التوجه الفردي التقليدي الواجب، التي تجسم كنزاً مدفوناً من استعداد التزامي، من "رأس مال اجتماعي" ضخم، يقفو في مجتمعنا، وهذا ينطبق على ألمانيا الغربية مثلما ينطبق على ألمانيا الشرقية.

لا ينبغي الخلط بين الفردية والاستهلاكية، فهي أخلاقية على نحو عميق، وهي في الوقت نفسه ذات توجه اجتماعي وسياسي على نمط اختياري خاص جداً. نحن نعيش من بعض الوجوه في عصر أكثر أخلاقية مما كان عليه الأمر في الخمسينيات أو الستينيات، فالشبان بالذات لهم اليوم تصورات أخلاقية حاسمة بالنسبة إلى مجال واسع من الموضوعات: منها ما ينتمي إلى المسائل المتعلقة بالبيئة والمسائل الحساسة (المتفجرة) المتعلقة بالشراكة بين الجنسين، وكذلك مسائل التغذية، وحقوق الإنسان، والأقليات العرقية، والفقير في جميع أنحاء المعمورة. ففي مقاومة المؤسسات القائمة بالذات وممثليها يتضح هذا الالتزام الأخلاقي العنيد على تناقضه الكبير في "أطفال الحرية"، الذين يجب عليهم أن

بالنسبة إلى كثير من الناس، خصوصا الشباب منهم، تتم هذه الأدلة، التي كان عليها أن تقدمها على شكل مفهوم جماعي حسب نموذج القيم والترتيبات الهرمية القديمة، على شيء من السخرية العاطفية أو الأخلاقية المضاعفة. فلا يستطيع المرء أن يمل من تكرار ما يلي: وهو أن كل محاولة لإعطاء معنى جديد للجماعة وللصلحة العامة، أي التمكين من تلك الروح المدنية للديموقراطية الأوروبية، يجب أن تبدأ بمعرفة درجة الاختلاف والارتباك والفردية، التي نونت في وقتنا وفي ثقافتنا، والاعتراف بها. فلنستمع مرات ومرات إلى اللازمة المعهودة لدينا: عمل المواطنين هو الجواب المؤسسي، هو خطوة الوساطة الحاسمة، التي تربط الأفراد المستعدين للمساعدة بعلاقات عمل وسلوكيات اجتماعية وسياسية، وتقوم على إصرار خاص وعلى مبادرة خاصة.

من المحتمل حقا أن يكون الأمر اليوم سيئا بالنسبة إلى النشاط التطوعي الشرقي، لو أنه كان متوقفا على الفضائل التقليدية فقط، لأن هذه الفضائل تتراجع ولا ريب في غمرة تحولات القيم والعقليات الاجتماعية لدى معظم السكان، خصوصا لدى الشباب منهم.

ولئن كان الالتزام التطوعي غير المدفوع الأجر قد ازداد مع ذلك بصورة مذهلة، فذلك يعود باختصار إلى أن القيم الذاتية في مسيرة تطورها لا تتوق هذا الالتزام ولا تضع له حدودا، بل على العكس من ذلك تساندته بقوة وتحمله معها. لا يزال هناك طبعاً عدد كبير من الناس يظهرون من خلال الالتزام الشرقي الفضائل التقليدية والواجبات الأخلاقية، وإنه ليسرنا حقا أن يكون الأمر هكذا. إلا أن هناك أيضاً من ناحية ثانية أشياء أخرى، تلعب دورها في البواعث الخفية على الالتزام قيم البلورة الذاتية والالتزام الوطني لا يتنافيان.

والظاهر أن الاختلافات بين البلدان القديمة والبلدان الجديدة أقل مما كان منتظرا. ولكن الحاسم في الأمر أن هناك بين السكان من حيث بواعث الالتزام الخفية طيفا من القيم، تلعب فيه الفضائل التقليدية دورا رئيسيا وهي: (مساعدة الناس الآخرين»، «عمل شيء نافع من أجل المصلحة العامة»، «عمل أكثر من أجل تماسك الناس»، وكذلك البواعث القائمة على البلورة الذاتية «إدخال المسرة على

النفس»، «إدخال المهارات والمعارف الخاصة وتطويرها»، «السلوك الذاتي الشبيط»، التعرف على الناس الجديرين بالاهتمام)، فإلى جانب الفضائل التقليدية، التي فقدت أرضيتها في المجتمع، هناك اليوم من حيث البواعث الخفية للعمل التطوعي قيم جديدة انضادت إليها، تجعل الالتزام مستقرا حتى إنها لتمتلكه زيادة على ذلك من النمو والتطور. والبشارة الحاسمة تقول إن قيم البلورة الذاتية والالتزام الوطني لا يتنافيان، بل يزيد أحدهما الآخر قوة ويمكننا طبعاً أن نلاحظ في الحالات الفردية أن الفردين اتانين، على أن هذا الحسن الحظ ليس هو القاعدة. فهناك بالأحرى أسباب فردية كثيرة تبعث على مشاركة المواطن بهذا الشكل أو ذاك. حتى ولو فعل ذلك فقط لأنه يجد «مسرة» في أن يفعل ذلك.⁽¹⁷⁾

إن المجتمع المدني ومجتمع السوق، الذي نعيش فيه، يشجع الأفراد على التأكيد على مصالحهم وعلى تطوير وعيهم بالنسبة إلى خصوصياتهم الفردية وكذلك بالنسبة إلى مسئوليتهم الذاتية. والآن، وقد حققنا هذه الأهداف بنجاح كبير. ونك بطريقتنا لم يكن يحلم بها أبواؤنا مجرد حلم. لا توجد هناك تلك المؤسسات، التي تسمح بالتفاوض اجتماعيا حول هذه الرغبات والخصوصيات الفردية وجعلها متوافقة مع ربط المصالح والأهداف السياسية وإنشائها. ومن أجل هذا بالذات يقدم نموذج عمل المواطنين الفتح لذلك. فهو يمكن من الفردية في شكل من التنظيم الذاتي، والمبادرة الذاتية، والسياسة التجريبية، ولكنه يجعل هذا في الوقت ذاته في شكل يتلام مع حاجيات الغرب الأجنبي. المشارك في العمل والمتلقي للخدمات. ومطالبه. من الممكن في عمل المواطنين التجريبي أن تتم تجربة وتنفيذ نموذج «رفاهية نشيطة»، يتلقى فيها أيضا متلقي خدمات الرفاهية التشجيع على تحمل مسئولية أكثر تجاه حياته الخاصة. في هذه النماذج لن يستمر طويلا قياس الرفاهية بالمبلغ المالي أو بتقدمها على أساس أنها عقد خدمات. وبدل ذلك نحسب هنا فلسفة، ترتبط تعتبر فيها الرفاهية كلالا يتجزأ، ويتم التفكير فيها وتطبيقها وربطها بتوسيع المراقبة الذاتية والثقة بالنفس عند الذين يتلقون هذه الرفاهية. وبهذه الطريقة تستطيع الثقافة الفردية أن تطور أخلاقيتها الاجتماعية الخاصة وتعمل على تجربتها.

أثار صدى الجماعات عبر الحدود

مع ذلك يبقى السؤال الرئيسي: أين تجد "روابط الجماعات" عبر الحدود، التي لا يساندتها المكان (الجوار)، ولا الأصل (الأسرة) ولا الأمة (تضامن المواطنين المنظم حكومياً)، قاعدتها المادية وإلزاميتها؟ كيف ستغدو إذن القرارات للزئمة جماعياً ولما بعد الوطنية، بمعنى كيف يكون العمل السياسي ممكناً في عصر العولمة؟

الجواب، الذي لا يمكن في هذا المقام سوى التلميح إليه، ليس المقصود منه لأول وهلة أنه معياري، وإنما هو تجريبي. سأحاول من خلال مخطط موجز للآلة توجيه النظر وتحديد مدها بالنسبة لنزع المكان عن الحياة الاجتماعية والسياسية والعمل السياسي، الذي أصبح منذ مدة بومياً وأمرأياً عادياً. إن تقنيات المعلومات والاتصالات، وخصوصاً إبخال التفرة في أفق المدركات، تؤثر في الصورة الذاتية للإنسان في كل مكان على ظهر البسيطة. كما أظهر ذلك يوشوا مايروفيتس Joshua Meyrowitz، وأرجون أبادوراي Arjun Appadurai، وولاند روبيرتسون Roland Robertson، دافيد إي. إلكنس David J. Elkins، ومارتين البرو Martin، جون إيد John Eade، وغيرهم في دراساتهم التجريبية والنظرية المعقدة وقد أدى ذلك إلى أن الجماعات الاجتماعية والعمل السياسي المقام على ذلك لا يمكن أن تفهم انطلاقاً من مكان واحد. وقد ظهرت في مناقشة العولمة الثقافية والسياسية بهذا المعنى "قصة كبيرة" عن نزع المكان عن المنظمات والهويات الاجتماعية والسياسية.

كثيراً ما يزعم بعض الناس أن العولمة الثقافية تحطم الجماعات المحلية. ومن هذا المنطلق تصبح العولمة كيش فداء، تصب عليه اللعنات نون أن تكون في حاجة إلى بذل أي جهد ضدها. ومع ذلك هناك من يدعي حقاً أن المكان لم يعد نظاماً محددًا للاتصالات ولا ممكن التحديد خلافاً لما كان في السابق. لم تعد اليوم تعتمد بنفس المقدار كما كنا في السابق على النقل المحلي كمصدر للمعلومات والتجارب، والتسلية، والشعور بالأمان والتفهم⁽¹³⁾. وخلافاً لذلك ينطبق عكسه أيضاً على تكوين الشبكات في الحركات الاجتماعية والسياسية، التي تقال

المسافات وتعيد القرب، في الوقت الفعلي عبر القارات. على نحو مشابه للشركات المتعددة الجنسيات العاملة كونياً ومحلياً. فالأمر إذن لا يتعلق بالسؤال عما إذا كانت الجماعات ستتفرض أو كيف يمكن إنقاذها، وإنما يتعلق بأن تكوين الجماعة في العصر الكوني قد "تحرر" من الارتباط بالمكان. والنقطة الحاسمة هي: أن القرب الاجتماعي كشرط للحياة الجماعية والعمل السياسي لم يعد في الإمكان ربطه بالقرب الجغرافي. وهناك من يذهب إلى القول بأن معيشة الناس وتجاربهم يجب أن تفهم على أنها أتت من "مكان ما تم تعميمه" (مايروفيتس). وهذا يعني أن الأشخاص، الذين نعايشهم بصفتهم آخرين الذين لم يعودوا مقصرون على أولئك الذين نعرفهم من لقاء مباشر داخل جماعة محلية، وهم خصوصاً أشخاص أو أيضاً أناس مصطنعون وسطياً من الممكن إعادة إنتاجهم، يخدمون الناس بمثابة مرآة لنواتهم.

شبكة الحرب تفتتح أمام الحركات السياسية إمكانيات جديدة تماماً، وأثار صدى على امتداد المعمورة، بما فيها التضامن المترتب عنها لجعلها مركزاً لتحدياتها المحلية. ولهذا لا ينبغي أن عمليات العنف المحلية للزبانستيين Zabastis، وهي حركة عصابات مكسيكية في التسعينيات، على أساس أنها أعمال جسدية في عين المكان، إلا إذا اعتبر المرء هذه وسيلة قصد بها جلب الانتباه إليها على الساحة العالمية وتعبئة القوى الوطنية. وقد ذكر مانويل كاستيلس⁽¹⁴⁾ Manuel Castells أن "الزبانستيين المكسيكيين هم الذين شكلوا، حركة العصابات الإعلامية الأولى"، التي استخدمت الإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة لبناء قوتها الخاصة ولتحقيق أهدافها السياسية. وتحدث رونديفلت Rondfeldt عن "شبكة الحرب عبر الحدود". باعتبارها نموذجاً لحركة اجتماعية لعصر الإعلام الكوني، الذي اخترع وجرب في المكسيك.⁽¹⁵⁾

كان الجديد في التاريخ السياسي المكسيكي هو عكس السؤال عن يراقب الإعلام، ضد الحاكمين سياسياً، وذلك على أساس خيار الاتصالات. وكان تدفق المعلومات العامة، التي بلغت المجتمع المكسيكي، أكبر بكثير مما كانت تقدر عليه استراتيجيات الاتصالات التقليدية. لقد غير نائب العميد ماركوس عن روايته

للأحداث، كما قدمت الكنائس، والصحفيون، والمنظمات غير الحكومية، والمثقفون . كلهم عبروا عن أرائهم فيها. وهذه الوفرة من الآراء تضع البنية الاجتماعية للحقيقة موضع تساؤل، فتحطمت رؤية قوة السلطة.⁽¹⁰⁷⁾

يقول العالم الاجتماعي الأنثروبولوجي أبادوري، الذي كرس وقته لدراسة الجماعات عبر الحدود:

في كل مكان من العالم ينظر الناس إلى حياتهم الخاصة عبر عدسة أشكال الحياة الممكنة المقدمة عن طريق الوسائل السمعية البصرية بجمع الطرق الممكنة وهذا يعني: أن الخيال أصبح ممارسة اجتماعية، أصبح بأنواعه المختلفة محركاً لتشكيل الحياة العامة بالنسبة إلى كثير من الناس وإلى كثير من المجتمعات...⁽¹⁰⁸⁾

لم تعد التصورات، التي تمس الناس وتؤثر فيهم، والتي ينشرون هم فيها حياتهم ويقومونها، كما أظهر أبادوري، تتطلب الحل محلياً، ولا ينبغي أن يعني هذا أن العالم قد أصبح الآن مكاناً سعيداً. فهذا يعني بالأحرى أن الحياة الآن توسطها أو الأكثر أساساً، وأقصى الظروف وأبعدها عن الإنسانية، وأردأ أنواع عدم المساواة المعيشة المجربة مفتوحة اليوم، لتلعب بها متخيلات الوسائل السمعية البصرية.

عائلة كونية: حركات الكراهية المناهضة للعولمة الحركات المناهضة للعولمة تقوم هي الأخرى على مفارقة ظاهرية أو هي تتلاعب بها: فهي تستعمل قصد تحقيق أهدافها النضالية المناهضة للتحديث أحدث مكاسب الحدائق، وأبعد امتداداتها وإصداها الاتصالية. إنها تستغل بمعنى أوسع النظام الكوني لتجهد لمقاومتها للنظام الكوني الجديد أقسى حد من التأثير. وبهذه الإشارة إلى حركات المناهضة النضالية للعولمة قد تحطم في النهاية خرافة أن حركات المواطنين قد رهنت في مجتمع الخطر "الخير" أو "التقدمية". لقد كتب رئيس حركة نضالها وطنية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو وليام بيرس William Pierce يقول "سيحرص جيش السلام للأمم المتحدة على ألا يشرف أي شخص على هذا النظام.

باختصار، عندما يعلم اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية (مثل اقتصاد أية أمة أخرى)، يصبح النظام العالمي الجديد نظاماً طوباوياً؛ فتهدأ أجور العمال الأمريكيين والأوروبيين قاطبة إلى مستوى عمال العالم الثالث؛ وينتهي وجود الحدود الوطنية بالنسبة إلى الأهداف العملية؛ ويصب الفيضان المتزايد من المهاجرين من العالم الثالث في أمريكا وفي اتجاه أوروبا ويخلق الأغلبية غير البيضاء في كل المناطق السكنية، التي سكنها البيض سابقاً وطبعوها بطابعهم؛ وستكون الكلمة للنخبة، المكونة من رجال المال العالين، وسادة وسائل الإعلام ومديري الشركات المتعددة الجنسيات؛ وسيحرص جيش السلام للأمم المتحدة على ألا يشرف أي شخص على أفق النظام.⁽¹⁰⁹⁾

ويعلق ك. شتيرن K. Stern على ذلك قائلاً:

كان الإنترنت من أبرز الأسباب، التي أدت إلى سرعة انتشار حركة المقاومة الشعبية أكثر من أية حركة أخرى من حركات الكراهية في التاريخ. وكان عدم وجود مركز للتنظيم مناسباً تماماً بالنسبة إلى الاتصال السريع واستغلال الإمكانيات من أجل نشر شائعات خبيثة في العالم، فتحها أمامها هذا الوسيط. لقد أصبح في وسع كل عضو يملك حاسبة إلكترونية أو موديم أن يصبح جزءاً من شبكة شاملة تنتشر على امتداد المعمورة أفكاره أو أفكارها، تطلعاته أو تطلعاتها، واستراتيجياته أو استراتيجياتها التنظيمية، ومخاوفه أو مخاوفها. وهي أسرة كونية.⁽¹¹⁰⁾

الأخضر نفسه: حركة البيئة غيرت مناظر التفكير. لكني لا أريد أن أخلل الإشارة إلى أن لقوة الحركة المتخفية للحدود حدودها، ولناخذ حركة البيئة الممتدة على الساحة العالمية مثلاً. فقد قطعت بتحدياتها وبممثلها شوطاً في مسيرة هباتها لا مثيل له؛ فحزب الحكومة ملعون على كل لسان. كان هناك في التسعينيات حوالي ٨٠ في المائة من الأمريكيين يصفون أنفسهم بأنهم من حماة البيئة environmentalism، ويبلغ نفس الحجم عدد الأوروبيين، الذين يجعلون حماية البيئة من أهدافهم، حسب أقوالهم على الأقل. فعلى كل حزب، وعلى كل مرشح، بغض

النظر عن موقفه، وبغض النظر عن فكره، أن يسلك سلوكاً "بيئياً سليماً"، إذا كان لا يريد أن يُحدّد سياسياً. لكن هذا لا يعني بعد أن هناك سياسة بيئية مؤثرة ملائمة تتبع في ذلك. هناك بالأحرى ما يترك الانطباع أن عكس ذلك هو الذي يحدث بناء على تفاهم خفي بين الحاكمين والمحكومين. ويستطيع المثلثون عبر الحدود أن يتلاعبوا بمهارة بالمتناقضات، التي تتخبط فيها السياسة والاقتصاديات في مجتمع الخطر العالمي، ويكسبوا الرأي العالمي إلى جانبهم، ولكنهم يُعمرون مؤلفاً مسرح السياسة الحقيقية بوصفهم إحصائيين أكثر منهم مرشحين لدور ثانوي ساعة الحقيقة تدق، عندما ترتقي، السياسة الفرعية الخضراء، كما حدث في ألمانيا عام ١٩٩٨، إلى سياسة الدولة.

إنّ لم تعد الجماعة المرتبطة بالمكان، التي يكثر الحديث عنها، مكاناً لها سياسي. فقد أظهر مارتين البرو أن انهيار الجماعات في مكان من الأمكنة لا ينبغي أن يُساوى بانهار الجماعة، فالأفراد يوجهون وينظمون ارتباطاتهم وشبكاتهم اليوم عبر حدود المكان، بل حتى عبر القارات، بحيث إنّ العزلة في مكان ما يمكن أن تساير القرب المعاش ضمن "مجالات اجتماعية" (البرو)، وأن "تمس" المكان بصورة دائمة، على أنه لا يمكن لذلك أن تفهم من هذا المنطلق^(١١).

ولنتلق مرة أخرى: هناك بنية ومنظمة مفزوعة المكان للعمل السياسي والاجتماعي، يجب أن تطور "منطقها" وأن يفهم فهما صحيحاً تماماً ومن يسير في هذا الاتجاه يكتشف أن أشكال اختراع القرارات الديمقراطية، والمنظمات السياسية، وحقوق المواطنين وعمل المواطنين يمكن أن تطور أيضاً. وترسم خطوطها، وتعاد هيكلتها عبر الحدود. وتوضّح هذا أود أن أفرق هنا بين ثلاثة نماذج من التضامن المحلي (الوطني) وكذلك الجماعات السياسية عبر الحدود. وذلك على مدى الأبعاد الثلاثة العمل، والتموين، والمشاركة في اتخاذ القرار: كيف يتم في كل مرة الجواب عن توزيع العمل، وتعيين فرص التموين وكذلك مسائل المشاركة في اتخاذ القرار وتنظيمه؟

الأسرة: تضامن المكان الداخلي

ولنبداً بنموذج تضامن الأسرة. إن النظر إلى أشكال الأسر بوصفها وحدة تنظيمية متميزة من العمل، والتموين، والمشاركة في اتخاذ القرار غير عادي. وله دلالة كبيرة. فعمل الأسرة يرتبط خلافاً لعمل الكسب بأخرين واقعيين. من اعضاء الأسرة. واحتياجاتهم ولا يتبع بالذات مبدأ السوق، الذي يربط الخدمة بالخدمة المقابلة (بالقيم النقدية) بعضهما ببعض وفقاً لقواعد متكافئة. بل يمكن من أشكال الخدمة غير المتكافئة، ويُقدّم في الحالة القصوى خدمة دون أية خدمة مقابلة لها.

وفي هذا يمكن المشكل الرئيسي والفرصة الكبيرة لهذا الشكل من العمل. ففي إطار الأسر يصبح التموين مضموناً لكل وحد بشكل طبيعي ودون إعادة التأمين. وبناء على هذا يستطيع المرء أن يعتبر العمل والتموين العائلي بمثابة شكل من أشكال التضامن، يكون فيه بطبيعة الحال للضعفاء، بالذات الحق في أن يموتوا دون أية خدمة مقابلة. بناء على هذا يمكن أن يفهم التضامن الأسري النشط على أساس أنه إمكانية مثالية للوصول إلى توازن تمويني تضامني لصالح أولئك الذين يعجزون بقدراتهم الخاصة. بسبب صغر السن، أو المرض أو تقدم السن. عن طوع صراع البقاء للأصلح survival of the fittest، وعن نضال التنافس اليومي مع المتصرين في السوق من "الأنانيين الرئيين"

وإذا ما نحن أخذنا بعكس ذلك، فإن هذا يعني أيضاً أن أعمال الأسرة وخدماتها على حد سواء يمكن أن توزع جزئياً بشكل غير متساو: وأن الأشخاص، الذين تعين لهم هذه الواجبات، لا يستطيعون أن يستمدوا منها أية حقوق لأنفسهم سواء داخل العالم الصغير للأسرة أو خارجه. حقاً، إن توزيع هذه الأعباء حسب مبدأ عدم التكافؤ، وكأنه التعيين "الطبيعي" للواجبات دون التفريق، يعني كذلك أن النساء غالباً ما يصبحن حسب تحديد الأنوار الاجتماعية الفئات. الواجب بدون حقوق. دون أن يكون لهن الحق لا في تطوهرن الذاتي، ومكانهن الخاص، ووقتتهن الخاص، ولا في ما لهن الخاص إلى آخره. ضعف هذا الإجهار على الخدمة المقابلة يقوي ويؤكد من جديد وبشكل دائم "طبيعية" التوزيع

الهرمي للعمل والسلطة. على أنه، بعكس ذلك، يعتبر: عدم العمل، وتلقي التمييز، والرغبة فوق ذلك في تقرير كل شيء، هذه اللامساواة الجذرية، هذه السلسلة "الرجالية" يمكن بهذه الطريقة - حتى في الأوساط الغربية الضعيفة التقاليد، اللايينية والغربية جدا - أن تعاد وتكرر بصورة مستمرة.

إذا كان من الممكن تعميم نموذج - السوق - مساواة العمل، والتموين في شكل عمل الكسب، بمعنى أن يطبق على أشخاص وأشياء وعلاقات العدد ويقيم تناسباً مع ذلك علاقات العمل والتموين بين أناس غرباء عن بعضهم البعض تماماً، فإن ما له اعتبارها بالنسبة إلى شكل الأسرة في كل هذه النقاط هو عكس ذلك تماماً: وهو أن مبدأ الحاجة إلى التوازن العفوي غير المتكافئ لا يمكن تعميمه، وإنما هو بالأحرى مرتبط بدائرة ضيقة تتصل بقرابة العلاقات الاجتماعية المزعومة، وتحرم الأجانب من فوائده. فالتضامن النشط يعادل هنا التضامن الداخلي العائلي، أي الإنسانية العملية، التي تنحصر في علاقة المكان الداخلي العائلي وجها لوجه face-to-face، ويمكن أن يسايرها من هذا الجانب اللامبالاة، وانعدام الشفقة، واستعمال العنف ضد الأجانب. أما الطلب "حب أخاك"، فيؤخذ في الأسرة بمعناه الحرفي، ولا يعم ليشمل الوصية المسيحية: "كل الناس إخوة" ومعاناة أطفال الآخرين تغدو عن طريق الفرق - الداخلي - الخارجي الضيق الحد، الذي تمده الأسرة، وتهمل، فهي معاناة أجنبية، تتم خارج الإدراك الخاص، يمكن إثارة الشفقة من أجلها مثلما يمكن أن يتم تجاهلها والشماتة بها.

ولإنهاء هذا الوصف الموجز لشكل التضامن والعمل العائلي نشير إلى أن التضامن العائلي (بمفهوم إميل دوركهايم (Emil Durkheim) يمارس تقليدياً بوصفه تضامناً "اليا"، أي كونه تضامناً جماعياً لا يمكن حدوثه في الممارسات الفردية إلا بشكل محدود جداً، فأمثلة الحرية، التي يتم فيها تطور الأشخاص، وتغير الأدوار، وتحول الهويات، بمعنى أن يأوي الإنسان إلى فراشه مسلماً وينهض منه مسيحياً، تتناقض بصورة عميقة مع بنية الأدوار العائلية القائمة على التبعينيات، والجهة الأخرى المضادة للفردية، التي لا تقوم بالذات على إمكانيات التبادل والتعاقد وما يتلامم معها من حقوق يمكن المطالبة بها بالنسبة إلى شكل

الحياة، وهي الأمانة المتمكنة من أجيالها. وعلى أية حال طالما ظلت قوة عشيرة الأسرة تتحكم في عمل أعضائها وأفكارهم، فهي تجود هناك بسياقات النشاط والالتزام والتموين على الدوام، أي عبر أشخاص وأجيال: وهو ما ينقلص اعتباره في الحدائق الثانية تحت شروط الفردية بصورة مستمرة.

عمل الكسب: التضامن القابل للتنظيم

قد يكون من الممكن أن يفهم السؤال عن كيفية الترابط بين العمل، والتموين، والمشاركة في اتخاذ القرار بعضها البعض الآخر في مخطط لعمل الكسب، على أنه في جميع أبعاده الصورة المقابلة تماماً لمخطط تضامن العائلة. فعمل الكسب ينظم على أساس من وساطة السوق: فهنا يتم بناء على ذلك تبادل الخدمة والخدمة المقابلة حسب معايير متكافئة ذات بنية اجتماعية، وقد صبت قواعدها (في العمل الرسمي على أية حال) في شكل تعاقد، يمكن المطالبة به من هذه الجهة. إن موضوع العمل والتموين ليس هو الفرد الجماعي العائلي، وإنما هو الفرد "المسرح"؛ ولذلك فإن عمل الكسب يمكن من الفردية، ويجبر عليها أيضاً، وكذلك العكس، وهو أن الفردية تستلزم عمل الكسب.

بذلك يصبح تضامن الأفراد العاملين سيرا بصورة جوهرية، فهذا يقوم من جهة على التضامن العائلي المشروط في صمته، وهو الذي يقوم عليه عمل الكسب نفسه. ويحدد عمل الكسب من جهة أخرى مكاناً اختصاصياً نوعياً للمساواة الاجتماعية - سواء أتم ذلك عن طريق وجود عقود مناسبة (أم اندماها)، وعن طريق الأوضاع في سوق العمل، وفي مواقف التعاون، وفي الترتيب الهرمي المصنعي إلى آخره. هذا الأفق يربط التضامن النشط بالتحديدات المهنية الداخلية والخارجية، ويضع لها الحدود ويجعلها ممكنة التنظيم من هذه الجهة. فتنشأ عنها - احتمالاً - أنظمة وطنية، بل حتى عبر الحدود، من التضامن الاختصاصي في أول الأمر، وما الخبير إلا ممثل عبر الحدود في غاية الامتياز. ولا ينبغي، خلافاً للتضامن العائلي، الخلط بين هذه المساواة الاختصاصية المتخفية للحدود وبين التضامن الاجتماعي. فقد تحقق هذا، في أفضل الأحوال.

وطنيا ولا يعتبر عندئذ فرديا ملموسا عائدا على الافراد وإنما هو يعتبر مجهولا ويرسم الحقوق الاجتماعية، التي يمكن المطالبة بها، وفي وسعه من هذه الجهة أن يصبح بناء على مبدأ أقصى حد من المنفعة الفردية أداة (لتفاعلات انتهازية)، فيحل الحق في المطالبة محل العفوية والرحمة. والنتيجة هي: إن هذا التضامن يميل إلى إقصاء الضعفاء، الذين ينبغي له أن يضع لهم حدودا، بينما هو يؤثر الأقوياء، الذين يتفرون على العلم ولديهم الفاتيح لتحقيق مصالحهم الخاصة. أما ما يتعلق ببعد المشاركة في اتخاذ القرار، فيتم بعدد العمل التنازل عن أمر التصرف في تحديد الهدف من العمل "مشتري" طاقة العمل الإنساني. ولهذا فإن عقد العمل. منظورا إليه من الناحية السياسية. هو عقد الخضوع. ولم تعد أهداف العمل، ومضامينه، وأغراضه بيد العامل نفسه، بل هي بيد أولئك الذين ينظرون (وغالبا ما يتم في ظل مبادئ اقتصادية) قضايا العمل. وهذا لا يمنع حرفيا من المشاركة في اتخاذ القرارات المتفاوض بشأنها باشكالها المختلفة عن طريق شروط العمل، والأعباء، وأشكال التعاون وغير ذلك.

هذا الموجز القصير عن كيفية تطبيق التضامن النشط في الشكل العائلي خلافا للشكل المهني يخدم قبل كل شيء، الهدف الآتي: وهو القيام قبل هذه الخلفية بوصف الشكل الاجتماعي للتضامن النشط في شبكات الجماعات السياسية المتخفية للحدود. من يطرح سؤالاً عن كيفية تعامل المجتمعات الحديثة، التي تحل كل ما تزعمه، ومن ذلك أمن التقاليد والطبيعة أيضا، وتحوله إلى قرارات، مع انعدام الأمن، الذي خلقتة هي نفسها، فإنه يصادف اختراعا مركزيا من اختراعات العصر الحديث: تأسيس الجماعات عن طريق الأخطار الموزعة. الأخطار تسمح بالفردية. وتتم نسبتها الآن وفي هذا المقام إلى حالات مفردة، ولكنها تدعي في الوقت نفسه مخططات تنظيمية للتكوينات والارتباطات الجماعية القابلة للاستنباط. يمكن فصله عن الحالات المفردة: يسمح حتى بالاحتمالات والمشاهد الممكنة رياضيا من جهة، ويسمح من جهة أخرى بوضع معايير يتم التفاوض بشأنها تتصل بالحقوق والواجبات، وبالتكاليف ومدفوعات التسوية المشتركة ليس هناك في الحدائق المتطورة جماعة "طبيعية" للجيران، والأسرة، والأمة، ولا

توجد سوى خرافة ليست "طبيعية" (يمكنها حقيقة أن تكون عظيمة الأثر). فالوصف بـ"طبيعي" خيول، يدل على النسيان. فقد نسي أو تمت إزاحة القول بأن هذه الجماعة الطبيعية قد أنشئت اجتماعيا وأخترعت" (ب. أندرسون B. Andersom). ولكن ماذا ينشأ عندما تضمحل الأسرة بوصفها قاعدة التموين والهوية، وعندما ينهار التوفيق بين عمل الكسب وهوية المواطنين القومية؟ ستكون هي. احتمالا. جماعات الخطر.

الفرضية، التي أود بلورتها، تقول: نظام الخطر يتضمن أيضا جهة وقوة خفيتين، تكونان الجماعات. إذا كانت الدول المتاخمة لبحر الشمال تعتبر نفسها جماعة خطر أمام التهديدات المتواصلة للماء، والإنسان والحيوان، والسياحة، ورأس المال، والثقة السياسية وغيرها، فإن هذا يعني: أنه يتم مع تحديد الخطر وقبوله عبر الحدود والخناق الوطنية جميعها خلق مكان مشترك للقيمة، والمسئولية، والعمل، يمكنه، قياسا إلى المكان الوطني، أن يؤدي إلى إيجاد التضامن النشط بين الأجناب، وسيكون هذا هو الحال عندما يفضي تحديد الخطر المقبول إلى اتفاقات ملزمة وأعمال مقابلة. وعلى هذا فإن تحديد الخطر المقبول يشكل ويربط. عبر الحدود الوطنية. أفاقا قيمية ثقافية بأشكال من الأعمال المقابلة، تعد إلى حد ما على شيء من التوازن، والمسئولية والتضامن. وهو يجب بطريقة متخفية للحدود عن السؤال المتحاي للتضامن النشط: ممن أنتظر المساعدة عند الضرورة ومن يجب علي أن أخبره بأمره حين يكون في ضيق أو يتعرض لخطر؟ إن جماعات الخطر توفق إذن بين ما يبدو في حد ذاته متناقضا:

- تقوم على قيم وملاحظات موزعة.

- يمكن أن يتم اختيارها.

- يمكن أن تسوى بشكل غير رسمي عن طريق التعاقد.

- تتشكل تحديدا للجماعة أو تنشئها.

- تنشئ القرب الاجتماعي الملزم في تحديدا للخطر الموزعة ثقافيا والمبنية اهتماما خارج الحدود، أي المتخفية للحدود أيضا.

- ليست شاملة بل هي ذات جوانب، ترتبط بموضوعات وأوليات معينة.

بل تؤكد الاختلافات، وتضامنها النشيط ليس ثابتاً، بل ينبغي أن يقوى دائماً عبر حدود الثقافات والقارات والأراء.

تسوية الخطر الكوني: السياسة المناخية

الخطر البيئي الكوني، الذي تتم مناقشته الآن في أغلب الأحيان، هو التغيير المناخي. (من أراد معرفة أبق عن ذلك، فإني أنصح بالرجوع إلى تحول الطقس، الذي نشر في هذه السلسلة أيضاً لهارتмут غراسل (Hartmut Grassl) يمكن من خلال التوضيح العالمي لهذا الخطر بكل أبعاده، وإثارة الجانبيه، وتعدد معانيه وأفاقه، وكذلك من الصدمات الانتكاسية التاريخية للاتفاقيات عبر الحدود والتوقف عن تنفيذها. يمكن، مثلما يتم ذلك في كتاب للرسم، دراسة القوة (غير) المدجة لنظام الخطر، والتشخيصات العلمية والحركات الثقافية والأثار السياسية بهذا الخصوص متشابكة بعضها ببعض بصورة مباشرة. وهي حسب التأويل 'البناء' السائد أثار الغازات المؤثرة في المناخ، التي تخل بنظام حرارة الأرض حين تحول جزئياً دون انتشار الحرارة في الكون. وبهذا الصدد يعتبر ثاني أكسيد الكربون على الخصوص مشكلة شمالية جنوبية، لأن مستواه مرتبط بالنتاج الاجتماعي الإجمالي. أما انتشارات غاز الميثان (حوالي ١٩ في المائة من أثر الغرفة الزجاجية) فتشكّل على العكس من ذلك مشكلاً جنوبياً شمالياً. من حيث إن كميات كبيرة من هذه الغازات في الفلاحة تصنع في بلدان الجنوب. لقد تشكلت عن طريق الإسهاب في وصف التبعات - ذوبان الجليد، ارتفاع منسوب سطح البحر، الخطر المحدد لثلث سكان العالم، الذي يعيش قرب الساحل - مجموعة خطر كونية. فقد تم في مؤتمر ريو دي جانيرو (١٩٩٢) ومؤتمر كيوتو (١٩٩٧) الموالي له، رغم الوجود المستمر للشك والمتشككين إنشاء جماعة الخطر الكونية هذه، بمعنى أن دور المعتزلين والمهيمنين قد أصبح معكوساً. فمن يشك الآن في الخطر، يصعب دولياً خارج الحلبة. وقد اتخذت في الوقت نفسه قرارات ملزمة بتسوية الخطر (تقليص الانتشارات، وتحديدات الوقت، والالتزامات الإعلامية) في جلسات طويلة مثيرة. وتعتبر هذه المعايير مضادة للأنانية الوطنية

- تشكل مكاناً أخلاقياً ذا التزامات متبادلة عبر الحدود. وهذا المكان يحدد عن طريق الجواب عن السؤال: ممن يمكنني أن انتظر المساعدة؟ من يجب علي مساعدته، إذا ما حدث هذا أو ذاك؟ ومن أي نوع هي المساعدة، التي يمكنني أن أنتظرها، والتي يجب علي أن أقدمها؟

الحقائق، التي تترك وتقوم على أساس أنها خطيرة، هي حقائق معادة. وليس، قدراً ومصيراً. فجماعات الخطر لا تنشأ من هذا الجانب بالذات بمثابة جماعات قدرية، ينبغي أخذها بعين الاعتبار، بل هي جماعات سياسية خفية، تقوم على القرارات والأسئلة، التي يمكن أن تصاغ ويجاب عنها بشكل مغاير: من المسؤول؟ ماذا يجب أن يغير على العموم محلياً، ووطنياً أو كونياً حتى لا يقع ما يهددنا؟ بناء على هذا فإن جماعات الخطر شبيهة بجماعات المسؤولية العائلية، ولكنها تختلف عن هذه في أنها ليست جماعات إجبارية؛ لم تكن هناك أية تحديدات ولا تعيينات مسبقه. إنها لا تقوم على علاقات القرابة الداخلية والخارجية، بل تستوعب (احتمالاً) أعداداً متجاوزة للحدود تكثر أو تقل وقد يكون عددها لا يحصر له. تتميز جماعات الخطر بما يلي: أمام من وعن ماذا وبالنسبة إلى من يتم تحمل المسؤولية، وهذه تميز حيال - من، وعن، ماذا وبالنسبة إلى - من وتتجسم من خلال العلاقات المتبادلة.

لا أستطيع حقاً أن أدافع عن نفسي حين يعرض الآخرون أنفسهم للأخطار التي تهدد نتائجها حياتي (مثلاً عن طريق بناء مفاعل نووي أو معمل كيميائي وراء الحدود، إلا أنه على مقربة مني). أما إلى أي حد يكون هذا بالنسبة إلى مهمنا وبإمكاننا على العمل، فإنا الذي يقرر ذلك. مثله مثل السؤال عما إذا كنت سأتصمك بولمي بشرائح اللحم رغم جنون البقر أم أتحوّل إلى إنسان يعيش على الخضراوات. وما أن الأخطار تبني اجتماعياً ويعترف بنسبتها إلى العالم ثقافياً، لكنها تقوم كذلك دائماً على أساس العلم (العلمي) عبر الإمكانيات التقنية والأخطار، التي يمكن أن تروى مثلها وأن يتم تقليصها، فإن جماعات الخطر متناقضة في حد ذاتها، وعليها أن تحتمل مجموعة من وجهات النظر، والأسئلة، والمنطقات المختلفة، وأن تربط بينها وتوازن بين الواحدة والأخرى. إنها لا تنفي الجماعات

ويؤن قوة مركزية ينفرد بها حكومة عالمية في شكل استراتيجيات مخرومة تقريبا لتحقيق خنق الغازات على الساحة العالمية (ومعها فرص الاستهلاك والأسواق) ويتضح هنا من حيث المخطط أن جماعات الخطر هي جماعات المسئولية، التي يمكن أن يتم فيها حمل الجماعات الوطنية والمثليين في البدايات الأولى على الأقل على تحويل الأولويات عبر الحدود.

شبكات التنوع: تعامل ماهر مع التناقضات

الجماعات الإقليمية على العموم متعددة الجوانب أو جماعات الأغراض كلها وهي مُتأَسِّبَةٌ، بمعنى أن الحدود ونصف قطر الدائرة، التي تنحصر أغراضها داخلها، متطابقة. وهذا لا ينطبق على جماعات الخطر، التي يتم اختيارها ذاتيا فهذه تشكل شبكات متعددة، لا تخضع لبدأ إما - أو، بل هي متكامل وتتراكم وتُغَرَّدُ وتضع المشتركات في الوقت نفسه، ولكنها لا تفعل ذلك بناء على المبدأ الكامل للسيادة والقيمة المتضمن للجميع ولكل شيء، بل هو مزروع المكان مميز للغرض ومع ذلك يعد ملزما من الناحية الأخلاقية حتى دولة الرعاية الاجتماعية يمكن أن تفهم على أنها جدلية مجتمع التامين والخطر.

هذه الأنواع من توزيع الخطر المسئول يمكن أن تلاخظ وتنظم بشكل سياسي واضح، على أن ذلك ليس ضروريا، وهذا يبدو من خلال شبكات حقوق الإنسان والمرأة عبر الحدود.

عن طريق احتواء الزاوية الأخيرة من الأرض في السوق العالمية تعرضت نساء الثقافات والجماعات العرقية جميعها لمجاهبة السياسة الأبوية الكونية، ولكنهن حظين من جهة أخرى بالتشجيع على إقامة تنظيم يسمح لهن بالمقاومة أيضا وهكذا خلقت عمليات الهجرة داخل المناطق وبينها «هويات مختلطة»، تتمثل في الناس، الذين يعيشون في ثقافات متعددة، وبين ثقافات متعددة، ويتطورون على تأثيرات متباينة. فيدل التضامن الوطني الاصطناعي المزعوم، تظهر إلى الوجود جمعية ثقافية متعددة، عنصرها الأساسي هو مالها من تميز وخصوصية وتغراء وهذا يعني بالنسبة إلى الموقف السياسي، أن الكفاءة السياسية في المجال العالمي يجب أن تكون ملزمة بالعودة إلى «التنوع» diversity الكوني - إلى حقل من التنوع.

تستمد منه أنثوية القرن الواحد والعشرين قوتها، غير أنه يمكن أن يوفر أيضا مادة للمناقشات الحادة. فهل تفت الكفاءة السياسية على المسرح على النقيض من التنوع السياسي والثقافي؟⁽¹⁶⁾

إن مراعاة التنوع والتضامن النشط، الذي يشجع، ويساند، ويساعد، حتى المساعدة الذاتية، هذه مبادئ، تخلع على الكثير من هذه الشبكات النشطة مصداقيتها واعتراؤها، ومن ذلك ما يتم عن طريق الحكومات الديموقراطية، التي جعلت لقيامها، من حيث دستورها على الأقل، أساسا من هذه المبادئ. لقد تحدثت الهندية المدافعة عن المرأة، كومار - ديفوزا ' Kumar D'Fouza عن ارتباطات غير منتظرة، تتأتى عن طريق الحوار في ظل نموذج التنوع⁽¹⁷⁾ فتجربة التمايز، وتعدد الطبقات، والتضارب في علاقات القمع المحتمل، الذي يشارك فيه النساء أيضا، يمكن من إيجاد الجمعيات والجماعات العابرة للحدود. وهناك إلى جانب الجنس دور يلعبه كل من الأصل، والطبقة، والطائفة، والحياة الجنسية، والوطنية، والدين، والحياة اليومية، والعواطف، ونحن نقتصر هنا على ذكر البعض من هذه الأمور لا غير. إن فئة «المرأة» بصفتها المفردة لا تنصف هذه الحقيقة، ولذلك ينبغي أن يشكل الكثير من الأنثويات، اللواتي يجتمعن بصفتهم شرطات ملونة حول فئة «المرأة»، الجمعيات، والائتلافات، والجماعات، التي تمنحهن القوة والشجاعة. وبهذه الطريقة تنشأ، بعيدا عن كل التشرذمات والتناقضات، شبكات مساعدة ذات خبرة عبر الحدود، لا تخاف الاختلافات ولا تنتكر لها، وإنما تسمد منها مصداقيتها، بل قوتها الوطنية. ما يتم تطبيقه، والصراع من أجله، والتمرين عليه، هو نشاط «الترجمة» بالمعنى المجازي والحرفي. فالترجم يتكلم عدة لغات، وينتمي إلى عدة عوالم، ويعيش ويعاني النماذج الأجنبية المزيفة، التي تنقل عن طريقها «والم الحياة بعضها عن بعض، وبذلك تنطوي على نفسها أيضا. في الحياة اليومية عبر الحدود تصبح الترجمة، بين التنظيمات وأنعدامها هنا وهناك، توازنا دائما، لإعمالا ماهر مع التناقضات، كثيرا ما يكون مآله الفشل بما فيه الكفاية. ونحن نحل التجارب، الذي ينشأ عنه مجتمع المواطنين عبر الحدود؛ هذا ما يقوله أصحاب وصاحبات شبكات الثقافات، واللوان البشرية، والديانات، والمعتقدات السياسية بأسرها.

حدود عمل المواطنين وقواها عبر الحدود

خلافا للعمل العائلي وعمل الكسب يبقى أيضا عمل المواطنين عبر الحدود، حتى ولو موّل أساسا وطبق على أساس من مال المواطنين، غير مستقل ومتوقفا على مداخيل من مصادر أخرى، وينجم من هذا مثلا أن عمل المواطنين لن يكون قادرا أبدا على إزاحة عمل الكسب بالمقدار، الذي أراح به عمل الكسب العمل العائلي تاريخيا. ولسوف يوجه وينظم ليكون مكملا، وليس بديلا ويظل من هذا الجانب مقصورا على حقول النشاط التي لا يستطيع عمل الكسب والعمل العائلي توفير الرعاية لها أو هما لا يستطيعان رعايتها إلا بصورة غير كافية.

ولهذا نتيجة جوهرية تتصل حقا بالمضمون السياسي لعمل المواطنين بالذات. إذا كان عمل الكسب يبدو وكأنه يشكل على أساس عقد العمل شكلا من التعبير "المحصي سياسيا"، تتخذ فيه المشاركة في القرار في واقع الأمر معنى أقرب إلى الطاعة المتسارعة، فإن عمل المواطنين يوصف على العكس من ذلك بأنه لم يتوفر له مفتاح مباشر للتوجيه الخارجي والمراقبة الخارجية.

لا يمكن أن يتم عمل الكسب إلا هناك حيث يوجد زبائن أقوياء من الجانب المالي ويكونون على استعداد لدفع المال من أجل هذا العمل. أما العمل العائلي فيستلزم الانتماء المعين إلى الدائرة الصغيرة لجماعة تربط بينها صلة القرابة، ليس هناك من حق في ذلك. وأهداف العمل العائلي تقوم (على أية حال حسب الواقع التقليدي) السائد على الساحة العالمية) على العلاقات السلطوية الثابتة، التي تتميز بالدرجة الأولى بالتخلي عن المشاركة في اتخاذ القرار. ولكن واقع عمل المواطنين التلويحي المنظم ذاتيا يتم على نحو آخر، فالدافع على معالجة مشكل معين لا ينبثق من محايدين. وتكمن المبادرة بالنشاط بالأحرى في حقل المشكل المعين مثل اختيار المشكل في حد ذاته، والهدف من النشاط وتحديده، والتعرف على النوع والهدف المتصل بالتنظيم على حدة أولا ثم بالجماعة العاملة نفسها نون غيرها. ومن جديد يكون المشكل الملموس، والغضب المرئي، والتضامن القائم على التجربة هما هذا يكون كل ذلك وحده باعثا على ممارسة النشاط والمحرك له. فالجماعة، التي تكون بصورة تكاد تكون عفوية، أو بسبب مشكل جماعي وأوضاع عامة وترجمتها

الثقافية العابرة للحدود، تستطيع تقريبا أن تتناول كل مشكل يبدو لها مهما وملحا وتعالجه بالطريقة، التي تراها سليمة. لن تكون في الخطوة الأولى في حاجة إلى تشجيع على الفنون، والانتهاء من التكوين، ولا شهادة من معلم المهنة، ولا إلى لائحة، أجل، فالخطوة الأولى مثلها حثل إشعال النار في الغابة، لا تحتاج إلى إذن رسمي.

بعبارة أخرى: لئن كانت تكمن في عمل الكسب (وكذلك أيضا في الانتداب السياسي للمنتخب المتوقع على نشاط النائب البرلماني، وممثل الحزب إلى أخرى) مؤثرات جوهرية وإمكانيات للمراقبة والتوجيه في جانب غير العاملين (من مولين، وناخبين، ومنظمات حزبية إلى أخرى) فإن العلاقة في حالة عمل المواطنين معكوسة تماما: فالمبادرة كلها تقع بداية في جانب المقبلين على النشاط أنفسهم، أما الآخرون كلهم فلا يستطيعون إلا بصورة غير مباشرة، بل عندما يكون لهم فقط في النهاية تأثير على عمل هذه الجماعة، بالكيفية التي تمكنهم بها الجماعة نفسها منها، وكأنها تقدم لهم "الإذن بذلك" - إلا في حالة ما إذا كان مشروع عمل المواطنين باهظ التكاليف وكان في حاجة إلى تمويل اجنبي قوي. ولا يمكن "أن تبعث" مبادرات المواطنين تناسبا مع ذلك عن طريق المولين ولا أن تتم عن طريق "الانتخاب". ولا يمكن توجيهها عن طريق نزع إمكانيات المعيشة عن أعضائها ولا عن طريق الحرص على ألا توضع بعد أسماؤهم في المرة القادمة في قائمة الانتخاب. هم موجودون بالأحرى طالما كان لهم، مثل أولئك الذين بعثوا بهم إلى الحياة، الوقت السروري والقدرة على أن يبروا فيهما - لخدمة الغير - مصدرنا للنشاط الذاتي، والتأكيد الذاتي، والتطوير الذاتي.

من العلامات المميزة لعمل المواطنين أنه لا يستطيع عند نشأة أشكال التضامن والتطبيق من هذا النوع - وهذا بناء على مبدأ المبادرة الذاتية، الذي يقوم عليه عمل المواطنين - العودة إلى أشكال ومناهج للمعالجة محددة مسبقا، إن ينبغي لها بالأحرى أن "توجد" في الوقت نفسه دفعة واحدة مع مضمون عمل المواطنين والهدف منه. وهذا يعني: أن بنية جماعات عمل المواطنين ليست محددة مسبقا؛ لشكل عملها وطريقة أدائها لا يوجدان مستقلين عن المشروع للموس؛ وبنيات

نشاطاتها لا تمل من الخارج أيضا، فالجماعة تكون نفسها في شكل عملها من خلال أهدافها. بتعبير مجازي ينبغي لعمل المواطنين أن ينسحب بنأصيته من مستنقع عدمه والعمل في أثناء ذلك على "إنشاء" موضوع هذا العمل، ومناهج معالجته، وتنظيم البنيات، التي يتم فيها التعاون، بصورة ملموسة. لا ريب في "مشكل مونشهاوزن" هذا يمكن في الوقت نفسه ما هو عارض وما ليست له القدرة على المقاومة في هذا الشكل التطبيقي المحدد ذاتيا.

كثيرا ما لا يتعلق الأمر في عمل المواطنين والشبكات عبر الحدود بالتمكّن من وظائف معينة وإنما يتعلق الأمر على العكس من ذلك بإبراز وظائف ومشاكل أخرى معينة، تتصل بميادين قدراتها، وحملها على معالجة هذه المشاكل. ينبغي لعمل المواطنين، الذي لا يعيل، خلافا لعمل الكسب، إلى احتكار الوظائف، بل غالبا ما يهدف إلى عكس ذلك تماما، وهو تجنيد آخرين. ينبغي له أن يشنّع بانعدام نشاطاتها ويفضح تطبيقاتها الخاطئة أو الظالمة علنا. من الممكن إذن أن يفهم عمل المواطنين أيضا وينظّم بوصفه تنظيما متصليا لاختصاصات طرق العمل وتراكم أشكال التطبيق في الإدارة والسياسة، التي تسيّر بموازاته، وتتنافس معه مضمونيا، وتتقدّمه (حسب ما تقصد إليه) ويتصلّحه. إنه بالذات لا يقوم - خلافا لعمل الكسب مرة أخرى - على إقصاء توزيع العمل (وهو ما يثير مشاكل المناقسة ومسائل التمازج البيانية).

إن قوة الشبكات عبر الحدود والحركات السياسية تكمن على هذا الأساس في أن أناسا عابدين تماما يعملون على الساحة العالمية بصفة اختيارية من أجل قضية بناء على مبادرة خاصة مصدرها الفاضل من وقتهم وطاقاتهم. وهذه الحركات لا تتوفر عادة لا على مال كثير ولا على موارد أخرى وفيرة، ولكنها تلك ما ليس لدى المثلين المؤسسيين الرسميين في السياسة والإدارة والاقتصاد في أغلب الأحيان؛ ويمثّل في المصادقية الثقافية. إنها تستغل الالتزام لقيم معينة، وتستفيد من المعارف والمهارات، التي لا تروج لها لا الدولة ولا الشركات أو العامة الدينيون، وليس من الضروري كذلك أن يقتصر استعمالها على الاستهلاك الخاص.

لذلك فإن الحركات العابرة للحدود متوقفة على شروط معينة تتصل بالإنتاجية والاستهلاك والعمل في رأسمالية اليوم، التي تستوجب نشر تطبيقات ثقافية جديدة وتشجع على أشكال من الهويات الجديدة.

"من تناقضات الرأسمالية أنها تعمل داخل الدولة وبمساعدة الدولة، وتعتمد على مساعدتها في حل المسائل المفاجئة، ولكنها تقاوم في الوقت نفسه التسويات الحكومية، وتحاول أن تنتشر في أسواق جديدة، ينطبق هذا على المنتجات الثقافية مثلما ينطبق على جميع الأشياء الأخرى. على أن هذا لا يعني أن الرأسمالية تشجع الحركات الكونية بصورة مباشرة، وإنما فقط لأن الاستعمال، الذي يستفيد الفرد من الإمكانات، لم يعد، بسبب تلك القضايا، التي تريد تحقيق الاتجاهات الأسلوبية والصورية الجديدة، التي تريد أن تستفيد من الذوق المصفول للمهارات الاختصاصية، والتي تستهدف، بعبارة أخرى، المستهلكين ومنتجي الثقافة الرأسمالية. لم يعد من السهل مراقبته، فالتهديب في مجال العمل يفقد اعتباره عندما تتخذ القوى العاملة قراراتها الاستهلاكية. وتبعاً لذلك يجب على الرأسمالية أن تخضع للرأي العام عند إنشاء الصناعات فوق المساحات الكبيرة، وانتشار الغازات المضرة، وغير ذلك من الثقنيات المرفوضة عموماً أو تضعها على الأقل في حسابها، وذلك على أساس للمستهلكين من تصور عن القيم"⁽¹⁾

لذلك تستطيع حركات المواطنين المتخفية للحدود أن تؤدي عملها بنجاح كبير في المكان الذي يلتقي فيه مجتمع الاستهلاك بالالتزام السياسي، فهما يفقدان المقدمة البسيطة المتعلقة بتجانس مصالح الدولة ورأس المال، لأنها يمثلان بذرة مواطنة عالمية، لا يمكنها أن تتجاهل ببساطة الحكومات الوطنية. فمن بين ما اتضح من مقابلة الزبائن المتخفية للحدود، ومن موقف منظمة السلام الأخضر من جزيرة النفط برنت شبار Brent Spar في يونيو ١٩٩٥ ومن التجارب الذرية الفرنسية في خريف ١٩٩٥، أن حركات المواطنين تستطيع بواسطة الوسائل السمعية البصرية على الإطلاق أن تقف في الحلبة السياسية بوصفها أحزاباً جديدة لخوض النزاعات وخصوصاً الدخول في مفاوضات تتصل بالدولة والاقتصاد. وعلى هذا فإن جماعات عمل المواطنين غير الرسمية تستطيع أن تظهر

عزلاتها على المسرح العالمي، على أن تصورنا أن جماعات من هذا النوع يمكنها أن تتدخل "هناك حيث تعجز الحكومة والدولة لا يعود أن يكون مجرد وهم. ويعاد تشكيل الدولة الوطنية والحكومة الوطنية، ولكنهما تظلان ذاتا أهمية حاسمة في عالم اليوم."^(١١١)

معضلة الديمقراطية. أو: المكان الغامض لما هو سياسي

مع ذلك الاتزال الخطوة باتجاه المكان الاجتماعي عبر الحدود وهمية؛ وأكثر من ذلك: الاتزال غير سياسية، لأنها غير ديمقراطية، بل هي تشكل تهديدا للديمقراطية؛ ذلك أن الشرعية الديمقراطية للقرارات السياسية. وهو ما يقوله الكثيرون ويؤمنون به. إنما هي في النهاية محصورة في إطار الدولة الوطنية وحدها وفي مضاميرها السياسية. الأحزاب والبرلمان، والرأي العام.

ترى ماذا يحدث لو قدم الاتحاد الأوروبي طلبا من أجل عضوية الاتحاد الأوروبي؟ نقول لا بوضوح وبصورة مضاعفة. لقد أصبح مكان ما هو سياسي في عصر العولمة غامضا، ولم تعد الاختصاصات وأزرار الجرس الرسمية المُلغمة على أية حال تتحدث عن نفسها، ويمكن توضيح هذا من خلال هذا المثل. ما ذا يمكن أن يحدث حقا لو أن الاتحاد الأوروبي قدم طلبا من أجل العضوية في الاتحاد الأوروبي؟ الجواب واضح: سيرفض طلبه. ذلك لأن الاتحاد الأوروبي لا يستجيب للمطالب الديمقراطية، التي تربطه بالعضوية. وهذا المثل يمكننا أن نسنم في نسجه ويلورته: بعد بضعة أسابيع من هذا الجواب تتلقى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قرارا، يجب عليها للأسف أن تستل منة بهدشة، أن الاتحاد الأوروبي يرى نفسه مجبرا على أن ينزع عنها كلها العضوية. لماذا؟ لأن الدول الأعضاء فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا العظمى وجميع الدول الأخرى لن تحقق لفترة طويلة المعايير الديمقراطية، التي يشترطها الاتحاد الأوروبي، إذ أن هناك قرارات متزايدة يتخذها الاتحاد الأوروبي بصورة مستقلة، ثم لا يتم تنفيذها إلا من قبل الدول الأعضاء.

هنا تظهر معضلة الديمقراطية في عصر العولمة، فبينما يصعب التمسك

المتزايد بالوضع القائم المتصل بعدم اتخاذ القرار شرعيا في إطار السياسة الوطنية المبينة على أساس ديمقراطي، يتم في الإطار المتخفي للحدود اتخاذ قرارات "غير سياسية" ظاهريا على نطاق واسع، ليست لها أية شرعية ديمقراطية. ف"الحكم بلا حكومة"، كما سماه جيمس روزنوا James Rosenau، في المنظمات الدولية ضروري مثلما هو غير شرعي من الناحية الديمقراطية.

لماذا لم يجر أبدا استفتاء، عام في أوروبا بهذا المعنى حول استعمال اليورو؟ لقد كان في وسع أوروبا أن تسرع به من الجانب السياسي، فتجعل من موضوع أوروبي بحق رأيا أوروبيا عاما وهوية أوروبية.

قبل ١٥٠ سنة قام الصراع في كنيسة باول من أجل التحول من النظام الإقطاعي القائم على الدين إلى الديمقراطية الوطنية. وعلينا نحن اليوم أن نتناقش حول الانتقال من الديمقراطية الوطنية إلى الديمقراطية المتخفية للحدود، إلى ديمقراطية المواطنة العالمية.

عودة إلى الحداثة الأولى: منطق النزاعات المتصلة بالمؤسسات.

ستستأين حداثات المستقبل الكثيرة المتنافسة والمتصارعة بعضها مع بعض في أشياء كثيرة. مثلا في كيفية التوسط بين قيم الجماعات وقيم الحرية الفردية؛ هل ستواصل اعتقادها بأن هناك جنة تستشأ فوق الأرض عن طريق التجديدات التقنية خطوة خطوة أم هي تريد من جهتها أن تضع حدا للتحول التقني المطلق عن طريق المبادئ الديمقراطية والعرقية وغيرها. ولذالك سيكون السؤال، ولعله سيكون السؤال المفتاحي، ما هي الإجراءات وما هي الأشكال، التي ستستخدمها وتستخدمها لتسوية النزاعات المؤسسية عبر الحدود، وهل أو كيف ستعترف لهذه المؤسسات بجنسيتها الخاصة واستقلالها وتقر لها بها؟

في الحداثة الأولى طرحت هذه المشاكل في ساحة الدولة الوطنية، وتم الصراع من أجلها وتُرجمت إلى خبرات سياسية عادية. في البداية كان هذا قد تم قبل كل شيء عن طريق تجريد أطراف النزاع من السلاح وإلزامهم بطرح ذلك للنقاش الاستدلالي في البرلمان وأمام الرأي العام. وحققت الدولة مطالباتها باحتكار السلطة

معيارا قيميا جوهريا لمعرفة ما هو وضع "التحديث" في حقيقة الأمر في المجتمعات، التي توصف بالحديثة.

سبق إلى الحداثة الثانية: تسوية النزاع عبر الحدود. لقد أصبحت عامة الحداثة الأولى مشكلا مثيرا في الحداثة الثانية، نلمح الآن في الإجراءات والأشكال التأسيسية للنزاع، التي لم تطور ولم يتم تغييرها حتى وقتنا هذا إلا داخل الدول الوطنية، في حين أنها لا تزال كما هي هناك حيث تنشأ في منابع النزاع المتفجرة للعصر الكوني. أعني الناجم عن وضع معركة ردود الفعل الحماية والإزمات التعاون والمسائل الضخمة، التي تتطلب تغييرات ملموسة وحاسمة في الوقت نفسه في الاقتصاد، وفي الإدارة والسياسة والحياة اليومية. من المؤكد أن للكوني والعابر للحدود عناوينها واختصاصاتها في عالمنا: الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، والمحكمة الدولية في دين هاغ أو - الصعب تقديم الدليل على أن هناك من سوء التفاهم البارز ما قام ويقوم بين مصادر النزاع، التي تنشأ من جديد وتتزايد حدتها بين الدول، والديانات، والثقافات من جهة، وبين مؤسسات حسم النزاع المختلفة للحدود أو حتى الشاملة منها غير المستقرة، التي هي بالأحرى غير ملزمة، وعاجزة نسبيا، ومفرطة إلى حد ما وكثيرة الرغبات أخلاقيا كما هي غير ملزمة سياسيا من جهة أخرى.

إن تسمية مصادر النزاع القديمة - الجديدة أسرع من إزالتها. يجب في المكان الأول الحديث عن تحقيق الأسواق العالمية الحرة، وذلك لسببين على الأقل: فهي تسير داخل الدول الوطنية، وذلك هناك حيث تمكنت أحزاب العمال عن طريق النضال من تحقيق أنظمة التأمينات الاجتماعية وأشكال السلطة التفاوضية الاجتماعية، في اتجاه إزالة النزاع المتصل بالمؤسسات بين العمل ورأس المال والمطالبة بـ "المرونة"، التي تتردد على اللسان كلها، لا تعني أكثر من أن القواعد، وكذلك عقود العمل الجماعية، ومعايير المشاركة في اتخاذ القرار أو المفاوضة من

وفتحت في الوقت نفسه المجال للمنافسة من أجل الأهداف السياسية والموافقة في المؤسسات الديمقراطية على الحق في الانتخاب الإيجابي والسلمي، وعلى حرية التجمع، وحرية إنشاء الأحزاب السياسية، وحقوق البرلمان وواجباته وبغير ذلك بناء على هذا فإن النزاعات المتصلة بالمؤسسات تستلزم ألا يتم التعامل مع النزاعات السياسية والاجتماعية بشكل سيء، وألا ينبغي قمعها، بل يجب الاعتراف بها. على أن أطراف النزاع يلزمون بالتخلي عن العنف وأن يتم حصر النزاعات في حلقات النقاش واتخاذ إجراءات أخرى معينة لحسمها. والحالة المثل أن تتم في مضامير الديمقراطية البرلمانية.

لقد كان منطق التأكيد على ربط النزاعات بالقواعد الصبوية مؤسسيا في الإجراءات المتصلة بحسم النزاع في الوقت ذاته، صالحا أيضا للتعامل مع الصراع الطبقي الصناعي بين العمل ورأس المال، فالمجتمع الطبقي الرأسمالي السابق، الذي قام في أوروبا القرن التاسع عشر وفقا للتشخيص الماركسي على الإفقار أو الثورة، قد تم ترويضه وتعديبه بالقرن، الذي مكن الحركات العمالية والنقابية في نيران الصراعات الاجتماعية من النجاح في تحويل الأشكال الرسمية لحسم النزاعات إلى شكل من أشكال استقلالية التعريف. وهكذا تتفاوض ضمن ذلك بصورة جماعية النقابات واتحادات رجال الأعمال، بطرقها الخاصة ودون تدخل من الدولة خلال إيقاعات زمنية ثابتة، بشأن شروط العمل بناء على بيانات اقتصادية لغرض من الفروع، حتى الحق في الإضراب نفسه أو منع استئناف العمل، كان قد ارتبط بإجراءات معينة (التصويت الأصلي مثلا) بحيث يكون من حيث المبدأ من حق طرفي النزاع معا.

لقد أثبت المبدأ صلاحيتها هنا أيضا: فالاعتراف بالنزاع وحده - بمعنى النزاع الخاضع للحسم قانونيا - يمكن من الاثنين معا: من حيث إن النزاعات ذات الصبغة الاجتماعية والضرورية، التي تصعب منتجة في نهاية الأمر، لا تسعى إلى تهديد للمجتمع، بل تصعب مصدرا للتجديدات الاجتماعية والسياسية. ويمكن القول حقا أن الانتقال، الذي يتم بناء على وعي سياسي، من الإنكار والإدانة إلى الاعتراف والتأمين الإجرائي التقني للنزاعات الاجتماعية والسياسية يكون

أجل مقياس حماية العزل، قد خففت أو تم إلغاؤها. وفي الوقت نفسه تهدف الثورة الليبرالية الجديدة داخليا ودوليا الوصول بالدولة إلى الحد الأدنى، على أنه من السهل أن يتحول هذا إلى نزاع عسكري داخل الدول وبين الدول.

وهناك مصادر أخرى للنزاع وما ينجم عنها من نتائج لا يمكن التنبؤ بها على الإطلاق، نذكرها هاهنا مجرد الذكر: الأزمات البيئية، والكوارث، والانهايات (عن طريق الحوادث الكيميائية أو النووية، والنتائج المباشرة أو غير المباشرة للكوارث المناخية البارزة، والصراع من أجل الموارد القليلة الضرورية للحياة) ثم إن نزاعات الحداثا المتناقضة في الصراع من أجل الأصوليات الجديدة أو القديمة تلقي بظلالها الكثيفة منذ الآن.

في فتح العالم بالذات وفي تزامنه على مكان منعهم المسافة للوسائل السميعة البصرية، وفي طرق العمل والإنتاج المتبعة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات الجديدة المتخطية للحدود والقارات تنشأ مصادر للنزاع، يصعب تقديرها، يجب أن يتم النظر إلى آثارها من خلال تقاطع إمكانية الفعل والأمر الواقع وما بينهما من ارتباط والمقصود من ذلك هو الأخطار والمخاطر الكونية المتصلة بهجرة الشعوب من مناطق العالم ومن بلدانه الفقيرة إلى مناطقه وبلدانه الغنية؛ والمفاعل النووي، الذي سينفجر غدا أو بعد ألف سنة؛ والجرائم الدولية المنظمة الخفية المسكوت عنها وغير ذلك. وما تتميز به هذه التهديدات الشاملة هو أنها تستطيع هناك بالذات حيث لم يسبق لها الدخول (بعد)، أن تخلق قوة تغير المجتمع وتحقق المعنى الخفي لفن مسرحية الخطر، بمعنى أن تؤدي عملها قبل أن يفوت أوان ذلك. وهذه النزاعات العابرة للحدود ستضع في المستقبل طابعها على الحياة اليومية للاقتصاد والسياسة، للبشر، تلك الحياة التي ستجبر عن انتصار السياسة الليبرالية الجديدة، وتطور بذلك قوتها السياسية. لقد تمت في السنوات الماضية تسوية الصناعات المستزرمة للتنظيم؛ وهي الاتصالات، والطاقة، والمواد الغذائية، والشؤون المالية. فكان أن جعلت المنافسة، التي تحررت عن طريق ذلك على نطاق عالمي، المصالح الوطنية المختصة في وضع المعايير تتنازع فيما بينها. ومع حركة التجارة الحرة أصبح هذا المشكل في أثناء ذلك شموليا، ولكن هذا كله لا يزال هو

البداية لا غير. وقد بدأت تلوح منذ الآن مصادر أخرى للنزاع، منها مثلا الاتفاقات حول معايير البيئة أو معايير سوق العمل، بمعنى إنتماء التسويات في ميادين الأفعال، التي لا يزال فيها التحكم في النزاعات أكثر صعوبة، لأنها شديدة الحساسية من الوجهة السياسية.

تحتم الموجة الأولى من إلغاء التدابير التنظيمية إجراء موجة ثانية من التنظيمات عبر الحدود. وبذلك ترتفع قيمة ما انخفضت قيمته في الثمانينيات: الدولة والسياسة. والمطلوب هو عكس إعادة هيكله الليبرالية الجديدة تماما، بمعنى الدول القوية، وذلك لكي يصبح من الممكن تحقيق تنظيمات السوق المتخطية للحدود داخليا وخارجيا. عندما توجد اتفاقات من هذا الطراز، وتختزع، ويتم التفاوض بشأنها، تصبح الشمولية موضوعا ومحورا للنزاع لا في السياسة والاقتصاد فحسب، بل في حياة الناس أيضا وفيما حول الكرة الأرضية.

ويستنتج من هذا كله: أن وظيفة الفعل السياسي في عالم تتعدم فيه المسافة ويصبح بذلك أصعب وأكثر امتلاء بالنزاعات، هي أن يخلق بكل ما في قوة الخلق الإنسانية الممكنة وما فيها من خيال سياسي مؤسسي مجالات وأشكالا عابرة للحدود للحسم في "أنايات" وطنية ودينية وثقافية متناقضة ومتعادلة في أغلب الأحيان، حصما معتزقا به وخاليا من العنف، ويختبره ويحققه بجميع الجهود المتاحة. ولن يحدث هذا - وهو أمر مؤكد عند هذا الحد - من تلقاء نفسه، ولكي نكتسب فكرة المؤسسات العابرة للحدود، والاعتراف بالنزاع والبت فيه، شيئا من ديموقراطية المواطنة العالمية، الشكل والقوة من الناحية السياسية، تحتاج إلى إنشاء وإرساء دعائم ذات سياسة جديدة؛ وهي الحركات والأحزاب الوطنية لوطني العالم. ولكن المبادرات العاملة والموجهة العابرة للحدود وكذلك علاقات عمل المواطنين العاملة تستطيع من أجل ذلك أن تطور البواعث والأسس والنماذج، التي يمكن تطبيقها.

أيها المواطنون العالميون في جميع البلدان. اتحدوا!

لقد كان من الممكن، رغم قصر مدة التفكير، أن تقفز أمامنا سياسة، تتجه

بحسب جوانب النزاع بين الاثنين؟

يجب علينا أن نوجد أماكن اللقاء وننشئها لهذه الجماهير الناس. يجب علينا أن نصارع ونناضل من أجل الاعتراف بهذه الحقوق وتحقيقها. وأن نرغم الفاعلين الأقوياء على أن يهينوا الائتلاف المناسب وأن يقدموه بصورة دائمة. ويهدأ المعنى قامت منظمة العفو الدولية قبل فترة بحملة لكسب تأييد فاعلي الاقتصاد. الشركات والبنوك. لها في حماية حقوق الإنسان والمطالبة بها. فلا يزال هناك دوماً تحمل للحكم بالإعدام، وللتعذيب، ولوجود المساجين السياسيين وإسهامات أخرى إلى حقوق الإنسان المدنية والسياسية، حين لا يكون ذلك مضراً بالعمل. وإنهاء، هذه الممارسة يقع في حيز قوة الشركات المتعددة الجنسيات، فهي التي تستطيع مثلاً أن تجعل من حقوق الإنسان مقوماً من مقومات قراراتها الاستثمارية في بلد من البلدان. والتحول المناسب في سياسة المصانع يمكن أن يخلق مصداقية. لها أثرها ولا ريب. لا تستطيع شركة متعددة الجنسيات شراؤها أبداً باستعمال ميزانية الدعاية كلها.

يجب علينا أن ننشئ منظمات للمصالح المشتركة ونؤسس أحزاباً سياسية أو نعيد توجيه الموجود منها وتنظيمه بشكل مناسب. يجب علينا أن نوجد التشكيلات، التي تفتح ما لا يزال مغلوقاً بعضه عن البعض الآخر رأي عام وطني وخلافات سياسية عبر وطنية وتنشطها لاحتضان النزاعات والموضوعات والقيم العابرة للحدود. فإذا لم تتم محاولة القيام بتسويات من هذا النوع للنزاعات عبر الحدود ضمن مراكز المنظمات المصلحية، فإن المرحلة القائمة أمامنا تهدد بالانحسار في مضمار ما بعد السياسي لحكومة الاختصاصيين الفنيين السامية. إن أهمية الشبكات المناسبة العابرة للحدود وقوتها تكمن في الكشف عن التناقضات وال"إثنيات" الثقافية والسياسية ومنحها الشفافية والبث في أمرها. ولكن الصعوبات، التي تواجهها المنظمات العابرة للحدود والمنظمات الوطنية الداخلية، جبارة. إنه ل يظهر منذ الآن مثلاً أنه لا يزال من الصعب تجاوز التناقضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مسائل النوعية وتأمين المواد الغذائية. وهذا النوع من الصعوبات سيكون أكبر حجماً كلما ازداد تناقض

حسب مبدأ غوليفر: كثير من الأقرام السياسيين يقيدون العالقة الوطنية. على أنه ينبغي بالأحرى أن نقرأ إيجابية المبدأ المزوج لتسوية النزاع من جديد: وهو الاعتراف بالتناقضات، وبالاختلافات والنزاعات (تجربتها من السلاح قولا وعملا، أي تحريرها من العنف) وكذلك إيجاد الهدف السياسي، والأمانة الشرعية والقواعد التقنية الإجرائية لحسم النزاع. على أن هناك أسئلة تطرح نفسها في أثناء ذلك أيضاً.

خصوصاً هذا: كيف يمكن أن تبدأ التجارب العابرة للحدود من هذا الطراز بنجاح؟ تبدأ في أوروبا بالتأكيد، فالعودة إلى الديمقراطية الوطنية وهم محض. لم تعد هناك ديمقراطية في أوروبا - إلا إذا كانت متسعة عبر الحدود. فيبعد إدخال النقد الاتحادي بالذات يجب أن تتقوى أوروبا بأفكار سياسية جديدة. فلا تقدر على التحكم في المشاكل الاجتماعية والسياسية المتوقعة الناتجة عن اليورو والاضطرابات المترتبة عن ذلك والتغلب عليها إلا أوروبا قوية، ولا تستطيع أن تعيد قراءة إيجديتها السياسية بالنسبة إلى العصر الكوني إلا أوروبا قوية أيضاً. وهذا يعني أنه يصعب من الممكن مثلاً أن يتدخل بريطاني أو هولندي أو إيطالي في الحملة الانتخابية الألمانية، لأنه عضو في حزب له حضوره في جميع الدول الأوروبية - لأن هناك أيضاً سياسة شاملة تمارس في هذه الحملة الانتخابية الألمانية تحت علامة مريفة، أي أنها وطنية لا غير.

وهنا يطرح نفسه أيضاً سؤال يتصل بمستوى الوساطات: أين ينبغي أن تتم مؤسسية الصراعات - عبر الحدود، شمولياً أو وطنياً ومحلياً؟ هل تتناهى مستويات هذه الوساطات والأمكنة المختلفة؟ إن الدرس، الذي يستمد من تجارب الحركات العابرة للحدود، ينص على العموم على: أن النشاطات على المستويات المختلفة تكامل وتتقوى بصورة متبادلة. ولكن هذه التجارب ربما تعود إلى العجز النسبي لهذه الحركات وتفقد اعتبارها عندما ترغم الأثنيات القوية على التوازن؟ وهنا يطرح قبل كل شيء هذا السؤال: كيف يمكن معالجة الهدف السياسي الكبير لمؤسسية الصراعات عبر الحدود بتفصيلها؟ ما هو مظهر - وهذا من باب التفكير في ترجمته - استقلالية التعريف بين الأثرات والألمان في برلين، التي تسمح

الخلفيات الثقافية، وأوضاع المداخل، وشروط النظام السياسي بين الدول والناطق المشتركة. فالأحزاب العابرة للحدود أو التنميتية إلى المواطنة العالمية ليس من الواجب عليها أن تصارع هذه التناقضات وتتحملها فقط، بل عليها أن تكسب أيضا قوتها السياسية الضرورية لها في النزاعات المكونة للهوية، أي ضد الحركات، التي تسعى من أجل إعادة التأميم. بعبارة أخرى: عليها أن تناضل من أجل الأخلاقيات المتصلة بتسوية النزاعات العابرة للحدود وتطويرها في كل مرة داخل وسطها الثقافي الوطني.

يجب علينا أن نفتح لعب القوة الجديد للسياسة المتعددة الأمكنة، وتندرب عليه ونمارسه، فبذلك تنتقل حركات وأحزاب المواطنين العابرة للحدود بعد حين بالشركات المتعددة الجنسيات وتخرج من الفخ الإقليمي للسياسة الوطنية بواسطة نشاطها هنا وهناك وتوقع هكذا في النهاية بين الدول الوطنية بعضها ضد البعض الآخر. حسب الشعاع: أن تتعلم من الاقتصاد، معناه أن تتعلم الانتصار! يجب علينا أن نخلق معاهد جديدة للنزاعات، التي تمت تسويتها وحسمت بين الدول، ونهتج ونختير الوسطاء، والحكام، وإجراءات التوفيق. لكن هذا يعني أنه يجب أن تكون لحركات المواطنين العالميين وأحزابهم أصول فرنسية، وأمريكية شمالية، وبولندية، ويابانية، وصينية أو أمريكية جنوبية، تناضل في لعبها مع بعضها البعض عبر الأركان والزوايا الاجتماعية المتباينة من أجل حسم النزاعات وإنشاء المعاهد العابرة للحدود.

هناك بعد سؤال آخر، وهو سؤال أخير: من تكون نحن؟ من سيكون على الإطلاق حاملاً لهذا النوع من حركة المواطنين العابرة للحدود؟ هناك حيث تصبح الشمولية مشكلاً يوماً أو موضوعاً للتعاون - في العواصم، وفي المدن الكونية global cities وفي المنظمات العابرة للحدود - هناك يتكون الوسط والوعي لمواطنة المجتمع العالمي بفهم ما بعد الوطني للسياسة، والمسئولية، والدولة، والعدالة، والفن، والعلم، والمبادلات العامة. أما إلى أي مدى يمكن توقعه اليوم أو كيف سيكون في المستقبل، فإن ذلك مشكل يظل بلا جواب تماماً. وما هو واضح إلى هذا الحد: هو أن الاتصال بالإنترنت وحده لا يخلق مواطناً عالمياً.

ولا ينبغي كذلك التنويه بالمجتمع العالمي المتعدد العرقيات، إذ الأول به ألا يوصف بصورة البوتقة، بل ببوتقة صحن السلطة المشكّلة، الذي يتضمن الهويات الثقافية المتعددة الألوان والمفعمة بالنزاعات بجانب بعضها البعض وضد بعضها البعض⁽¹⁾. ولا ينمو فيها التسامح والسرور بالتنوع المتناقض فقط، وإنما ينمو أيضاً الانغلاق وكراهية الأجانب. ويرود الفعل هذه لا تدل مطلقاً على أن التجربة المتعددة الثقافات قد فشلت، ولكنها تدل على أن هناك مبادئ وأشكالاً من التسويات المناسبة العابرة للحدود لم يتم توفيرها حتى الآن.

يقرب مجتمع الكسب من نهايته، كلما ازداد تعويض البشر بإدخال التقنيات الأكثر نكاه. هل ينبغي أن يفضي هذا إلى كارثة؟ كلا، بالعكس: إن القوى الإنسانية الخلاقة لا تصبح حرة لكي تلتف إلى الأسئلة الكبرى للحداثة الثانية وتهتم بمعالجة تفاصيلها إلا عندما يتم النجاح في إلقاء ذنب العمل السليبي على الآلات. أما هل سيكون النجاح حليفاً لهذا، فلا أحد يستطيع - لا سلباً ولا إيجاباً - معرفة ذلك مسبقاً. ولماذا بحق المرء أن يكون فقط إما متشائماً أو متفائلاً ولا يحق أن يكون الاثنان معا في وقت واحد؟ ذلك أن السؤال عما إذا كانت حركة المواطنين الأوربية ستكون قوية، لا تجد لها من جواب إلا هناك في المكان الذي تنتمي إليه، أي في المكان السياسي، أي بشكل عملي.

أيها المواطنون العالميون في كل البلدان، اتحدوا!

وذلك كتجربة: أيها المواطنون العالميون في كل البلدان، اتحدوا!

وسيعني هذا عندئذ في وقت متأخر جداً، لكن ليس متأخراً إلى حد كبير - أنه قد تم وضع فقرة لتبنيته موضع التنفيذ:

كلا، نحن لا نحب الإنسانية؛ ولكننا من جهة أخرى لم نعد منذ وقت طويلة ألماناً بما فيه الكفاية، على غرار ما هي عليه اليوم كلمة ألمان، لندافع عن القومية والكراهية الجنسية، ولننتهج بحكمة القلب الوطني والتسهم الدموي الوطني... نحن حياديون جداً، شريرون، عصبونيون جداً... نحن الذين لا وطن لهم... وكلمة واحدة، وينبغي أن تكون كلمة شرف لنا... أوريبيون طيبون، ورثة أوروبا، الأغنياء، المغنق عليهم، ولكن واجبات آلاف السنين من الفكر الأوربي تثقل كاهلهم.⁽²⁾

الهوامش

- ١ ينبغي أن يكون الحديث هنا على وجه لبق "الخطر"، باعتبار أن "المخاطرة" تعني عدم الأمن
الممكن تقديره وحسابه، و"الخطر" (الترتيب الثاني) خلافاً لذلك عدم الأمن (الناجم عن
القرارات المضارية) لا يمكن تقديره أنظر عن ذلك بك، مسائل لبقاء البنية الاجتماعية
والتنوير البني، في مصدر *Überlebensfragen, Sozialstruktur und*
ökologische Erklärung, Frankfurt/M، ١٩٩١، s.17-140.
- ٢ هذا هو في النهاية فحوى تقرير اللجنة الفيدرالية السكسية الخاصة بمسائل المستقبل
Die bayrisch-sächsische Kommission für Zukunftsfragen-
يتم ادعاء ذلك غالباً عقيدة البيروالية الجديدة، ولما تظهر مساوئها وتبرزها؛ وأما أين
للعمل في هذه اللجنة بكثير من المعلومات والإرشادات، حتى ولو احترقت الصورة، التي
رسمتها في هذه الدراسة، عن ذلك.
- ٣ نظر غوتس، ١٩٩٩.
- ٤ هناك ما يشبه ذلك عند الكين، ١٩٩٥، ص ٧.
- ٥ تقوم دراستي لهذا النص على إرشادات، لتلقيها من فولفغانغ بونس *Wolfgang Bons*
وفودغر بريس وبيتر فليكسبيرغر *Peter Felixberger*، فلهم شكري الجزيل.
- ٦ أنظر هنا إضافة إلى ذلك دراست *Ch.Meier* وكذلك *K.P. Liessmann* في بك،
Frankfurt/M.1999.
- ٧ أنظر ماينهارد ميغل *Meinhard Miegel* مناقشة *Diskussionsbeitrag* في:
جمعية لغويين -
هاوزن 1994 *Alfred-Hausen-Gesellschaft Stuttgart*، s.133.
- ٨ ميغل، لمانيا الدولة الاجتماعية *Sozialstaat Deutschland* في:
Glaser/Lindemann 1998, S.141f في العلوم الاقتصادية تناقش "رؤية - فلت
منصب العمل "بوصفها "فرضية للتسريح"، التي تظهر مرحلياً (١٨٢٠ في مناقشات
الآيات، ١٩٦٠ في مناقشات الألفية إلى أخرى) وتوضع في مقابلها في معظم الأحيان
"فرضية التنوع"، التي تخلق في مقابل كل تقدم تقني ما يكفي من إمكانيات العمل؛ أنظر
عن ذلك بيورنهارد باغودا، التقدم التقني والشغل، ينظر
Bernhard Jagoda, Technologischer Fortschritt und Beschäftigung-
في *Glaser/Lindemann*، ص ٢٤٨ وما بعدها؛ أنظر فيما بعد خصوصاً سيناريو المستقبل الأول
والثاني.
- ٩ غوتس ١٩٨٠.
- ١٠ أنظر بك/ غوتس/ لاش.
- ١١ أنظر عن ذلك ديتمار بروك *Dietmar brock* الاقتصاد والدولة في عصر العولمة
Wirtschaft und Staat im Zeitalter der Globalisierung-
والتاريخ المعاصر، S.18، 33-34/97، B *Aus Politik und Zeitgeschichte*، من السلسلة
١٩٩٩، سلسل ١٢.

١٣ غورن ١٩٩٤
 ١٤ الكس ١٩٩٥، ص ١١٥ وما بعدها
 ١٥ أنظر إلى ذلك مارتن هاير Maarten Haier وسفين كيسلرغ Sven Kesselring في بك، المصدر السابق ١٩٩٩.
 ١٦ أنظر ماري كالور، إعادة تكوين مفهوم العنف المنظم Reconceptualising Organized Violence، Archibugi/ Held/Köhler 1998, S.91-110.
 ١٧ من باب السخرية في عوان هذا الكتاب، كما يكف عن ذلك كانت في أحد الهولمشر، وهو اسم حانة. يتقدم إليها القلائفة، يرمز إلى مقبرة البشرية.
 ١٨ أنظر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ١٩٩٥.
 ١٩ أنظر دروكر ١٩٩٥، ص ١٨ وما بعدها.
 ٢٠ أخذت البيانات من مجلة Der Spiegel ١٩٩٨/١.
 ٢١ أنظر غاور/سكريبيا Gauer/Scriba 1998, S.79.
 ٢٢ أنظر راسكين ١٩٩٥.
 ٢٣ أنظر كاستلس ١٩٩٦، ص ٢٢٢، ٤٧٥.
 ٢٤ أنظر بك ١٩٨٨.
 ٢٥ أنظر هوف ١٩٩٧
 ٢٦ أنظر شيفا، مؤتمر بيكين، الجنس، العدالة والتمييز العنصري، شامل، في: Shiva: Gender, Justice and Global Apartheid, in: Beijing-Conference Aithal Beijing 1995, S/78
 ٢٧ بورتر ١٩٩٣
 ٢٨ توماس ويستفال، النمو المبرمج والرسالية الحديثة، في مجلة السياسة الاشتراكية والاقتصاد und modernem Wachstum und moderner Wirtschaft, "Kapitalismus, in Zeitschrift für sozialistische Politik und Wirtschaft", ١٩٩٨, S.27.
 ٢٩ ١٩٩٨، هوهك أنظر إلى أ. بورتر. وأنظر كذلك ميكون، م. شومان، الاستمرارية أو تبديل الطريق؟ أو H...Kern, M.Schumann, Kontinuität oder Pfadwechsel? Das deutsche Produktionsmodell am Scheideweg, in Cattero 1998, S.85-98.
 ٣٠ جون غراي يجعل هذا التخصيص المتنامي "الاقتصاد السوق الاجتماعي" في ألمانيا لسيا
 من خلال ديلين: الأول أنه ليس هناك اقتصاد آخر غير اقتصاد ألمانيا الغربية قادر على إبداع اقتصاد حكومي مثل اقتصاد جمهورية لديموقراطية الألمانية الذي أنه من الممكن من خلال صيغة "الرسالية الغربية" وضعها المركزي بذات أن تبني من جديد وتوسع في أوروبا الحدود المتوقعة على خلفية الأشكال الأساسية، أنظر أيضا جون غراي، الولايات المتحدة وطولوية الرسالية الكونية Die Vereinigten Staaten und die Utopie des globalen Kapitalismus, in Beck, 1999, S.14.
 ٣١ هينر ١٩٩٥، ص ١٤٠.
 ٣٢ أنظر كليرمونت/غوبل ١٩٩٧
 ٣٣ أنظر كليرمونت/غوبل ١٩٩٨، newsweek, June 4, S.17
 ٣٤ أنظر McLaughlin, K.Cooke, J.Millar, 1994 ; Policy and Politics, vol. 17 No.1 (1989) ; Employment Lottery, in Mead/ Field London 1997 S.75-81
 ٣٥ كاستلس ١٩٩٦ ص ٤٧٦.
 ٣٦ بيتر مايلاند، التضامن كالبخر في: Peter Maiwald, Solidarität ist wie der Mundgeruch, in Die Presse (Wien) vom 20/21 Juni 1998, Beilage
 ٣٧ Spektrum, S.H.H. سطور هذا السيناريو في الفصل الثاني "نظام الخطر"
 ٣٨ ك.غينز هام ١٩٨٢.
 ٣٩ أنظر إضافة في ذلك من غرينهوس الموقت الدائم S. Greenhouse, In: International Herald Tribune vom 31.3.1988, S/15
 ٤٠ Centre de Jeunes Dirigents, Paris 1995, S.125
 ٤١ أنظر إ. بيرغمان، عمل جديد. نماذج عمل جديدة للمستقبل، في: E. Bergmann, Zukunfl, Jahrgang 1998, 23, :New Work. Neue Arbeitsmodelle, in S.18 f.
 ٤٢ أنظر كراكوف Krackow, ١٩٩٨، ص ١٨٢ وما بعدها. وأنظر أيضا G uggemberger, Arbeit, Zeit und Musse, in: Zukunfte 23/1998, S.15ff
 ٤٣ أنظر كلارون Clausen 1988.
 ٤٤ البحث الكبير عن مناصب العمل من سهل أن يؤدي إلى تسليان التاريخ الطويل لقد العمل المأجور وعمل الخبراء؛ أنظر إلى ذلك من بين ما تنظر كارل ماركس، إيفان ليتش Kritik des Berufs I وبرت Brater ١٩٧٥، خصوصا فصل " نقد المهنة"
 ٤٥ أنظر في بوس " ميباريوهات لعمل المستقبلية " في: W. Boss, in Zukunftszenarien der Arbeit, ويونص بقدمه أيضا على مدى الأبعاد الأثرية.
 ٤٦ أنظر بوس، المصدر السابق.
 ٤٧ أنظر جريدة Die Zeit, 19 November 1998, Nr 48, S.21
 ٤٨ كل الاقتباسات من فيلحه/كلانه - بروكوف، هل يوم التحديت؟ في: Brockhoff, Tut Modernisierung Weh, in: Beck Willeke/Kleine-Reincke 1999, S.20/22
 ٤٩ أنظر من بين ذلك بروميرغو 1997 Promberger وديورغن/راينكه Jürgen/Reincke 1998
 ٥٠ أنظر شادتر، أسئلة الموسم في: R. Stadler, Die Saison-Professoren in Süddeutsche Zeitung vom 20.10.1998, S.V/216
 ٥١ أنظر كوربه إيمونت، بحثن بشن في: Corinna Emundt, Fleiss zum Niedrigpreis, in:Süddeutsche Zeitung vom 20.August 1998, S.3

- ٦٤ نظر 1995, S. 216. L. ind
- ٧٠ نظر زافالا نقلا عن بريس 1997, zit. Nach Pries
S ilvio Zavalla 1988.
- ٧٦ نظر كريستيان نوربيرغر، الحرية تؤدي إلى الفقر في: Christian C
Süddeutsche Zeitung vom 30. Nürnberg, Freiheit macht arm, in:
April/1.Mai 1998.
- ٧٧ نظر ز. بزبان، النول الضعيفة، العولمة وتوسع المجتمع العالمي في: Z.
Staaten, Globalisierung und Spaltung der Bauman, Schwache
Beck 1997, S. 315ff.; in Weltgesellschaft
- ٧٢ نظر ميخائيل فزّر، التعددية الثقافية والفردية في: M. Wolf, Veränderung von unten, in:
1994, S. 344f Schelsky/Zoller
- ٧٤ نظر بايرر، أطوار المكان أخيرا! إحداني حول مستقبل الديمقراطية في: B.
Barber, Räumen Sie doch mal auf! Gespräch über die Zukunft
der Demokratie, in: Die Zeit, 29.1998, S. 58
- ٧٥ نظر ميخائيل فزّر، التعددية الثقافية والفردية في Michael Walzer, Multi-
Dissent, Frühjahr 1994, S. 185- Culturalism and Individualism, in:
191.
- ٧٦ نظر "القيم الأمريكية"، الاقتصادي "The Economist American Values
» (1992, 5. September). نقلا عن بيرت أوستنورف، سياسات الليبراليات،
والنظريات والتعليق من منظور مقارني أمريكي، مباحث في جامعة جورج敦ون
Berndt Ostendorf, The Politics of Difference, Theories and Practice
in a Comparative US-German Perspective, Lecture at Georgetown
University, March 1995, S. 9f
- ٧٧ نظر جون غراي، في بك 1999 (هامش ٢٨).
- ٧٨ هذه البيانات مقبولة من تقرير لجنة المسائل المستقبلية لولتي بايرن وساكسن
الافليمينين، ج ١ يون 1996.
- ٧٩ نظر إيفرد لوتفوك، الحلم الأمريكي المعرض للخطر Edward Luttwak, The
Endangent
American Dream, New York, London 1993, S. 163
في بك 1999 (هامش ٢٨).
- ٨٠ كل هذه الصيغ مستمدة من مقال للمتخصص في العلوم السياسية المقيم في هارفارد
ريوبيوت: د. بوتنام، طواهر أزمة - لولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان في مقارنة
في: Robert D. Putnam, Symptome einer Krise- die USA, Europa und in:
Weidenfeld 1997, S. 52-80 :Japan im Vergleich, in
- ٨١ نظر بونتم 1997، وكذلك بولغ أمون-بريس المال الاجتماعي الأمريكي المنخفض
في: Journal : Bowlig Alone, American's Declining Social Capital, in:
of Democracy, Vol. 1, Heft 1 S. 65-78
- ٨٢ هذه البيانات مستمدة من بوتنام، المصدر السابق (هامش ٨٠).

- ٥٠ نظر نوريس ميثس، مأسسة الحياة، يعثرون بالأجرا البيومين، في: D oris
Süddeutsche Zeitung :Existenzgründer – wie Tagelöhner, in Metz,
vom 27.2.1998, S. 10
- ٥١ نظر 2, 1998, S. 2, Süddeutsche Zeitung vom 7.4.1998, S.
- ٥٢ نظر فوكوس 228 F, 15, 1998, Focus, S. 228 F
الجديدة لسوق العمل، في المجلة التقنية الشهرية، Sylke Nissen,
Gewirkschaftliche :Neustrukturierung des Arbeitsmarkt, in
Monatshefte 6-7, 1998, S. 430
- ٥٣ نظر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية باريس 1996 من 1992 و٨.
- ٥٤ نظر الموتك الدائم، شركات التقنية العالمية تعتمد على لطيفة العاملة في:
temporary, High-Tech-Firms rely on Working Class, in Permanently
1998, S. 1, 15 International Herold Tribune vom 31.3
- ٥٥ نظر ب.ج. فوبرو، نهاية مجتمع صل الوقت الكامل، في مجلة الإصلاح الاجتماعي:
Vobruba, Ende der Vollbeschäftigungsgesellschaft, in P. G.
Zeitschrift für Sozialreform 1998, S. 77f
- ٥٦ نظر رالف دارنورف، نظام العالمي الجديد في مجلة الثقافة
DU- die Zeitschrift der Kultur, Heft 5, :Neue Weltordnung, in
Mai 1997, S. 17
- ٥٧ نظر شيلسكي/سوزر في المصدر المذكور نفسه
D. Schelsky/R. Zoller, in
dies, 1994, S. 7 :Einleitung, in
- ٥٨ نظر في المصدر نفسه، تسولر، النولة والتطور الاقتصادي في البرازيل، R.
ebda., S. 36 :Zoller, Staat und Wirtschaftsentwicklung in Brasilien, in
- ٥٩ نظر إضافة إلى ذلك بيز، ص ١٤ هذا الفصل مدين لهذه الدراسة الدقيقة الموقفة
بكلية من الإجابات والأئلة والمعلق تجربية.
- ٦٠ نظر بريس 1997، ص ١٠٩.
- ٦١ نظر لايس إيرمو، علم لجمع العمل في أمريكا اللاتينية في العمل و: Lais
Work and :Abramo, The Sociology of Work in Latin America, in
Occupation, Vol. 25, Nr. 3 1998, S. 306
- ٦٢ نظر 1995, S. 34, Castaneda 1995.
- ٦٣ نظر بريس 1997، ص ١٠٩.
- ٦٤ نظر بريس 1997، ص ١٠٩.
- ٦٥ نظر بريس 1997، ص ١٦٠.
- ٦٦ نظر مانويل كاستلس، وأليخاندرو پورتس، العالم الأسفل: أصول الاقتصاد غير
الرسمي وفعالياته وآثاره، في المصدر نفسه: Manuel Castels, Alejandro Portes
The Origins, Dynamics and Effekts of the :Wold Underneath
dies, 1989, S. 12 :Informal Economy, in
- ٦٧ نظر رالف دارنورف، المرجع السابق، الصفحة نفسها (هامش ٥٦).
- ٦٨ نظر بيان المطالين المساء في: Das Manifest der Glücklichen
Arbeitslosen, in: Beck 1999

- ١٠٣ أنظر كلاص، الإلتزام والالتزام الممكن في ألمانيا، في: من المياسة والتاريخ المعاصر in H. Klages, Engagement und Engagementpotential in Deutschland, in: *Aus Politik und Zeitgeschichte*, B 38/98, S. 32f.
- ١٠٤ أنظر ماروفيتس، مكان ما معهم، في: *Beck 1998*, S. 186 Anderswo, in: *Castells 1996*, S. 72f.
- ١٠٥ أنظر ستييفان وراي S tefan Wray في جزء آخر من هذه السلسلة (فلوريا روسر علم ميغا الآلة (Florian Rötzer, *Megamaschine Wissen*) دور الإنترنت بهذا المصدر.
- ١٠٧ أنظر م. توسكانو M. Toscano, Turbulencia politica العاصفة السياسية من تطور علم السلالات ١٩٩٦.
- ١٠٨ أنظر إيانوري، أمثلة عرقية شاملة، ملاحظات ومسائل عن تطور علم السلالات وإلجانس عبر الحدود A. Appadurai, *Globale ethnische Räume, Bemerkungen und Fragen zur Entwicklung einer transnationalen Anthropologie*, in: *Beck 1998*, S. 22.
- ١٠٩ أنظر ف. بيريس، الطليعة الوطنية W. Pierce, *National Vanguard*. نقلا عن *Castells 1996*, S. 84.
- ١١٠ أنظر ك. ستينون، قوة على السهل A Force upon the Plain، نقلا عن المصدر السابق، ص ٨٤ وما بعدها (هامش ١٠٩).
- ١١١ أنظر أليو ١٩٩٧.
- ١١٢ أنظر نيا هوف، شبكات النساء في ميدان نوتر العولمة والتنوع، في A nja Hof, *Frauen –Netzwerke im Spannungsfeld von Globalisierung und Klingenbiel/Randeria 1998*, S. 67.
- ١١٣ كومان - دلوفا، عصرية خطاب حقوق الإنسان، في المصدر السابق K umar-ebda :D'Fouza, *The Universality of Human Rights discourse*, in: *Beck 1998*, S. 224 وما بعدها.
- ١١٥ أنظر غينس ١٩٩٩، ص ٦٩.
- ١١٦ أنظر بك - غيرنستاهام ١٩٩٩.
- ١١٧ أنظر نيتشه ١٩٦٦، ص ٢٥٣.

- ٨٣ أنظر بي. وسترن وس. بيكيت، خرافة السوق الحرة، قانون العقوبات كمؤسسة لسوق العمل الأمريكية في: *Western, C. Beckett, Der Mythos des freien Marktes, das Strafrecht als Institution des US-amerikanischen Berliner Journal für Soziologie*, 1998, S.159-180 :Arbeitsmarktes, in: *Beck 1998*, S. 16٦.
- ٨٥ أنظر جون غراي، المصدر نفسه (هامش ٢٨).
- ٨٦ تذك هذا من خلال فوز الحمر والخمر في الانتخابات بألمانيا في حريف ١٩٩٨.
- ٨٧ أنظر شاليني رانديا، ضد الكفاءة الذاتية للعلوم الاجتماعية الغربية، مخطوطة غير منشورة.
- Shalini Randeria, *Against the Self-Sufficiency of Western Social sciences*, unveröffentlichtes Manuskript, Berlin 1998.
- ٨٨ أنظر 1997 Leadbeater.
- ٨٩ نفسه، ص ٣٠ وما بعدها.
- ٩٠ أنظر م. كوهلر، من الوطني إلى مجال المواطنة العالمية العام في: M. Köhler, *From National to Cosmopolitan Public Sphere*, in: *Arschibugi/Held/ Köhler 1998*, S.232.
- ٩١ أنظر المصدر نفسه، ص ٢٤٣.
- ٩٢ أنظر كلينغست، بناتو السور في، in: *Die Mauerbauer, M., Klingst, Die Mauerbauer*, in: *Zeit*, Nr. 50, 3.12.1998, S. 6.
- ٩٣ أنظر دكلاص، مداخلة في، in: *Bergerdorfer Klges, Redebeitrag*, in: *Gesprächskreis o.J., S.42, 82*.
- ٩٤ أنظر د بول، غير مهذب وقريب من القاعدة في: *Buhl, Ungestylt und Die Zeit*, Nr. 50, 2.12.1998, S. 4 D :Baisnah, in: *Die Zeit*, Nr. 50, 2.12.1998, S. 4 D :Baisnah, in: *R. G. Heinze/ C. Strünck*, in: *Beck 1999* في بك ١٩٩٩.
- ٩٥ أنظر بالنتية إلى ما يلي في بك ١٩٩٩.
- ٩٦ أنظر غ نوتر، المتطوعون الجدد، وغ سالم، عمل المواطنين لوس عملا تعويديا G. C. Salm, *Bürgerarbeit die neuen Freiwilligen*, AG Spak 1998 Notz, *ist keine Ersatzarbeit*, in: *Wolkswirtschaftliche Korrespondenz*, 34. Jg. 1995/6, N.8.
- ٩٧ أنظر ميتشكه، مال المواطنين في مجلة: *J. Mitschke, Bürgergeld*, in: *Ch. Pfeiffer, Gesprächsbeitrag*, in: *Bergerdorfer Gesprächskreis O.J., S. 85*.
- ٩٨ أنظر م. كيمبه، حياة وراه البطالة، في: *M., Kempe, Ein Leben jenseits der Arbeitslosigkeit*, in: *faz* vom 19 Oktober 1998, S. 12.
- ١٠٠ نفسه.
- ١٠١ أنظر بول، المصدر السابق (هامش ٩٤).
- ١٠٢ أنظر إنغلهارت 1997, S. 78ff. وقد نوقشت أعمال إنغلهارت بحيوية كبيرة ولخلاصة ذلك أنظر بو وبداكيس أوليات مقبلة أم خيارات مبرنة، في: *C. Beau, E. Papadakis, Polarised priorities or flexible alternatives? in: International Journal of Public Opinion*, vol. 6/3 1997.

- Castells, Manuel; Alejandro Portes (Hg) :*The Informal Economy*, London 1989.
- Castells, Manuel :*The rise of Network Society*, Malden 1996.
- Cattero, B. (Hg) :*Modell Deutschland, Modell Europa*, Opladen 1998.
- Clausen, Lars :*Produktive Arbeit, Deskriktive Arbeit*, Berlin/New York 1988.
- Clermont, C.Goebel J. :*Muddling Through- Thesen zur Arbeitswelt von Heute*, Manuskript Berlin 1997.
- Drucker, Peter F. *Die Postkapitalistische Gesellschaft*, Düsseldorf/Wien 1995.
- Elkins, David J. :*Beyond Sovereignty*, Toronto 1995.
- Fischer, Peter :*Die Selbstständigen von Morgen*, Frankfurt/M.1995.
- Gauer, C.; Scriba, J. *Die Standortlüge*, Frankfurt/M. 1998.
- Giddens, Anthony :*Der Dritte Weg*, Frankfurt/M. 1999.
- Glaser, H. und Lindemann, R. (Hg) :*Arbeit in der Krise- von Notwendigkeit des Umdekkens*, Cadolzburg 1998.
- Gnanadason, Aruna u.a. (World Council of Churches) :*Women, Violence and Non-Violent Change*, Geng 1996.
- Gordon, Richard :*Internalization, Multinationalization, Globalization*, Santa Cruz 1994.
- Gorz, André :*Abschied vom Proletariat*, Reinbek b. Hamburg, 1980.
- Gorz, André :*Arbeit zwischen Elend und Utopie*, Frankfurt/M. 1999.
- Hauß, Volker (Hg) :*Unsere Gemeinsame Zukunft*, Greven 1987.
- Ingelhart, Roland :*Modernization and Post-Modernization-Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies*, Princeton 1997 (deutsche Übersetzung bei Campus).
- International Labour Organization (ILO) :*Laboral overview* (Vol.1), Lima :Regional Office for Latin America and the Caribbean, 1994.
- International Labour Organization (ILO) :*Laboral overview* (Vol.6), Lima :Regional Office for Latin America and the Caribbean, 1995.
- International Labour Organization (ILO) :*Laboral overview* (Vol.3) Lima :Regional Office for Latin America and the Caribbean, 1996.

المصادر

LITERATUR

- Aiithal, V.(Hg) :*Vielfalt als Stärke. Texte von Frauen aus dem Süden zur Vierten Weltkonferenz*, Beijing 1995.
- Albrow, Martin :*Abschied vom Nationalstaat*, Frankfurt/Main 1998.
- Alfred-Herrhausen-Gesellschaft (Hg) :*Arbeit der Zukunft, Zukunft der Arbeit*, Stuttgart 1994.
- Archibugi, Daniele; Held, David; Köhler, Martin(Hg) :*Re-Imagining Political Community*, Polity Press 1998.
- Beck, Ulrich; Giddens, Anthony; Lash, Scott :*Reflexive Modernisierung*, Frankfurt/M. 1996.
- Beck, Ulrich (Hg) :*Perspektiven der Weltgesellschaft*, Frankfurt/M. 1998.
- Beck, Ulrich (Hg) :*Die Zukunft von Arbeit und Demokratie*, Frankfurt/M. 1999.
- Beck; Ulrich u.a. (Hg) :*Der unscharfe Ort der Politik*, Opladen 1999/
- Beck-Gernsheim, Elisabeth :*Männerwelt Beruf, Frauenwelt Familie*, Frankfurt/M. 1982.
- Beck-Gernsheim, Elisabeth :*Schwarze Juden und Griechische Deutsche*, Frankfurt/M. 1999.
- Bergedorfer Gesprächskreis (Hg), Wachsenden Ungleichheiten- neue Spaltungen?
- Exclusion als Gefahr für Bürgergesellschaft, Hamburg O.J.
- Bericht der Kommission für Zukunftsfragen der Freistaaten Bayern und Sachsen, Band 1, Bonn 1996.
- Bieter, Willi; Winterfeld, Uta von (Hg) :*Zukunft der Arbeit- welcher Arbeit?!*, Wuppertal 1998.
- Brater, Michael; Beck Ulrich :*Berufliche Arbeitsteilung und soziale Ungleichheit*, Frankfurt/M.1975.
- Castaneda, Jorge G :*The Mexican Shock :It's Meaning for the US*, New York 1995.

الفهرس

٥ برزلة الغرب
١٤ السؤال عن فرضية مجتمع العمل
١٢ الانتقال من الحدائة الأولى إلى الثانية، خمسة تحديات
٤١ مستقبل العمل وسيناريواته، موازنة مبدئية
٧٦ كيف يصبح مجتمع العمل مجتمع الخطر
	الف عام للعمل ظير الثابت - أو: لماذا يمكن مشاهدة مستقبل
١٠٢ العمل بأوروبا في البرازيل
١٢٢ القدوة الكبرى؟ العمل والديموقراطية في أمريكا
١٣٥ رؤية مستقبلية: ١ أوروبا عمل المواطن
١٦٨ رؤية مستقبلية: ٢ مجتمع المواطنين لما بعد الوطني
٢٠٣ الهوامش
٢١٠ المصادر
٢١٣ الفهرس

	Jürgens, K.; Reinecke K. : <i>Zwischen Volks-und Kinderwagen</i> , Berlin 1998.
	Klingebiel, Ruth; Randeria, Shalini (Hg): <i>Globalisierung aus Frauensicht</i> , Bonn 1998.
	Krockow, Christian Graf von : <i>Der deutsche Niedergang</i> , Stuttgart 1998.
	Leadbeater, Ch. : <i>The Rise of the Social Entrepreneur</i> , London 1997.
	Lind, Michael : <i>The Next American Nation</i> , New York, London 1995.
	McLaughlin, E. <i>Flexibility in Work and Benefits</i> , London 1994.
	Mead, Lawrence M. ; Field, Frank : <i>From Welfare to Work</i> ; London 1997.
	Nietzsche, Friedrich : <i>Die fröhliche Wissenschaft</i> , zweiter Band, München 1966.
	OECD, <i>Main Economic Indicators</i> , Paris 1995.
	OECD : <i>Employment Outlook</i> , Paris 1996.
	Porter, Michael E. : <i>Nationale Wettbewerbsvorteile</i> , Wien 1993.
	Pries, Ludger : <i>Wege und Visionen von Erwerbsarbeit- Erwerbsverläufe und Arbeitsorientie rungen abhängig und selbstständig Beschäftigter in Mexiko</i> , Frankfurt/M. 1997.
	Bromberger, M. u.a. : <i>Weniger Geld, kürzere Arbeitszeit, sichere Jobs ?</i> , Berlin 1997.
	Putnam, T. : <i>Making Democracy Work</i> , Havard 1995.
	Rifkin, Jeremy : <i>Das Ende der Arbeit und ihre Zukunft</i> , Frankfurt/M. 1995.
	Sassen, Saskia : <i>The global City</i> , Princeton University Press ; Princeton 1991.
	Schelsky D./R.Zoller (Hg) : <i>Brasilien. Die Unordnung des Fortschritts</i> , Frankfurt/M. 1994.
	Sennett, Richard : <i>Der flexible Mensch</i> , Berlin 1998.
	Weidenfeld, Werner(Hg) : <i>Die Demokratie am Wendepunkt</i> , München 1997.

هذا الكتاب

إن قراءة مستقبل الاتجاهات والبيانات العامة الراهنة معقدة مثل قراءة الفنجان . ويقوم أساس هذه الصعوبات في أننا ، ونحن في غمرة الشروط المحتملة لحدوث تغيير أساسي في مجتمع العمل ، في حاجة إلى أطر مفهومية جديدة ، حتى لا تطرح الحقائق الجديدة على بساط الأمر العادي بصفتها شواذ ، وإنما يتم وصفها في كل مرة بأنها أشياء جديدة ، لها خصوصيات ، تتطلب منا الاعتراف بها . وهذا ما ستم محاولته هاهنا ؛ وبذلك تكون هذه الدراسة منتمية إلى فئة «الخيالي . غير الوهمي .» والبرهنة غير خيالية لأنها تعود بالوصف على الحاضر وعلى الوضع المستقبلي أيضا ، وذلك في كل ما يمكن التفكير فيه وتوفيره من براهين ، وبيانات ، وتصورات ، ونماذج .

